ΣΦΛΣ

٤١٥
و.ش

الواقية فى شرح الكافية ، تأليف ابن شرف شاه ، حسن بن محمد ـ ٧١٥ هـ . خط القرن الثانى عشر الهجرى تقديرا .

١٥١ ق   ١٩ س   ٢٠ر٥×١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

٤٥٨٤ الاعلام ٢: ٢٣٣ الازهرية ٤ : ٣٣٣

١ ـ النحو . اللغة العربية

أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ النسخ جـ ـ شرح الكافية .

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٤٥٨٦ ف ٢/١٩٢٢
العنوان الوافية في شرح الكافية
المؤلف حسن بن محمد بن شرف شاه
تاريخ النسخ القرن ١٠/١١هـ
اسم الناسخ
عدد الأوراق ١٤٤ق ٢٥س ٢٢×١٤سم
ملاحظات ٤١٢
وسم

لسی السیارے رمان علی امتی

هذا كتاب المتوسط من علم النحو اللهم ربنا ظلمنا انفسنا وانما كناه ...

متوسط
رجب

ليس له شيء

انيس
بولد الاسى

عزنوی

فرجام ... صحیح

إن الهوا هو الهوان بعينه
وصير نفع

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق لمطالعة جماله واشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده وماله وامجده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبي بصحبه واله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها لمرسم خدمته الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين بحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم والاصلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يغمرشن بيكا ملكا لحتى اعز الله انصارهما وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب و سميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل قوله لفظ احترازبه عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب قوله وضع لمعنى احترازبه عن المهملات وهو الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احترازبه عن المركبات

نحو

نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والرجل و ضرب وقد لان الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول ح انه يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بان لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل لفظة الخبر موضوع لمثل زيد قائم لكن لا يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء لفظة الخبر على جزء معناه وان كان مركبا باعتبار معناه لدلالة جزء لفظه على جزء معناه فزيد قائم مركب من جهة معناه ومفرد من جهة اللفظ الموضوع له وهو الخبر ويظهر منه ان يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا باعتبار ومركبا باعتبار ح لانه لا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائما فيها يدل على جزء قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على جزء الاخر وهو التانيث فتكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم في قائمة على معنى فضلا عن ان تدل على جزء معنى قائمة وغاية ما في الباب انه موافق في اللفظ لقائم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف وانما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلاثة لان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي

اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل او لا يقترن فان
اقترنت فهي الفعل فان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا تدل على
معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك
المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه الابتداء والابتداء متعلق وهو البصرة
او الكوفة او غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو
منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه
ذكر متعلقه ولا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما
يجيء به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل الدلالة
على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة
في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة
التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون
جنسها وفصولها معلومين مع تقييد الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصول
فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد
الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين
شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه لان مثل غلام زيد
وان كان متضمنا لكلمتين لكنهما ليس بالاسناد بنسبة احد الجزئين الى
آخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرأ
للمخاطب ولمثل اكثر تضمن كلمتين وان لم يتركب من كلمتين ولمثل كلا
مركب من اكثر من كلمتين كمسلة واحدة مثلا قال تضمن ولم يقل تركب لئلا يلزم
ان يكون

لان المراد من الاسناد نسبة

ان يكون الاسم خارجا عن الحد ولا بشكل الحد بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه
ليس بكلام مع تضمن كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه
لا يصح السكوت على قائم ابوه قوله ولا يتأتى ذلك الى آخره اي ولا يمكن حصول
الكلام الا من المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما
لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف
لا يزيد على ستة انواع وهو المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب
من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم والحرف والمركب من فعل
وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب
من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا
في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه وفي المركب من فعل واسم لجواز
وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء
كليهما او واحد منهما اما في المركب من الفعلين فلانتفاء مسند اليه واما في المركب
من الحرفين فلانتفاء المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء
المسند او المسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقوله ما دل على
معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان
فقط نحو اليوم وامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق

لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجود المنتسبين عند التحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودين

فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول
اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضماير وغيرها وانما لم ينعكس
الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه
اشارة الى كثيرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر
واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول
اللام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب
فايدة والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان الاصل في الفعل ان لا — اي على الفعل صح لعدم احتياج الفعل الى التعريف صح
يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم علة المقتضية للاعراب فيه كما يجيء في الفعل وانما
قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر قد يدخل على الفعل على سبيل بابه
للحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه
فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل
جر المضاف اليه والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين
المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين المتمكن وتنوين — وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم صح
اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنة الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسم فلم يد
خل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويه وسيبويه ما فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة ونحو صه اي اسكت
السكوت الان وصه اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة ويقع نكرة فلم يحتج
فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة اما تنوين العوض عن المضاف اليه كتنوين الذي في
يومئذ اي في يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين

فلان

٤

فلان الفعل لما لم يضف الى شيء لم يحذف عنه المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم
يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه اما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات
فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين في بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله التنوين
المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما
العلامات المعنوية فاثنان احدهما الاسناد اي كونه مسندا اليه فانما اختص الاسناد
بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع مسندا اليه يلزم ان يكون
مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جايز والثاني الاضافة اي كونه مضافا بتقدير — اي نحو غلام زيد بتقدير غلام لزيد صح
حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص واما
او للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص
لانهما زايدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه ولا يجوز
اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب ومبني اي الاسم معرب ومبني
لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف
فان اختلف فهو معرب فان لم يختلف فهو مبني قوله المعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل قوله اعلم ان قوله المركب احترز به عن الالفاظ التي لم يتركب مع غيرها كالالفاظ الاعداد نحو خمسة وستة ونحوها صح
وساير الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام هؤلاء فلما
قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه

وحروف التهجي صح

والمراد بمبنى الاصل الفعل الماضى وامر المخاطب والحروف قوله فاعلم ان المعرب انما يكون
معربا بشرطين احدهما وجودى وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فى بابه
فتعرض له بقوله المركب الذى والثانى عدمى وهو انتفاء المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته
لمبنى الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه مبنى الاصل ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس
مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وجوابه ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل فدلالته على انه
ليس بمبنى الاصل اولى اولان التقدير الاصل الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذى
لم يشبه مبنى الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم لم يتوجه الاشكال ان فى قول المعرب المركب
تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده اعلم جزء المركب اى
المعرب الذى ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادى لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد فان الغلام مركب مع زيد لم يشبه مبنى الاصل مع ذلك ليس
بمعرب والمراد من المشابهة المنفية فى قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة
للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضى وامر المخاطب
فى تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضى فى وقوعه
موقعه فى نحو خبر المبتدأ وفى دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة
للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذى فى ادعوك كما صرحتم
به فى علة بنائه وهو ليس بمبنى الاصل على تفسيركم مبنى الاصل فيلزم ان يكون
معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه مشابه

للكاف

للكاف الذى هو فى ذلك واياك فيكون مشابها للكاف الذى فى ذلك واياك لان المشابه
للمشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان
المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير
ههنا لانه يشبه الكاف التى فى ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه
وهذا الكاف يشبه الكاف التى فى ذلك واياك فى الافراد والتعريف والخطاب وان لم يشبه
فى وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها للكاف الذى فى ذلك واياك فى الافراد والخطاب
وهذا القدر كاف فى ايجاب البناء فيكون مشابها لمبنى الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء ان المنادى المذ
كور لكونه مشابها للكاف الذى فى ذلك واياك لكان اصوب ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف
قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اى وحكم المعرب وخاصته ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءنى فتى
اصله فتى ورأيت فتى اصله فتيا ومررت بفتى اصله بفتى فقلبت الياء الفا فى الاحوال الثلثة
وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف فى غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف
الراء فى امرء والنون فى ابنم تقول جاءنى امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم
وانما جعل الاعراب فى آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال باختلاف
العوامل احترازا عن اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو
اختلاف آخر من فى من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال فى شرح هذا الكتاب انما لم يعرف
المعرب بما عرفه مشايخ النحاة وهو الذى يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم حينئذ
تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف

فصار غنى من الاحوال ... الثلثة صح

فى الوسط صح

آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من
المعرب فلو عرف به يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه
نظرا الى الثاني بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز
ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي
نوع من انواع الاسماء والافعال يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيها يختلف آخره با
ختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب اثبات صح
قوله الاعراب ما اختلف آخره اي الاعراب هو الذي به يحصل اختلاف آخر المعرب
اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم
مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء اعلم ان المراد بالسبب ههنا
هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل والمعاني
المختلفة فانهما اسباب بعيدة للاختلاف فلا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان اختلاف
لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل سبب على السبب التام لكان اوجه
لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب اولا ثم
اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة
ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق بما اختلاف في قوله يختلف آخره به وهو الفا
علية والمفعولية والاضافة فوجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعاني بعضها
عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن
زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق
من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه وانواعه

قوله

قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر انما لم يذ
كر الجزم لانه ليس من احواله بل هو من انواع اعراب الفعل لانه ههنا ذكر احوال الاسم
والجزم ليس من احواله بل هو من انواع اعراب الفعل قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل
لانه ليس علما للفاعل وحده لوجوده في غيره كالمبتدا والخبر وغيره بل علم للفاعل والاشياء
المعنوية الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسم كان وما ولا وغيرهما ولهذا لم يقل النصب
علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف
الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وقوله العامل صح
للاعراب اي العامل ما به يحصل معنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب المقتضي معنى صح
للاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي
للاعراب هو الفاعلية ومعنى انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل
الفعل لان عامله ليس سبب لمقتضي اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد
المنصرف الى آخره اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل
الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان بالحروف فلعلة
واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
وان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف
ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحرف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب
جواب

اى اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا

الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك فى نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او تقديرا نحو جاءنى زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول فى العبارة نظر والعبارة الفصيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثانى لان مثل غلام زيد فيه مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد فلا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكامه بعده واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع جمع السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجئ فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجئ تعليله اعلم انه ينتقض بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره فى بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لفظة الفتحة اخوك وابوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء انما قيد كون اعراب هذه الاسماء بالحروف

بكونها

بكونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءنى اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة لعرابها تقديرى نحو جاءنى ابى ورايت ابى ومررت بابى وكان من الواجب عليه ان يذكر شرطا آخر وهو كونها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وهو بهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان فى اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءنى ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته وبان يحصل قلب حال النصب نحو رايت اباك واصله ابوك قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت رايت اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالتى النصب والجر تقول جاءنى الزيدان وكلاهما واثنان ورأيت زيدين وكليهما واثنين ورأيت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابها تقديريا نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا

الرجلين

وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين فى المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد
لحق باخره الف او ياء ونون مكسورة وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك .
قوله المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر
السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتى النصب
والجر بالياء تقول جاءنى زيدون واولو مال وعشرون ورايت زيدين واولى
مال وعشرين ومررت بالزيدين واولى مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون
واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين فى جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع
المذكر السالم اسم المفرد الحق باخره واو ونون او ياء مفتوحة وظاهر ان
اولو او عشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة
قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذى يدل على ذلك انه لو كان كذلك
لجاز اطلاق عشرين على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد
لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل
على عدد معين ولا شئ من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا
اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما
من حيث ان اعرابهما بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو
ونصبه ليس بالالف اما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الاول فلان المثنى
والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب
بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان
للفرع مزية على الاصل وانه غير جايز ولانه كان فى اواخرهما حروف وهى علامة التثنية

والجمع

والجمع يصلح ان يكون اعرابا بغلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بغير الحركات اخف من الحروف مع الحركات واما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الثانى
فلان الحروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما
حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لاسيما
بحالة الاضافة الا يرى انك لو قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل
اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون
لبقى الاعراب المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب
المثنى حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو تضربان وضربا واعراب
المجموع حال الرفع بالواو لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا النون فى الجمع المجموع
واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من
حيث ان كل واحد منهما فضلة فى الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من
اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء فى
المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية
والواو والياء فى الجمع الاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل مع النون وبدونها
علامة المجموع فان النون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفى غيرها للعلامة فقط وليس
النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عند نفس الاعراب قوله التقدير
فيما تعذر كعصا وغلامى مطلقا او استثقل كقاضى رفعا وجرا او نحو مسلمى رفعا واللفظى

فيما عداه اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب تقديري ففي موضعين احد
هما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة نحو
حبلى وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى وانما تعذر فيه الاعراب
لفظا لكنه الف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى
لوجود حذفه في التقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام والاضافة ظاهر واما حال
التنكير فمقدر وبهذا لم يجد الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث
السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب
لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لا يجوز ان يكون
بهذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول بهذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون
غير كسرة الاعراب ولانا نقول بهذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء
المتكلم من غير النظر الى الاعراب وكسرة الاعراب لاجل غير الذي هو الاعراب وما
بالذات مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف
فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالة الرفع والنصب دون
حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في احوال ثلثة
كما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء

في آخرها

٩

الث

في آخرها ياء ما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني
قاض ومررت بقاض اصله قاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى
ساكنان فحذفت الياء دون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاء
ني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب ورأيت قاضي لخفة الفتحة على الياء
والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون
النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت
ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان
من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري
في اي صورة في سواها لفظي لا يقال فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل
بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف
الى آخره متناول اللفظي والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظا
وقد يكون تقديريا غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم
مقامهما وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وز
ينب وابراهيم وساجد ومعدي كرب وعمران واحمد اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العا
العلتين والعلل التسع ما ذكر في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان في حد و
العلل خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب

وقال بعضهم انه احد عشر وهى التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومرا
عات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب
مما ذكره غيره او ان يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على
فهم المبتدى وزايدة فى البيت منصوبة على انها حكاية عن حال فى مثل قولنا يمنع
الاسم الصرف النون زايدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن
رفعها بان يكون خبر مبتدا او هو النون لان الجملة وهى قولنا النون زايدة ليس
بسبب منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم
الا ان يحكم بزيادة اللام فى النون ويدل عليها ذكره بغية الاسباب فى البيتين نكرة
واعلم ان كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشئ فالعدل فرع المعدول عنه و
الوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة
والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل والرجل والعجمة فرع العرب لان كلمة لغة كل قوم
اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون
انه انما يمنع الصرف لمشابهتها الفى التانيث ولم يقل انه فرع لشئ وقال
الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة ولا يكون فرعا على ما زيد عليه
ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك
وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل بقوله
نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للصفة ووزن
الفعل الخ وطلحة بالتانيث اللفظى والعلمية وزينب للتانيث المعنوى و

التعريف

والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدى كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين اى وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان
الكسر مخصوصا فى الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات
كان حالها فى الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما لها غير منصرفة حال
التسمية لان الكسر فى مسلمات ليس مخصوصا بالجر بل مشترك بين الجر والنصب
وانما لم يمنع الصرف الكسر حينئذ ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر
وعلامة النصب لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف
يجعل جره كنصبه كما يفعل فى ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين
لانه يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين
والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين و
انما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان فى الفعل فرعيتين كما فى كل غير المنصرف علتان
كل واحدة منهما فرع لشئ كما ذكرنا وانما قلنا ان فى الفعل فرعيتين فرع لان الفعل فرع
الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من
الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف فى الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف
على الفعل فى الافادة ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اى
ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا

ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا
فان سلاسلا غير المنصرف للجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا
صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهتم عنده وما يقوم
مقامهما الجمع والفا التانيث اى وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصو
رة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة
التى تقوم مقام العلتين فالعلة فالعلة التى تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع
وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة
منتهى الجموع اى على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى
فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل
حمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نم ذلك لجوز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى
علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث وانما
قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة واحدة وكون التا
نيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه العلتين فالعدل
خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخروجمع اى العدل خروج الاسم
عن صيغة الاصلية الى صيغة الاخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقى والاخر تقديرى
المراد بالعدل التحقيقى انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير المنصرف يدل على
ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد موحد وثنى ومثنى ومحقق
العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان

اصله

اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة
فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن
ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر فهى غير
منصرف للعدل والصفة كما فى قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعنى
خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه
لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل فى آخر فانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل ان لا
يستعمل مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة افعل من وههنا آخر ليس مع
لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من فلما قيل آخر علم انه معدول عن
من التحقيق العدل فى جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء تانيث اجمع اجمعاء على وزن فعلاء فعلاء غير صفة
قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمع ان يجمع
على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع فلم يقل جماعى ولا جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات
او تقديرا وباب قطام كعمر اى العدل التقديرى انه اذا نظر الى الاسم المعدول لم يوجد
قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فيقدر فيه
العدل حفظا لقاعدتهم وهى ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه
نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر
العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما قطام ففيه اشكال
وذلك انه عند بنى تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم يوجد الضرورة تقدير العدل فيه والذى
يمكن ان يقال فى توجيهها ان فعال مبنى عند اهل الحجاز واما عند بنى تميم فان لم يكن فى آخره راء
فهو معرب غير منصرف فان كان فى آخره راء نحو حضار وبوار فمبنى وليس فيه الا سببان وهما العلمية

والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فقدر
فما قدر العدل فيما آخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج
الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف ولم يكن فيها لفظة
قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم
مطابقتها المقصود ق وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير الوصف
شرط ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع
اسود وارقم للحية وادهم للقيد اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون مانعا في
الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية ولا
جل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع بقولنا مررت
بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والوصف فلو كانت الوصف العارض مانعا
من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض
مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان
شرطه ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذي في اربعة ليس
تاء التانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية لا تضر امتنع امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه
ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما
للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود و
ارقم وادهم صفات في الاصل الوضع فصارت اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية مضرا في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم

منصرفا

لكنه غير منصرف فلم تضر غلبة الاسمية على الوصف الاصلية ق وضعف منع افعى للحية
واجدل للصقر واخيل للطاير اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق
مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الجنس في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة
وكون الاخيل من التخيل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة والاعلية حسان بن
ثابت رضي الله عنه ذرني وعلمي بالامور وشيمتي فما طايري فيها عليك باخيلا والمذهب
الثاني الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع ولهذا قال واصل الكلم الصرف
ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل واخيل ق التانيث شرطه العلمية اي شرط
التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التاء
في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة
في قولنا مررت بامراة قائمة مع التحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء من غير العلمية
وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف حبلى وحمراء فان العلمية
ليست بشرط فيه ق والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي كذلك في منع
الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في قولنا مررت
بامراة جريح مع التحقق الوصفية والتانيث المعنوي غير العلمية وكذلك صرف
اكرنب مع التحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية وشرط تحتم
تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر
وماه وجور ممتنع اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الا
مور الثلاثة وهو ان يكون زيدا على الثلاثة احرف او وسط متحركا او العجمة معه

لو انتفى هذه الامور الثلاثة باسرها كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون
في غاية الخفة فغاية الخفة تقاوم احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد و
السبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث المعنوي والعلمية التي هي شرط
جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها
وهو الزيادة على الثلاثة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط
وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين
مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما اختص المعنوي بهذا الشرط
لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء الثلاثي ساكن الاوسط و
لقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما
متحرك الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاو
سط الذي هو احد امور شرائط تحتم تاثير التانيث تحرك الاوسط لفظا او تقد
يرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب تحتم صرفه وفيه نظر والذي
يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه
هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات ليس كذلك لانها بدل عن شيء
لان اصل شاة شاهة لان تصغيرها شويهة فهي ليست بثلاثية قوله فان
سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمؤنث
المعنوي مذكر فالشرط في منع الصرف ان يكون زيدا على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث
ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من
اما حيث

واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن قائم مقام حرف التانيث
وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث لانك تصغر
قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع
بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في التصغير عقيرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا
سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على الثلاثة احرف وعقرب
وثلاث من نسوة ثلاثا ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع التحقق
شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما للفحل فان قيل يلزم
مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجلا لانه مؤنث معنويا مثل عناق قلنا لا نم
ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية
اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف خمسة وهو العلم والمضمر
والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من
الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان غير منصرف منصرفا
او في حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعل المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام
تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية وهذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اما اذا اعتبر
فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام
او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في
منع صرف بعض التواكيد وقيل تعرف التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها
واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قوله والعجمة شرطها ان تكون

علمية في العجمة وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع اى
شرط العجمة في منع الصرف أمران احدهما ان يكون علما في العجمة لانها لو لم يكن علما في العجم
لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او غير ذلك فصار من
جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجلا بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء
الشرط وهو كونه علما في العجمة وشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط فتكون في غاية الخفة وغاية
خفته تقاوم احد السببين لم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح
اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين قوله
الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح ودواب واما فرازنة فمنصرف
شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى
الجموع ان يكون على صيغة غير الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمعها جمع
التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون
بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما
مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو مصابيح وقناديل وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد
لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية
لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر
واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد

بالهاء

بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فارة ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع
انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة
منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز
به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد
الامرين وهو اما الاحتراز عن مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
ففرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر
علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر
لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع معتبر عند المحققين
هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو
العظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذ لم تكن فيه علتان اما اذا كانت فيه علتان
فيمنع من الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس
وهو ح اذا علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان
كذلك لم يكن فيه التانيث سلمنا ان فيها تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف
للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل

ان يقول ح لينه شه ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعا فى الاصل كما قال فى الوصف
وسراويل خ قوله اذا يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه اعجمى حمل على موزنه فى العربى وقيل انه عربى
سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال وهذا جواب ايضا عن اشكال مقدر و
هو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك
وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمى فلما استعملته العرب حملته على
الالفاظ التى على وزنه فى العربى وكانت الالفاظ التى على وزنه فى العرب غير منصرفة
فمنع صرفه ايضا والوجه الثانى انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه انه جمع سروالة تقديرا لحفظ
قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء
على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقى والتقديرى بناء على الجواب
الثانى ولم يتعرض المصنف بهما فى مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو
فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوار رفعا وجرا مثل
قاض اعلم ان مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا اختلاف بين النحات
المتحققين كما تقول جاءنى قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول
جاءنى جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه
خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد
الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح
وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جوار مثل كلام

وسلام

وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير
حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذى يدل على ذلك انك تقول جاءتنى
جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء
فتقول جاءتنى جوار بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة فى منع الصرف
والجامع كون كل واحد منهما لفظا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه فانه
غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل هؤلاء جوار
جوارى استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصارت هؤلاء جوار فلما كانوا يحذفون الياء
اكتفاء بالكسرة فى المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر و الكبير المتعال كان حذف الياء
فى الجمع الذى هو مستثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء
او من الحركة وهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض
وعند الاولين تنوين التمكن واما حالة النصب فبالاتفاق انه غير منصرف تقول
رايت جوارى لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجوارى بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف
وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
قوله التركيب شرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
اى شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودى فهو ان يكون علما لا لو لم
يكن علما لكان فى معرض الزوال فلو لم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمى
هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
تجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على مذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف غير
منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله

نحو تابط شرا او غاب قرناها ودري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع
الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا يكون الثاني صوتا
ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه
بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعلا علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض
بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الا
حتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين
وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه
وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من الاسمين لئلا يشكل بمثل
زيد علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كانا في اسم
فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون
انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالف التانيث في امتناع
دخول التاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول اذا كان الالف والنون
في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالف التانيث لانه
لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان النبت وسعدانة ومرجان
ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع الصرف
انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته لالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليه وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما و
ضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث و
عدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات

بل

بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف
في رحمن دون سكران وندمان وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب
او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن اجل انه اختلف في شرط منع
صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لا
لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو
انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معه وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالا
تفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء
فعلى فصرف بالاتفاق اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما
ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجم الى العربي كبقم او منقولا
عن الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل وتفعل و
استفعل وافتعل وافعل وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول
الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل
وتفعل ويفعل وافعل اسم للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحوه وان سمي رجل بنر
جس لا يلزم لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء
مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لما يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة
النون في اوله لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من

نز

من حروفه او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في رحمن زايدة ارادوا به انه
لو اخذ الفعل لقيل رحمن بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسما
فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زايدة لامكان اصلها ولا يشكل بقوله التاء كقولهم
رحمن ورحمنة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل بلفظ اسما اللحية
فانه غير منصرف للوصف الاصلي دون الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم سود اللحية
الانثى فاجاب عنه بعضهم بان قبول التاء دار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد
بانه غير قابل مطلقا انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف
الاصلي ووزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال برحمن علما ولا بلفظ اسما اللحية
قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا
فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في
اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة وهذا انصرف
يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر
واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا اجمل يعمل وهذه ناقة يعملة اذا سمي
كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ح ولذلك حكم ارمل وارطل قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اي العلمية سبب في
منع الصرف اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى

الا

١٧

الا والعلمية شرط تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية
المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فانهما لا
تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث
المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط
وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعهما لما بينهما من التضاد وان كانت ... مؤثرة ح
الجمع او التانيث بالالف فلانهما لا تجامعهما لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية
وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل
والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة
وليست شرطا في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلث
ورباع ولمنع صرف ووزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله وهما متضادان
فلا يكون الا احدهما فاذا نكر صرف بقي بلا سبب او على سبب واحد اي العدل و
وزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا للعدل ووزن الفعل جاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
وجوابه ان العدل ووزن الفعل اي متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا
يكون مع العلمية الا احدهما وفيه نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في
الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم التر
جيح بلا مرجح اذ كل واحد من ثلاثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين دون ثلاث مع

مع تساويهما فى الشبيه بترجح بلام الجمع وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده
مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شئ من العدل
ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن فى غير المنصرف الذى فيه العلمية
المؤثرة شئ منهما اعنى العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف منهما لبقائه بلا سبب لزوا
ل العلمية وزوال ما هى شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب
واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم
يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان
منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف سبويه الاخفش فى مثل
احمر علما ثم نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن
الفعل وسمى به ولذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اذا نكر بان يقع فيه اشترا
ك اتفاقى ففيه خلاف بين سبويه والاخفش فقال سبويه انه غير منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف فجوابه ان نقول سلمنا انه
انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان
احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد
واذا نكر زال ذلك المانع وكذا حكم كل واحد ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران
ولهذا قال فى مثل احمر ولم يقل فى احمر وباب ثلاث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمى
لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية قوله ولا يلزمه باب خاتم لما يلزم من اعتبار
المتضادين فى حكم واحد اى ولا يلزم سبويه باب خاتم اذا سمى به هذا جواب عن سؤال

مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية فى مثل احمر لكانت
معتبرة فى مثل خاتم اذا سمى به لكونه وصفا فى الاصل ولو كانت معتبرة لكانت خاتم
غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فيه فلم يكن الصفة الاصلية
معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية
فى احمر لكانت معتبرة فى مثل خاتم اذا سمى به لكونه وصفا فى الاصل لان الوصفية
لو اعتبرت فى خاتم علما لزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد وهو منع الصرف لان
العلم لا يقال يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين فى حكم واحد
غير جائز وليس كذلك مثل احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية حتى فى منع الصرف
فلم يلزم من اعتبار الصفة فى منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين وانما قال
فى حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين فى حكمين المختلفين كقوله اثانى وعيد الحسوص
من ال جعفر فيا عبد عمر لو نهيت الاحوصا فعتبر العلمية فى احوص من جهة منع الصرف
وجمعه على احاوصا واعتبر الوصفية من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما
فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا على راى الاخفش لا على راى
سبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة اعلم ان النحاة اتفقوا
على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام ينجر بالكسرة ان كان اعرابه لفظيا
نحو مررت باحمدكم وبالعمر لكن اختلفوا فى ان دخول الكسرة عليه من حيث انه
منصرف اولى من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص
الاسم اعنى اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسرة و
قال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسرة لان الكسرة

انما حذف تبعا للتنوين وفي حال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسرة اياه
وقال قوم لبقي العلمية في حال التنكير كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران
صفة عملا بالعلتين وان نبقيا او لم نبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم
واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل
على علم الفاعلية اى المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل
على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة لان كل من لم يعرف
المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اى هذا الباب المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل ير
جع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل انما ابتداء بالفاعل من المر
فوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو
ما اسند اليه الفعل وانما قال ما اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي
وانما قال ما اسند الفعل اليه ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل
الذى ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل
اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله اوشبهه اليه ليدخل فيه
فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء
الافعال والظرف والجار والمجرور ولا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس
بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قايم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فا
عل لاسم الفاعل في الاول فاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اى وقدم
الفعل اوشبهه على الفاعل لرفع وهم ان زيدا في قولنا زيد قايم مسند اليه فيكون فا

علا

فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة
قيامه به مثل قام زيد اى على جهة القيام الفعل بالفاعل يخرج عنه مفعول ما لم
يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة
قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قايما بالمفعول بل قايما للفاعل و
قال على جهة قيامه به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد و
لم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون قايما به الفعل
اوشبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل اوشبهه مقدما عليه والثالث ا
ن يكون قايما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما ا
سند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الايجاب او السلب و
لقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله هو ما اسند اليه الفعل نحو لم يقم
زيد الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذى هو المصدر وايا ما كان ففيه
اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قايم
بالمفعول بل قايم بالمتكلم واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله
اوشبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي وهو
الحدث المقترن باحد الازمنة الثلاثة والمراد بقوله اوشبهه اعني الحدث فقط
والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وحينئذ لا اشكال الحد وفيه نظر لانه ينتقض
الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع انه حسنه اسند اليه الفعل مقدما

مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
اليه هو المسند اليه اولا لكنه ليس كذلك لان اعجبني مسند الى زيد اولا ولنا
ثانيا مسند الى حسنه قوله والاصل ان يلي فعله اى واصل الفاعل ان يلي المعمولة
الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء بالفعل لان قربه بالفعل اكثر
من قرب ساير الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير
الاشياء ولكونه موجود الفعل غالبا بخلاف ساير الاشياء قوله ولذلك
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع غلامه زيدا فانه لولا ان زيد المؤخر لفظا عن غلامه
مقدم رتبة على غلامه للزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز
ان تقول ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان الاصل الفاعل ان يتقدم على
المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم اضمار الذكر لفظا ورتبة اما
لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه
رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة
فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا
فيما نحو فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا الضرورة ثم وهي وجوب وجود الفا
عل في اكرمني وامتناع وجوده الا مع اظهار قبل الذكر على تقدير عمال الفعل الثاني وهي
مفقود ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم
جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ويجيء قوله ومن كان
يعطي حقه من الفصايدا قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان
مضمرا

[illegible]

المعمولة صح

مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناه وجب تقديمه اى واذا انتفى الاعراب
في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب
من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال
والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم تنتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على
المفعول اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول
وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس
بناء ضمير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان يكون منفصلا وقد فرض انه متصل
هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا عن المفعول المنفصل لكراهتهم
ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه
لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال لانه لو كان مضمرا
منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا
زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط
وليس ههنا كذلك بل مقدم على الفاعل والفعل معا ولذلك اذا وقع مفعول الفا
عل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب
المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا بالشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
للشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا بالاخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب

المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرو زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرو زيد فلا يخلو من
ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا اى الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا
الا عمروا زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود
الحصر فى احدهما هذا خلف وان كان الثانى كان القول بما ضرب الا عمرو زيد ممتنعا
لانه بقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب
ح لانا نختار رقم الثانى وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى المفرغ و نمنع بقاء الفعل
بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما
ضرب زيد الا عمروا وح لا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه فى كتابه
الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما
ضرب زيد عمروا لان معناه ما ضرب زيد الا عمروا فالعلة التى ذكرناها الا موجودة فيها
واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب
تاخيره اى واذا اتصل بالفاعل ضمير يعود المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير
الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت
ضمير المفعول الثانى وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه حتى البحر تبين
لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثانى وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير
الفاعل عن المفعول ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما
ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو

واذا

عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرو جاز ان يكون ضاربا
عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال
الذى عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير
الفاعل عن المفعول لانه فى المعنى ما ضرب عمروا الا زيد فالعلة التى ذكرناها فى امتناع
تقديم الفاعل فى الا وهى موجودة فى انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل
والفاعل غير متصل نحو ضربنى زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصا
ل المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه
لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن
قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح ووجوبا
مثل وان احد من المشركين استجارك اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف
لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما
على سبيل الجواز فكقول القائل زيد فى جواب من قال من قام اى قام زيد
ويجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط
مما تطيح الطوايح فكان قائلا قال من يبكيه يزيد ضارع اى يبكيه يزيد ضارع
لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف
الذليل والمختبط السائل الذى يختبط بالليل والطوايح جمع المختبط لمطيحة
وهى المهلكة على خلاف القياس ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل

ع

محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ولا يجوز ا
ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجا
ل ليسوا مسبحين فى البيوت المذكورة بالغدو والآصال واما حذف على سبيل الفعل صح
الوجوب ففى كل مواضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اى استجارك احد من المشركين وانما وجب
حذفه لانه فسر هذا الفعل بالفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز
لان ذلك المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل
انه مبتدا وما بعده خبره لان ان حرف الشرط يجب ان يدخل فى الفعل لفظا او تقديرا قوله صح
وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد اى وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا فى
جواب من قال اقام زيد فيقال فى جوابه نعم اى نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفا
عل ويجوز اظهارهما وانما قدر بالجملة الفعلية لان الاسمية وهى المبتدا والخبر لا يكون
الجواب مطابقا للسؤال **قوله** واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى
الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفا
علية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون اعمال الاول
اى تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين
نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل
واحد منهما يطلب ان يعمل فى ذلك الاسم وهذا التنازع قد يكون فى الفا
الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما
مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون فى المفعولية اى كل واحد

منهما

٢٢

منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا
او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة وقد يكون فى الفاعلية والمفعولية .... والآخر يقتضى صح
اى احدهما يقتضى الفاعلية والمفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضى الفا
علية والثانى يقتضى المفعولية نحو اكرمنى وضربت زيد او اكرم وضربت زيدا والثانى
ان يقتضى الاول المفعولية والثانى الفاعلية نحو اكرمت وضربنى زيد واكرمت وضرب
زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين فى الاقتضاء ليكون
الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال من الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون
فى الفاعلية اى وقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى
ان الاول يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حا
لا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان
ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثانى
تاكيد الاول والمراد بمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان فى لفظهما او فى علمهما حتى
لا ينتقض بمثل ضربت وضربنى زيد وانما قال فى الفاعلية والمفعولية ولم يقل فى الفا
عل والمفعول ليتناول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور قوله والبصريون يختارون
اعمال الفعل الثانى فى ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل
الاول فى ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين
حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنا
زعا مضمرا بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان فى الاضمار اما اذا تنازعا

مضمرا غايبا نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما
نحو ضربت واكرمت وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز
ان يقال ما ضرب واكرم الا انا وانت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك وانا
او ضرب وانا انك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنا
زع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان
الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا
الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضى الفاعلية والمفعولية
وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية
والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع
تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط
بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو
ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين
زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من
غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا
لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول
فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت

الهندين

الهندين وضربنني واكرمت هندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي
فانه يختار حذف الفاعل ههنا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتو
قف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما
يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت هندين وضربني
واكرمت هندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم
مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل
في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء في نحو ضربني وضربت اي وجاز مثل هذه المسئلة
وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب
نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي الثاني
مفعول لهما او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الا
ول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي احتج الفراء انه لو جاز مثلها للزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذي
يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون
مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعر
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول ان استغنى عنه
والا اظهرت اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريون والفعل الاول
يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت و

واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره مدبا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يتهربوا عنه في
الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمار قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك
المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان
حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني
وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجي ولا
يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر
لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا
اياه قوله فان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع
مانع فتظهر اي ان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما
ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيد وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في فو اضمرت الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول
على المختار ليطابق الملفوظ المراد لدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف
ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته
زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني
واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما

تنازعا

تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني حسبتهما وهو منطلقين
لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلق لانه لما كان المفعول
الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني
عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما
الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود
الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه
ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني
المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا
او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية
قوله وقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيين على ان اعمال الفعل الاول اولى
من اعمال فعل الثاني بقول امراء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليلا وو
جه التنازع ان كفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال
الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الفعل الثاني ولم يلزم حذف شيء
على تقدير اعمال الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
لم يختره امراء القيس مع لزوم الحذف لانه قبيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح

واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اى ليس هذا البيت مما تنازع

الفعلان ظاهر الا انه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذ

لك مبنى على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول فلو د

خل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منتفيا ولو دخل على المنفى لصار ذلك

ذلك المنفى مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو هو حكم جواب

لو فقوله لم اطلب يكون فى حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو

تنازع كفانى ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقـ

ـيضين لان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منتفيا لبعد دخول

لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل

من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال فى حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا

لقليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا للقليل من المال وان لا يكون طالبا

لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول

لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثانى لهذا

البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى قوله

مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة

الفعل الى فعل ويفعل اعلم انه انما ذكر المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لما ذكر

تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه

من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفا

عل نحو ضرب زيد وشرطه ان يتغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا ويضم اوله

ويفتح

ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان تغير

المذكور شرط فيهما اذا كان عاملة فعلا واما اذا كان اسما نحو زيد مضروب فليس

بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور المفعولين

قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له

والمفعول معه كذلك اى لا يقع المفعول الثانى نحو علمت زيدا قائما مقام الفا

عل لان المفعول الثانى من باب علمت مسند الى المفعول الاول دايما لكونهما مبتدأ

ومسندا اليه فى حالة واحدة وهو غير جايز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من

باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمروا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث

مسند الى المفعول الثانى فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه فى

حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع

موقع الفاعل لان النصب هو يشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا

فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل

لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو واستوى والخشبة لا سبيل الى الاول لانه

يلزم المفعول بدون معطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة

اللغوية ولا سبيل الى الثانى لان مفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز

مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما

ليسا بمفعولين واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير

ضربا شديدا فى داره فتعين زيد اى اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكا

ن والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبة

...ه وخبرا فى الاصل فلو وقع المفعول الثانى مقام الفاعل لكان صح

الفاعل اكثر فتعول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيدا
مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه
لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها
قوله فان لم يكن فالجميع سواء اى وان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء اعنى ظرف الزمان
والمكان والمصدر والجار والمجرور في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد
يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى
واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت
اعطيت اولى من الثانى اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت
زيد درهما اولى من اقامة المفعول الثانى لان مشابهة المفعول الاول بالفاعل
اكثر من مشابهة المفعول الثانى له لان الاول آخذ والثانى مأخوذ ولا شك ان
نسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت
كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي المفعولية ما قوله ومنها المبتدا والخبر
اى من المرفوعات المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية
مسندا اليه فقوله الاسم المجرد هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى
الاسم نحو عندى انك عالم وتسمع بالمعيدى اعنى سماعك بالمعيدى وقوله وهو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية كاسم ان وكان واسم ما ولا والمفعول
الاول من باب علمت والثانى من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احترز به
عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التى هى في حكم الاصوات التى ينعق
بها وهى الاسماء غير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدا لانه

وان كان

وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به او الصفة
الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد
فان قائم مبتداء مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعله ساد مساد الخبر على معنى ان
العائد تحصيل من المبتداء ولكن هذا النوع من المبتداء وانه غير جائز واعلم
انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل زيد بقائم قوله
رافعة لظاهر احترز به عن الواقعة بعد الاستفهام او حرف النفى الرافعة
لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لا
نها لو كانت مبتداء والزيدان مخبر فاعل لها ساد مساد الخبر لم يثنى لان الفعل
وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثنى ولا يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة
لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب لغير ان يقال رافعة لظاهر
ضمير مستتر ليخرج عنه مثل اقائمان الزيدان واقائمان هما ويدخل فيه اقائم الز
يدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر
اللغوى لا الاصطلاحى وح لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم ظاهر في اللفظ وللقائل
ان يقول ان الحد يشكل بمثل قائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء اقائما خبره
وابوه فاعلا للقائم اعلم ان الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على ما اختاره
في باب الاسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان
فالمثال الاول للمبتداء الذى هو صفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر والمثا
ل الثانى للمبتداء الذى هو صفة واقعة بعد حرف النفى رافعة لظاهر والمثال الثالث
للمبتداء الذى هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز

الامران اى أن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
الرافعة للظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو اقائم زيد وما قائم زيد واقائم انت
جاز الامران اى جاز الصفة مبتداء وما بعدهما فاعلها وح تكون داخلة في تعر
يف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وح لم تكن
داخلة في المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او
مجموعا لم يجز الامران كما قوله والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغا
ير للصفة المذكورة قوله المجرد احترز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال
المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير الاسم قوله المسند به
احترز به الذى هو المبتداء اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترز به عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر
لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس كذلك وينتقض ايضا بمثل اقائم في اقائم
انتم لكونها مجردا مسندا به مغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن
ان يجاب عنه الاول بان المراد بالمبتداء المسند الى المبتداء وعن الثاني ان
المراد بالظاهر الاسم الملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء
التقديم اى اصل المبتداء اى اصل المبتداء ان يكون مقدما على الخبر لانه
محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز
في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اى ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز
ان يقال في داره زيد وان كان متاخرا عن في داره لفظا ومتقدم رتبة ولاجل

هذا

هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقديم لفظا
فظاهر واما معنى فلان صاحبها في الدار مبتداء وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله
وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشر
ك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل
وسلام عليك اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون معرفة ويمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع
نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة
والمخصصات على ما ذكر في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير
كالصفة نحو رجيل قائم لان فيه معنى الصفة والثاني تخصصت بالعلم بثبوت
الخبر له كقوله ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار لانه ثبت
من استعمالهم انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار
لكن لا والثالث تخصصه بالعموم كقوله ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة
وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصصت بالعموم الذى افاده حرف النفي
الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم
فلولا افاد العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد منك لعدم الفائدة وكذلك
في حكمه كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كسرة ونحو من عندك وما عندك
وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى

في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة و
اهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى الشر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر
والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة
على تقدير عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى جار وقوعه
نكرة وهو تقديم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه
فاعل في المعنى لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر او الخامس تخصص بكون
الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء نكرة في الدار خبره و
تخصص المبتداء النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا
لم يجز قايم رجل والسادس تخصص بالدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليك
فسلام مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص
المبتداء النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف
افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء
لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول مايدل
الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير
مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار المضي والمستقبل
او الحال واذا كان كذلك كان سلام مختصا بالمسلم كما ان حال
النصب وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام
لا السلام من قبله فقط قوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قايم وزيد
قام ابوه اعلم ان خبر المبتداء يكون مفردا نحو زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو

في

في مقابلة المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل
اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فا
عله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم
زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه فالخبر مفرد وهو مقول
وما بعده مقول القول وهما اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها
اسما نحو زيد ابوه قايم او قام فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبره و
الجملة اعني المبتداء الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية
وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل ماض
وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المصنف ذكر
جملتين غير الاسمية والفعلية وهما شرطية وظرفية نحو زيد ان تكرمني اكرمه والظر
فية نحو زيد في الدار والمصنف لم يذكرهما لان الجملة الشرطية والظرفية كذلك لانها
ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في
الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله
فلا بد من عايد اي لا بد من عايد للجملة الواقعة خبر المبتداء من الضمير يعود الى
المبتداء او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في خبدار زيد ولهذا
قال من عايد ولم يقل من ضمير وانما احتاج الخبر الجملة الى العايد لتحصل العايد
الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء
واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة
عن المبتداء لئلا ينتقض من الخبر الجملة عن ضمير الثاني نحو هو زيد ولمية

عدم هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في المعنى

قوله وقد يحذف الضمير العايد الى المبتداء اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم

البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعني

الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه

محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لا جرى ذكر البر ثم ذكر الكر

علم ان الكر الذي بستين من البر تقدير البر الكر بستين منه وكذلك السمن

المنوان بدرهم فالسمن مبتداء ثان وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة اعني

منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن فليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء

لكنه محذوف لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم انه منوان

منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل

النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع

بانه صفة منوان وهو صحيح ووقوع منوان مبتداء نكرة قوله وما وقع ظرفا فالا

كثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك في الدار وح

يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعض ذهب

الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد خلفك حاصل في

الدار حجتهم ان ذلك العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم

الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره

زيد حصل في الدار حجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للا

فعال وعلى تقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال

ان ذلك

ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له

صدر الكلام مثل من ابوك او كان معرفتين او متساويين مثل افضل

منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قايم وجب تقديمه اعلم ان اصل

المبتداء ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره لكن تعرض له اشياء فيوجب

تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتداء مشتملا

على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الا

بتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ومن تكرمني اكرمه ما احسن

زيدا ولعمرك لا افعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه الا

شياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام

ولانه مغير قبل المغير واما قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الا

خوال لافتقاد فقيل خالي مبتداء وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر

ايضا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء

والمقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو

اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو

افضل مني افضل منك فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا

وجب تقديم المبتداء ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء

نحو زيد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفا

عل الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما قال فعلا له لانه

لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه

لانه لا یلتبس ح بالفاعل فیجوز ان یقال قام ابوه زید واعلم انه لو کان فعلا له مفرد
الکان اصوب لئلا ینتقض بمثل زیدان قاما والزیدون قاموا فعله واذا
تضمن الخبر المفرد ماله صدر الکلام مثل این زید او کان مصححا له مثل فی الدار
رجل او متعلقه ضمیر یعود الی المبتدا مثل علی التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان
مثل عندی انک قایم وجب تقدیمه اعلم ان هذا الکلام اشارة الی الشیاء تعرض
له فتوجب تقدیم الخبر علی المبتدا مع ان اصله التاخیر فمنها ان یتضمن الخبر المفرد
معنی الشرط کالاستفهام مثلا این زید فزید مبتدا واین خبره ویجب تقدیم الخبر
لکونه الاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الکلام وانما قید الخبر بالمفرد لان
الخبر الجملة لو کان مشتملا علی ماله صدر الکلام لم یجب تقدیم الخبر علی المبتدا نحو زید
من ابوک فان زیدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه خبره مبتدا ثان والجملة فی
محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتمل علی ماله صدر الکلام لان من
فی من ابوه یتضمن الاستفهام یقتضی صدر الکلام الذی فیه الاستفهام لا صدر
کل کلام وللقائل ان یقول الخبر فی قولنا این زید جملة لان این ظرف والظرف مقدر
بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الی انه مقدر
بمفرد سلمنا انه مقدر بالجملة لکن المراد بالجملة فی قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ماله
صدر الکلام لم یجب تقدیمه علی المبتدا الجملة الصریحة والجملة ههنا غیر صریحة
بل بمنزلة المفرد ومنها ان یکون تقدیم الخبر علی المبتدا مصححا له نکرة مبتدا نحو
فی الدار رجل وقد مر ومنها ان یکون لمتعلق الخبر ضمیر فی المبتدا ای یکون فی
المبتدا ضمیر یعود الی المتعلق الخبر نحو علی التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمیر

الذی

الذی فی مثلها یعود الی التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقیقة حاصل او حصل کما ذکرنا
غیر مرة وعلی التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقدیم الخبر ههنا علی المبتدا
لئلا یلزم اضمار قبل الذکر لفظا ومعنی وانه غیر جایز وفیه نظر لجواز ان یقال علی
الله عبده متوکل فالصواب ان یقال لا بد لمتعلقه ضمیر فی المبتدا وکان الاظهر فا
کالمثل الذی ذکره ویجاب عن النظر المذکور بانه اراد الخبر لفظا وهو الجار والمجرور ۷ یمکن ان صح
واراد بالمتعلق المجرور فلم یقع الاشکال ح ومنها ان یکون الخبر خبرا عن ان
عندی انک قایم فان مع الاسم والخبر فی محل الرفع بانه مبتدا وعندی مقدم علیه
وهو خبر وتقدیره عندی قیامک ای قیامک حاصل عندی وانما وجب تقدیم الخبر
ههنا علی المبتدا لئلا یلتبس المفتوحة بالمکسورة فی الکتابة لانه لو اخر عندی وکتب
انک قایم عندی احتمل انها المکسورة فی الکتابة وعندی ظرف قایم احتمل انها
المفتوحة وهی مع ما بعدها مبتدا وعندی خبرها فعله وقد یتعدد الخبر مثل زید
عالم عاقل ای وخبر المبتدا جاز ان یکون کثیرا من واحد لان الخبر هو الحکم فکما
جاز الحکم علی شیء واحد باحکام کثیرة جاز الاخبار عن شیء واحد باخبار کثیرة نحو
قوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجید فعال لما یرید فهو مبتدا وما فی
اخباره قوله وقد یتضمن المبتدا معنی الشرط فیصح دخول الفاء فی الخبر وذلک
الاسم الموصول او فعل او ظرف او النکرة الموصوفة بهما مثل الذی یاتینی فله درهم
او فی الدار وکل رجل یاتینی فله درهم او فی الدار اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنی
الشرط صح دخول الفاء فی خبره کما صح دخول الفاء فی جزاء الشرط لکونه مشابها
للشرط من حیث ان المراد کونه سببا للخبر من حیث الابهام من حیث انه ذکر معه ما یصلح دخول

حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي
ياتيني فله درهم او الذي في الدار او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني فله درهم
او في الدار وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتاكد مشابهة الشرط
لان الشرط لا يكون الا افعال وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف
معمولا يحتاج الى عامل وكذلك العامل هو الفعل دون الاسم الفاعل ليتحقق
مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لابد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصدا
ان المبتداء سبب للخبر وانه غير معتبر وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل سوى ان نحو
ما الذي ياتيني له درهم ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي يكرمني اكرمه
له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب اخر
قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق اي ليت ولعل تمنعان بالاتفاق دخول
الفاء في خبرها اذا كان اسمها موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل
او ظرف مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق
المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وكذلك وكن لان الشرط والجزاء يحتمل
الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من
الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا
الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وظننت واعلمت وما ولا وان
المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق سيبويه ان بهما اي والحق بعض النحاة
ان ليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثرون ان سيبويه لم
يجز والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع

انه

انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير
معنى الكلمة بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول
ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤ
منات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب
لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء
على خبر المبتداء هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان قد لالته على
جواز دخول الفاء على الموصول المذكور اولى الا انه يلزم ان يكون المبتداء الذي يد
خل الفاء على خبره ثلثة صلة الموصول فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف
والاسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم الحق ان
المتوجه ثلثة ولكن ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرها و
واعلم ان بعضهم جوزوا دخول الفاء على خبر ليت ولعل وح يكون في قوله
وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر قوله وقد يحذف الفعل المبتداء لقيام قرينة جوازا
كقول المستهل الهلال اي وقد يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت
قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال كقوله تعالى فصبر
جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله و
الخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل
لولا زيد لكان كذا او مثل ضربي زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك
لافعلن كذا اي وقد يحذف خبر المبتداء جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك

خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التى
للمفاجاة انما يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود
قرينة تدل على خصوصية الخبر والثانى التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره فى جواز حذف المبتداء
ووجوب الحذف فى مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو
اى لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذف
ههنا لحصول الشرطين المذكورين لانه لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا
لامتناع الثانى لوجود الاول وان جواب لولا التزام فى موضع الخبر وفيه نظر
لان الخبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا وحينئذ لم يدل لولا عليه كقول الشافعى
رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الرمانى
والثانى بعد كل مبتداء وهو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذ
مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال
الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابى راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول
ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربى زيدا
قائما وضربى زيدا قائمين وانما لم يقل مضافا بدل منسوب ليدخل فيه مثل
ضربى زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربى فى تقدير
الرفع بانه مبتداء وهو اضيف الى الفاعل وزيد منصوب بانه مفعول ضربى وخبر
المبتداء محذوف تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه
حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما خبر كان والا جاز تعريفه ولم يكن

فيه

فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذى فى كان
وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلق الظروف العامة ثم
حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان وانما
وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة الحال
على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر
لان الدال على الدال على الشئ دال على ذلك الشئ ولان غير الخبر التزم موضعه
وهو قائما ومثال الثانى اكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
اى اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى مصدر من حيث المعنى بل
الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتداء عطف عليه بالواو التى
بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتداء ورجل مضاف
اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل
وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهى المقارنة وان غير الخبر وهو
ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتداء وههنا وقع بعده
غيره وهو العطف والرابع بعد مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك
مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمى او يمينى وانما وجب حذف
الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما وان غير الخبر وهو
جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك

ثم جواب من قال ان زيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف مثل ان زيدا قايما اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه انما ذكر خبر المبتداء بالحقيقة
وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر
المبتداء عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث دخول
ان وعدم دخول ان فعرفه فقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي كل واحد من
هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس و
خبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد د
خول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع
فاعله جوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه فاللام للعهد
اعلم ان هذه الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا واخواته وجوابه ما ذكرناه قوله
وامره كامر خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر
خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون مفردا او جملة والجملة يكون فعلية واسمية
وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتداء فكذلك خبر ان و
الحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتداء الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتداء
جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه على اسمها لضعف عملها الا
اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى
ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا

للاتباع

للاتباع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا هو في زمان او مكان الا
درا واذا كان كذالك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله لا التي لنفي الجنس
هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا النفي للجنس يعمل
عمل ان لمشابهتها ان اما لان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل
لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق والتعريف انه هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان
واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه
الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند
بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذه المثال ولم يورد المثال المشهور وهو
لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر
لا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله الا الله موجود او بنو تميم لا
يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما الحصول
خبره فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو
العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبره ظرفا لم يجز
حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان امراد بني تميم انه لا يجوز
اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول
دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا
المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل

منك وهو في لانشاذ اعلم ان ما ولا يعملان عند بنى تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل
وكل ما يدخل قبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما ليس من حيث انهما للنفى ونفى الحال
والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتداء والخبر ودخول الباء على خبره كما ان
ليس كذلك واذا شابه ليس بهذه الوجوه عمل ليس فى رفع الاسم ونصب
الخبر فقوله هو المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان وان واسم لا التى لنفى الجنس
وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول
ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان المشابهة
الى بليس انما هى لنفى والدخول على المبتداء والخبر دون النفى الحال والدخول البا
على خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو فى لا شاذ اى العمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء فى الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اليس براح
قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اى ما اشتمل على علم النصب وانما
عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجلاء من حيث اللفظ
واخفى وانما قال بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف
انما هو قال للماهية لا للافراد او لانه فى المعنى عبارة عن ما هو مذكر لفظا
فمنه المفعول المطلق انما ابتداء بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل
بالحقيقة دون ما عداه الا يرى انك لو قلت ضرب زيد يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمى
مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به

وله

وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فاعل فعل مذكور بمعناه اى المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل الفعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس
باسم له نحو ضرب الثانى فى قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى يصدق عليه
انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقائل
ان يقول ان المراد بضرب الثانى لفظه او مدلوله الذى هو الضرب واياما كان
فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور
لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذى هو الضرب
فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل
الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفى الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا فى المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثانى بل لضرب الاول
والثانى تاكيد الاول واما الثانى فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه
فعل زيد فى المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعل لانه انما فعله المتكلم
بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثانى مدلوله الذى هو الضرب فقوله
فلا يحترز عنه انه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك
ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه بالفعل فلا فقوله فعله فاعل ا
احترزنا عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق كقولك ضرب زيدا فان زيدا
لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احترز عن مثل اعجبنى القيام فان القيام اسم ما
فعل فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل
الفعل المذكور وهو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه

ليس بمعناه كرهت قياما فان قيامي وان صدق عليه انه اسم
مافعله فاعل مذكور صح

احترازعن السم مافعله فاعل فعل مذكولان كل واحد منهما فعل المتكلم لكنه
لايصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا
خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي
هو المصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم
من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل رفرا وبهرا ويحة
وويبة والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا
ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا او ضربته ضرب الامير لان
قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول
وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبيهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا
له لكان اصوب لم ينتقض بمثل كراهت كراهتي لانه مفعول به لا يقال يشكل
الحد بكرهني في قولنا اكرمت زيدا الاكرامي عمرا فانه يصدق على اكرامي الحد المذ
كور مع انه ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار و
المجرور فلا نسلم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط
فلا نسلم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون ههنا كذلك لمقارنة حرف
الجر اياه واخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة قوله ويكون
للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة اي المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو
للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا
على هيئة صدور الفعل فللنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو
فهو

اما

اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت
ضربا شديدا او اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت
ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك
ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة
بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكسرة وانتفاء الكسرة
فيه لانه الحقيقة المشتركة ولا كسرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق
وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما التكثر الافراد والانواع ولانه اذا
كان للعدد فاجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع مرتان امكن جمعه واذا كان
للنوع فاذا اجتمع نوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل
الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين معا وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه مثل
قعدت جلوسا اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون
بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكر في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة و
جدعا وحمدا وشكرا وعجبا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز
وعلى سبيل الوجوب اما الاول فهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر
قدمت صح
اي خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الو
جوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما
سمي هذا قياسيا لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف
الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن

وجوب حذف الفعل في صورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال
الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الى آخره اي سقاك الله سقيا
وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذه الاقسام واجب الحذف وقد يستعمل فعله
نحو حمد الله حمدا او سقاك الله سقيا والجواب ان يقول ان المراد انه واجب الحذف
عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيه او يقول انه
واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله
قياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او
وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا
اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في المواضع منها ما موضع
وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع ~~المفعول المطلق~~ مثبتا احترازا عن
عن ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي احترازا
احترازا عن ان يقع مثبتا بعد خبر نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى
نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احترازا
عما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم ما سرت الا سيرا وانما سرت
سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا عما اذا وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم ان يكون

... نحو ما سيري الا سير البريد فانه مثبت بعد ... ودخل على اسم ولكنه خبر عن ذلك الاسم

ان يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله
او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا فتقديره زيد يسير سيرا وانما قلنا في موضع
الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا د
كت الارض دكا دكا فقوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل
على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت فكذلك قوله ما انت الا سير البريد
تقديره ما انت تسير الا سير البريد وانما اورد المثالين ليعلم ان الاسم الواقع
موقع الخبر وان لم يكن خبر المبتدا على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول
والثاني ان فعله مشبه به كالمثال الثاني وقوله انما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي
داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت قوله وزيد سيرا سيرا فسيرا
وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي و
من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول
المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احترازا عن ان وقع اثر مضمون
جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل
لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احترازا من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون
مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل لاثر مثال
الاول زيد مسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد مسافر سفره القريب او سفره
البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل

الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء وفداء
تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة من قوله فشدوا الوثاق و
مضمونها شد والوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فا
فاما تمنون منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى
اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذى يقع
المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز عن ان يقع لغير التشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علا
جا احتراز عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن
علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء
ولهذا يلزم النصب فى مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج
حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن
وقوله بعد جملة احتراز عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت فاذا له ضرب صوت حمار وقوله وصا
حبه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن
لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا فى الدار صوت صوت
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم

لتحقق

لتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار فصوت حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهى مررت بزيد فاذا له صوت
وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذ
ذلك الاسم وهو الهاء فى له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار
وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صرا
صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف درهم
اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعو
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك
المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت
ضربا فقوله ضربت فان كان جملة بالفعل ولكن لا يعتبر الفاعل لان الضرب مصدر
وقع مضمون الفعل المجرد وهو ضرب لانه مدلوله لا بالفعل للفاعل وقوله لا محتمل لها غيره
احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذى بعده
مثاله له على الف درهم اعترافا فان اعترافا وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم
توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله
ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اى من
المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع مفعول
المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة
احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن

واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الاول سماعي وهي مقصور بالسماع
ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرءا ونفسه اي اترك امرءا ونفسه وقوله تعالى وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا واختاروا خيرا لكم عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا
عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت
مكانا طهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله والثاني المنادى وهو
المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الباب الثاني من ابواب
الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله
بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى
نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعو خرج مثل اطلب
اقبال زيد وقوله لفظا ليدخل فيه مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد
ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم مقامه ليدخل على الانشاء والتخفيف قوله وتقديرا
مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو التقديري وانما وجب
حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع
بين النايب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر
الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا
معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى
على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي
ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو

نحو

نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ههنا ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولاجله لا يقال لو قال
يبنى على ما يرفع به او يحرك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه
مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى على ما يرفع به ليس مثل يا هذا ويا هؤلاء
كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني
نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا
منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث
الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بنى على الحركة فرق بين ما كان بناؤه
لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسرة لالتبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو
بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات
نحو يا غلاما قوله ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد وانما يخفض المنادى اذا دخل
عليه لام الاستغاثة نحو يا لزيد لانه ح معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث
الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها فلا لام مثل يا زيداه
اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها
ثمه لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف
تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء
وح للوقف يقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعا
جبلا ويا رجلا لغير معين اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث
لفظا او تقديرا اي ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما هو المضاف

نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا
لغير معين وانما ينصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة و
وعدم علة البناء واما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل
فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما وكان عدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز
ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب
من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبني
اذا كان مفردا او في حكمها نحو يا زيد الطويل ويا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظ
وتنصب حملا على محله فقوله المبني احترز به عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احترز به عن التوابع المضافة فان التوا
بع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيه الا النصب في الا
ولية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه
نحو يا زيد ويا عمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة
يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير

ترفع

ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل لم
جاز الرفع حملا على لفظ وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع
المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال
جاء في هؤلاء الكرام بكسر ام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهته حركة المنادى المبني حركة
الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب
عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم
ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب
النداء واعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظ او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب
ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظ بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين
ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم
المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه
لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما فجاز ان يكون مضموم
المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل
زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من
حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر لفظا في الاصل ومنصوب المحل باعتبار
كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب اعلم
ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع
التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظ

لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ في قوله يرفع حملا على اللفظ ما يرفع به المنادى به حرفا كان او حركة
لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي ومحلا نحو يا هذا او يا هولاء فانه مضموم محلا
بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد ما معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا
او يا هولاء في جاءني هولاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلا
باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل الظريف زيد فان هذا محله الجر
باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبارات كونه فاعلا للمصدر ومن حيث المعنى
فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على
لفظه او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة المعرب
في الاصل البناء على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم
لصيرورة الضمة وما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان
الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع ان له محلا اخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم
المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس ح والخليل في المعطوف يختار
الرفع الى اخره اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع
تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المبني تابع في
محله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو اي ان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع
الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه ح يمكن انتزاع الالف واللام
منه ويمكن تقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على
انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام
عنه

عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو وهو ولانه لما لم يمكن انتزاع الالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا لمحله و
لقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان
لجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع ح
اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير
حرف النداء ح فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام
عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز
يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون
تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى مما ينتزع
اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس
ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما
نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرقا بينهما بان النضر اوليس الالف واللام في
المعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف
النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة هو المضاف النصب هذا عبارته و
هذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله والمضافة تنصب والبدل والمر
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا عطف على قوله المفردة اي توابع المبني
اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع
مضافا فلم يجز فيه الا النصب لبعده عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما

وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية لخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع و
النصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن ووجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا
المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى
ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر
حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف في ما ذكر وهو الذى لا يمتنع
دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل نفسه فان المعطوف
المعطوف والبدل ان كانا مفردين ومعرفتين لم يجز فيهما الا البناء فان كان مضافين
لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفردا يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول
في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله زيد في المعطوف والمنادى
مفرد يا زيد ويا عمرو ويا عمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله
وزيد ويا عبد الله واخا عمرو وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل
اما في البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف
فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضاف
الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى
علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز
الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون
منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار الثاني فلانه من الشدة امتزاج

الموصوف

الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضر
موت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب
مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان
يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار
بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على
الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من كثرة الاحتياج امتزاج
وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من الابن لان
الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودى معرف باللام قيل يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل اي اذا نودى الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا
توصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم
اعلم انها في يا ايهذا الرجل هو ما في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل
ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اى لا احتياج اى الى اسم جنس فيه
اللام لا الى المبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى
الآخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء
في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم
اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا
ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالندا
وتوابعه لانها تابع معرب اى التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع
انه صفة مفردة للمنادى المبني مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون

الصفة المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود
بالنداء والتزموا ايضا رفع التوابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع
المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب فتقول يا ايها الرجل ذو المال
ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز ان يكون تابع المعرب تابعة لمحله اذا كانت
اعراب محله اعراب لفظ نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب
رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على الاتجعل بدلا عن اي كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل و
العاقل مرفوع لم يجز فيه الا النصب الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين
النصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه توابع الرجل واعلم انه لو قيل ان قصد في نحو يا هذا
الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد
فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا في هذا الرجل وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل ايها الرجل والله
باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان
نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان الالف واللام الذي في الله ليس
للتعريف بل عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة لاصل في الاله واما العدم اذ ان الشرع
في اطلاق الاسماء والمبهمة على الله تعالى **قوله** ولك في مثل يا تيم تيم عدي النصب
والضم اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظ مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا
ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم
الاول فظاهر لانه اما منادى وحرف النداء محذوف مبني على الضم واما تاكيد الاول واما

نصب

نصب الاول واما على تقدير ان يكون الاول مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي
تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح
لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا **قوله** والمضاف الى الياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي
ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز
فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي
باثبات الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما
بقلب الياء الفا تخفيفا ويجوز الحاق الهاء بالكل فيقول يا غلاميه وغلاميه و
يا غلامه ويا غلاماه ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء معنى اذا كان المنادى
المضاف الى الياء المتكلم ابا وامّا يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء المضافة الى ياء المتكلم
ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة
ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء
بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والبدل والمبدل عنه وهو غير جائز
قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز
فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي وابن امي
بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو ابن عم ويا ابن ام بحذف الالف والا
كتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب و

وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرهما سواء كان المضاف
غير الابن نحو يا غلام ابى او عمى او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخى او كان
المكاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخى و يا غلامى وانما اختصا بهذا الحكم دون
غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جايز وفى
غيره ضرورة وهو حذف فى آخره تخفيفا اى ترخيم المنادى جايز فى سعة الكلام
والاختيار وترخيم فى غير المنادى جايز للضرورة كقوله ديا مية اذ مثى شاعفنا
فلا يرى مثلها عجم ولا عرب اى اذ مية قوله وهو حذف فى آخره تخفيفا اى ترخيم المنادى
تخفيف لا لعلة اخرى غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا و
لا مندوبا ولا جملة ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث اى وشرط
الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لم يرخم آخره او آخر المضاف اليه
ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم آخر الاب المضاف اليه من الثمنة الاول
معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم فى آخر المنادى لان المضاف اليه ليس
من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت
والتطويل والترخيم مناف له نحو زيد قايم ابوه وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
لحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زيدا على ثلثة احرف واما بتا
التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شئ واذا كان زايدا على ثلثة
احرف لم يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث
فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه
شئ الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف نفس

المكلمة

الكلمة فلم يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط فى ترخيم
على لغة من يجعل الباقى اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال
فى ترخيم حبيبة اذا كان صفة يا حبيب اقبلى لحصول الالتباس بجواز تانيث فعل
المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه
لا يؤنث المذكور وبالعكس فى العلم حملا على المعنى قوله فان كان فى آخره زيادتان
فى حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف
حذف حرفان اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد
يحذف له الاسم بلا اسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان
فاذا كان فى آخر الاسم حرفان زيدتان زيدتا معا فى حكم الزايدة الواحدة وذلك
كما فيه الالف الممدودة نحو السماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران
ومروان او ياء النسبة نحو كوفى وبصرى او علامة التثنية والجمع نحو زيدين و
زيدين فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد بزيادتهما معا لكن بشرط ان
ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين ودمين اذا كان علمين وكذلك
يحذف له حرفان اذا كان فى آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم الموصول اكثر
من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان علة زيدتها وحرف العلة الزا
يدة اولى فى الحذف مع انه لا يلزم الاجحاف فى الكلمة لحذفها لانها تبقى على ثلثة احرف
بعد حذفها وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف
نحو سعيد وثمود فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف فى الكلمة للترخيم الذى هو المطلق
التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمى وبعد التصالى فى الشباب المكرم

اى بالملبس فيحذف السين وبقى يا فعيل والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المد
ساكن فى الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف الالف
من مختار يقال فى ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور
لكون الالف غير زايدة بل بدلا عن ياء متحركة فى الاصل اذا اصله مختير او مختير وكذلك
مستميل ومستمال واعلم انه لو قال قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى
ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء
على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم فقلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه
جمع اسم اصله اسمو وقلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف مما فى آخره
زايدتان وعلى الثانى مما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان
كان مركبا حذف الاخر اى وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه
يحذف الاسم الاخير ههنا لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فى نحو قايمة فكما يحذف مركبا
تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له ههنا قوله وان كان غير ذلك اى كون المنادى
فحرف واحد اى وان كان المنادى غير ما ذكر اى غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير
محذوف له حرف واحد اى وان كان المنادى عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف له
هو ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله
وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو اى المحذوف فى المنادى
المرخم يكون فى حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول
القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى فان المراد هو ذلك المسمى ها واما لفظا
فان المراد ذلك الاسم واذا كان المحذوف فى حكم الثابت ترك الباقى من

المحذوف

المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما
برأسه فيقال يا حار ويا ثمى ويا كرى اى وقد يجعل الباقى من المنادى المرخم اسما
برأسه فيقال يا حار بالضم لانه منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة
على الضم ويقال يا ثمى لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقى اسما
برأسه يكون فى آخره واو قبله ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما فى ادل جمع
دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال فى ترخيم يا كروان بعد
جعل الباقى اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقى يا كرو ووقعت الواو
متطرفة وما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت فى كلامهم بهذه القاعدة
قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص
بوا واعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعنى حرف النداء فى المندوب وهو يا فقط
فى المندوب مع التحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا
او وا فصيغة النداء يستعمل فى المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى
من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب
اختص بوا ليكون نصا على الندبة وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى
وحكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا
معرفة مبنى على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا منصوب فكذلك المندوب
الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف اذا سمى به كذلك حكم توابع
المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه

مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه في صيغة اجرى مجراه في احكامه
من الاعراب والبناء قوله وتلك زيادة الالف في آخره اي وتلك زيادة الالف او
او ما يقوم مقامه في آخر المندوب فيه لان المطلوب فيه مد الصوت والطويل الا
ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة
فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اي فان خفت الالتباس بزيادة
الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا بحركته او مناسبا له نحو غلام مخاطبة فتقول في
غلام واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل واغلامكاه التبس
بغلام رجل مخاطب فالحق لو الحقت باخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام
المخاطبين فالحقت للجمع فقلت واغلامكموه قوله وتلك الهاء في الصحيح الوقف اي
وتلك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد
بيان هذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف ولا يقال وارجلاه وانما لم يندب
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة
عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا
يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا وا
واعبد المطلباه لانه من المعلوم ان من حفر بئر زمزم وهو عبد المطلب وكونه
معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف
لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم
يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل

ذهب

ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه
واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز في زيد الطويلاه لان كلا
واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب
لكنه متعلق المندوب والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع
الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم ومضى
والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتبيين والتوضيح فلم
يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه و
الصلة لان المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم
يجز السكوت على المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله
ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب
مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء
من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض والمضاف
نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله افعل واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل
افعل كذا اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعماله
ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى واما جواز حذف حرف النداء
عن المضاف واي فلكونهما تشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كلا
واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي ومن لم يجز حذف حرف النداء من الجنس
والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه
صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك من اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه

صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذا الكلام عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه
صفة لاي نحو يا ايهذا ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما الطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله
وشذ اصبح ليل واطرق كرى هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل
في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وكذلك كرى
في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من اسم
الجنس وجوابه انه شاذ لا يقال ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين
احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنا
دى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه في
الاصل مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا قوله والثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من الموا
ضع الاربعة التي يجب حذف عامل مفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب
حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل
عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا ضربت
غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت واهنت
وجاوزت ولابست فقوله كل اسم لانه لا بد ان يكون الشيء لانه مفعول به وقوله بعده
فعل احترز عن مثل قولنا زيد قائم محبوس ابث عليه فان زيدا ههنا اسم ليس
بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه
وقوله مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده

فعل

وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير
مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام ذكره فلو لم يقل
او متعلقه يخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له
صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام
لم يعمل فيما قبله واحترز ايضا عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه
عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحتراز
قاصرة لان عبارته يقتضي ان يدخل مثل زيد هل ضربته وكل شيء فعلوه في الزبر في الحد
يصدق الحد المذكور عليهما وهما ليس من هذا الباب وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد اخر
يدل على هذين الاحترازين المذكورين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه
ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل عند البصريين وهو انه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه ان لم يمنع مانع من جهة اللفظ والمعنى الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او
حرف النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه
مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه به لو سلط عليه
لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربعة وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا
وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست

اولازمت زيدا الاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والى حين انه اذا
امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل
المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول
يدخل في التعريف المذكور ما اضمر عامله على شريطة التفسير خبر كان لان زيدا في قولنا
زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله قسم من اقسام مفعول به مع انه خبر كان ليس بمفعول به ويمكن
عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول
مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخص من وجه دون وجه
او لان المراد بالاسم في قولنا كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم
مفعول به بعده فعل الى اخره ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي
يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره
ثانيا قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي ويختار الرفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب
التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب
والرفع جائزان فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اولى من النصب لان النصب
مقتضى للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة
النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير
الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار

لانه

تقدير صح

لانه على النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف
الجملة الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع
هو المختار لان اما لا يقع الاسم بعدها استعمالا ولا يقع الفعل بعدها الا نادرا فا
لرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع و
الاخر للنصب فترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما
مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا
واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمله الصدق والكذب وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل بعد اما
وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة
نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع على النصب لعدم
استلزامه حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني
زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم
عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف
النفي وحرف الاستفهام اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع
جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم

لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام
وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على اسم
الاستفهام نحو أيهم ضربته ومن اكرمته فان الرفع فيه اولى قوله واذا الشرطية وحيث
اى ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته واكرمته وبعد حيث
نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير
النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى
الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون
اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها في وقوع بعدهما جملة ولانه يستعمل
ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار
بعدها قوله وفي الامر والنهي اى ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو
زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا
عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتمل الصدق
والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند
خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اى ويجوز الرفع ويختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا
يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان التقدير
انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون

كل

كل شيء مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور
في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء
مبتداء وخلقناه في محل الجر لانه صفة لشيء وبقدر اعنى الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من الاية
لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر فلا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا
بقدر والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا
فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل يحتمل له ولغيره كان النصب
اولى للضرورة قوله ويستوى الامران في مثل زيد قايم وعمرا اكرمته اى ويستوى الرفع
والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين وهي اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا
اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى
اعنى المبتداء والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى اعنى الفعل والفا
عل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية و
هي الجملة الصغرى اعنى الفعل والفاعل الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة
الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب لقرب المعطوف عليه
رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير
في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق المعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف
عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته
ضربك والا زيدا ضربته اى ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك
وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض

واجبة الدخول على الفعل بالاستقراء لفظا او تقديرا كما يجيء وههنا لما لم تكن داخلة
على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها مفسرا ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر
وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب له فوجب النصب اعلم ان المراد بحروف
الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع لازم وكذلك
اي وليس مثل هذه الصورة من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه
انه لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط
على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسبه ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب
فالرفع لازم حملا على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في
الزبر اي وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره
فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة
بشيء متعلق بفعلوا او كل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء
مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني كذلك فلانهم ما فعلوا في الزبر
شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتداء وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول
في محل الرفع الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء تقديره
كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل
على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن الائمة القراء السبعة
اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتداء والزاني

عطف

عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتداء وانما ادخل الفاء على خبر المبتداء لا
لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى
وثبت من قبل ان المبتداء اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول
الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على خبرهما ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتداء على تاو
يل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما ولم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء
لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتداء والزاني معطوف عليه
على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان
للجملة الاولى ولم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من
حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب كما في قراءة
الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب
المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف
بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اعلم ان الباب الرابع
من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير معمول
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذور منه مكرر فقوله معمول
متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله بتقدير
اتق لخرج عنه مثل فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمول

بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب قوله تحذيرا مما بعده احترازا به عن مثل
زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده
فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل
قولك الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه
معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا
تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر لتحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا
على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل
العامل لعدم الفرصة وضيق المكان بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه
ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض
لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به
وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول بشيء واحد ثم عدل عن الضمير
المتصل الى المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك ان
تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك و
والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد
واياك من ان تحذف ولك عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان
تحذف لجواز حذف من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والا
او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع حذف حرف العطف
والثاني كذلك غير جايز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع

الى

الى حذفتها العرب فيها الا يرى انك تقول احذت من زيد درهما ولا تقول احذت درهما
زيدا وتقول في اخترت من الرجال زيدا اخترت من الرجال زيدا لا زيد الرجال الا اذا اتسعوا
فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة حرف الجر كقوله
تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت
العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه
اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول لمثل
قولنا يوم الجمعة الجمعة طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه
مثله فلانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام مفعول فيه والزمان هو الفعل اليوم والليل
واجزائهما وما تركب فيهما والمكان ما يشغله الجسم وشرط نصبه تقدير في اي و
شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه
والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون مقدرة لانها لو
لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله فظروف الزمان كلها تقبل
ذلك اي فظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في
لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر وكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة
ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان ان كان مبهما
قبل والا فلا اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في لعدم
دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين
نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان

من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير فی ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير فی الا ما كان مبهما وفسر المبهم بالجهات الست لما كان
ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير فی والمعين غير قابل له وجب تقسيم
المكان المبهم فقسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهی الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما فی معناه قوله وحمل عليه عند ولدى
وشبههما نحو دون ومع لكونهما شابهة للجهات الست من حيث الابهام
يعنی انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم متناول ما كان خلف المسجد
الا انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التی هی
دوا اليك قوله ولفظ مكان لكثرته ای وحمل على المكان المبهم لفظ مكان فی قولك
جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله اولانه مبهم كالجهات الست لكثرة
الامكنة اعلم ان الامكنة المبهم غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال فی تعريف
المبهم انه مكان له اسم تسمية به بسبب امر غير داخل فی مسماه كالخلف فان
تسمية ذلك المكان بالخلف انما هی بسبب كون الخلق فی جهته وهو غير داخل فی
مسماه والمكان المبهم المعين مكان له اسم تسمية به بسبب امر داخل
فی مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرها
وكلها داخلة فی مسماها قوله وما بعده دخلت مثل دخلت الدار فی الاصح ای
وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة كقولك دخلت الدار
على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان فی دخلت خلافا
فقال بعضهم انه متعد فما بعده ح مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح
وهو

وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة
غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت وهما لازمان فيكون دخلت
كذلك قبلا له عليهما قوله وينصب بعامل مضمر ای وينصب المفعول فيه بعامل
مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم ای صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة ال
التفسير ای وينصب مفعول فيه على شريطة التفسير كما فی مفعول به بتفاصيله يعنی
يجوز النصب ويختار الرفع فی نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب فی
مثل يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه
وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه ويتساوی الامران فی نحو يوم الجمعة صمت فيه
ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب فی نحو ان يوم الجمعة صام زيد صمت
وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا
وقعدت جبنا قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبنی التاديب وكرهت
التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم غيرهما ولما قال مذكور خرج عنه
مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا له فان التاديب فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل
لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر
لا الفعل الاصطلاحی فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له فی الخارج
نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس
سببا للجبن فی الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج فانه
عنده مصدر ای التاديب والجبن فی المثالين المذكورين مفعول له خلافا

للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير
لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم
منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لا يفهم منه العلية قوله وشرط
نصبه بتقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفو
ظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن
مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اذا
كان فعلا لفاعل فعل المعلل ومقارنا له في الوجود اي انما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل
الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعلا علل هذا الفعل به فكما كان الضرب
في المثال المذكور فعل المتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقو
ض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذ
ف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع
بمعنى الاطماع وح يكون الاخافة والاطماع فعلا له والثاني ان يكون المفعول له
مقارنا للفعل المعلل في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب
فلو انتفى احدهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل فعل المعلل لم يجز
حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو
جئتك لاكرامك لي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي

لك

لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف
اللام حصول شرطين مذكورين للمشابهة المصدر الذي من لفظ الفعل
من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر
تعدى الفعل اليه من غير توسط اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين
الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله
انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات
اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف
وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز
فينبغي ان يكون منصوبا للتاكيد مشابهته فاذا دخل اللام عليه كان مجرورا
ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب
مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم
ذلك لان الجبن فعلا واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه
ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق
ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله
مذكور بعد الواو احترازبه عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله
لمصاحبة معمول فعل احترازبه عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوك او يكون
معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد
بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرو ليس بمفعول معه لان المراد

ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا يبين هيئة الفاعل والمفعول به وانما
قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لساير المفاعيل لكونها فضلة
بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا
ذو الحال وهو مفعول معه لان مجي الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول
معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم ما يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون
اسما **قوله** لفظا او معنى اى الفاعل الذى يكون الحال حالا له لا عند فاعل لفظا او
مفعول معنى مثال الفاعل لفظا او المفعول لفظا نحو ضربت زيدا قايما فان قايما
يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا
من زيد وزيدا مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قايما فان قايما حال
من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل
او حاصل الذى هو المحذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد
قايما فان قايما حال عن زيد وهو مفعول معنى لتقديره انبه عليه او اشير اليه
قايما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره
انبه على بعلي او اشير اما بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثال الخبر ان غير مطابقين
للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذى هو في الدار
في المثال الاول ومعنى التنبيه والاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم
واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال
الثاني الضمير الذى في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذو الحال

على زيد

على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم العايد اليه وانما اطلق اليه ذو الحال عليه
لكون الضمير العايد اليه غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى وعاملها
الفعل او شبهه او معناه وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه
فعل وهو الصفات المشبهة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد
ضارب عمرو قايما واما معنى فعل وهو الذى يستنبط منه معنى الفعل كحرف
التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار
زيد قايما وهذا زيد قايما **قوله** وشرطها ان تكون نكرة اى وشرط الحال ان
تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة اى وصاحب
الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
وانما قال غالبا يجوز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها مرفوع
وليس المجرور لعطف على الحال اليها في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة
ليس بشرط **قوله** وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متناول هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم
ارسلها العراك الحال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه
ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر على الحال وهو محذوف وتقديره ارسل الجمال تعترك العراك
ومررت به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل
المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اى ار
سلها معتركة ومررت به منفردا منفردا **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم

الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا لانه لو اخر لالتبس بالصفة مثل قولنا ضربت
رجلا مجردا عن ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب
ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
ولا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف ويجوز تقديمه على العامل المعنوي
نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك اي الجار والمجرور في محل الرفع
بانه خبره واكل يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما
جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به
في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة
بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونها فضلة في الكلام
مع اختلافهما في هذه الكلام الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل
او شبهه اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل
عليه اما المصدرية ان واما شابهه فان كان مصدرا او اسم الفاعل
او المفعول المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات
فلا يتقدم ما في خبرها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال
بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره من اخواتها
بنا به الاول وهو الاول العطف كما روعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور
في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على مذهب الاصح فلا يقال
مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا بعد
وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال

على الاصح

على الا
صح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور قوله وكلما دل على هيئة لا
آخر اي كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب او رطبا اي حال
كونه رطبا فالبسر والرطب حال لان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين
على هيئة والصفة والعامل في رطبا هو الاطيب بالاتفاق وفي بسرا خلافا فقال
ابو العلي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العا
مل في هذا وفي اسم التفضيل ولامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه
في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله بجواز
قولهم فيه تمرا نخلي بسرا الطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي تكون الحال جملة خبرية لما تكون جملة مفردا
لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن شيء بالمفرد يجوز فكذلك
في الجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر
فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة ير
بطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو او كلاهما قوله فالاسمية بالواو والى اخره
اي الجملة التي يقع حالا اما ان يكون اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضار
ع مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل والاولى من الاسمية
بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكبا فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو
والضمير او الواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على
ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما

نحو كلمته قوة الى فى فقولنا الى فى مع الضمير وحده والثانية وهى ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا بالضمير وحده ولمشابهته لاسم الفاعل وامتناع الواو فى اسم
الفاعل نحو جاءنى زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر
فى يركب واما الباقية وهى التى فعلها مضارع منفى او ماض مثبت او منفى فبا
فبالواو والضمير نحو جاءنى زيد وما يركب وجاءنى وما يركب وجاءنى زيد وقد ركب
او بالواو وحده نحو جاءنى وما طلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت **قوله**
الشمس او بالضمير وحده نحو جاءنى زيد ما يركب وجاءنى زيد قد ركب وجاءنى
زيد ما ركب **قوله** ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اى لابد من قد
اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضى مثبتا حالا وذلك لانه الماضى يدل
على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلابد من قد لتقريب الماضى من الحال
ومثال قد الظاهرة نحو جاءنى زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وانما قيد الماضى بالمثبتة لانه لو كان منفيا
لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا انتفى الفعل الماضى استمر
ذلك النفى الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى الاستمرار
الى فاعل ومبق بل امتنع دخول قد عليه الاقتضاء حرف النفى صدر الكلام ولان قد
للتحقيق فلا يليق بباب النفى **قوله** ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز
حذف العوامل ساير الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب
راشدا مهديا **قوله** ويجب فى المؤكد اى ويجب حذف العامل فى الحال المؤكدة
هى التى لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال

الاول

الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف ما دام موجودا غالبا
وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف باثبات العطف فاستغنى عنه به
عن التصريح بالعامل الذى هو اثبته واحقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم يستعمل
فهذه حال عن المفعول او عن الفاعل **قوله** وشرطها ان تكون مقررة اى وشرط هذه
الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا
او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب حذفه **قوله**
والتميز ما يرفع الابهام الى خبره اعلم ان التميز هو الاسم النكرة الذى يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام فان لا يكون تميزا وقوله
المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام من العين
لكن ذلك الابهام غير مستقر فى العين لا الغير فى الاصل لم توضع مبهمة بل حصل
الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احترازا به عما يرفع
الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءنى زيد راكبا يرفع الابهام
المستقر عن صفة وهيئة لا عن ذات لان زيدا الابهام فيه بل فى المجى وقوله
مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفة الاسماء
المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التميز
نكرة قوله فالاول مقدرا غالبا الى آخره الى التميز الذى يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة هو التميز عن مفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التميز
الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او اضافة وهو ههنا مقابل
النسبة وذلك المفرد اما مقدر او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما فى

في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد
واما في غير العدد وغير العدد واما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا
واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما مكيل نحو قفيزان برا واما محتمل
لها نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان كقوله تعالى فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره فتمييز جاز ان كان جنسا اي فتمييز ما حال الافراد والتثنية والجمع ان
كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والخل
والماء وغير ذلك فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد
تمييز لعدم احتياج الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان
تقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد به لعدم دلالته عليها فتقول
عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا
فيجمع الا ان كان المراد بالتمييز جمعا فتقول عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية الى آخره جازت اضافة ذلك الاسم الى
ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول عندي رطل زيت ورطل زيتا وقفيز
البر بالاضافة وترك الاضافة وكذا بنو تميم بنو الجمع نحو كم من افعالا وان لم الا
يتم بالتنوين وبنون التثنية بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبيه
بنون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة
في عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان النون من نفس
الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون
لم لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون

فكذلك

فكذلك لا يثبت الاضافة مع ما هو شبيهه فان لم يضف عشرين واخواته
الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافة الى غير المميز
لكنه جائز بالاجماع عشرينك وعشرو رمضان والصواب ان يقال في
تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت ولو اضيف الى المميز لزم الالتباس
ولم يعكس الامر رفعا للتوهم اضافة الشيء الى لان العدد هو المميز في المعنى
فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبد لانه
مضاف مرة فلو امتنع اضافته مرة اخرى قوله ومن غير مقدار عطف على مفرد اي
التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما
تمييز عن مفرد غير المقدار ومثال المفرد المقدار مامر ومثال المفرد غير المقدار
نحو خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة ههنا وتركها لكن الاضافة اكثر
على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في
جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة نحو زيد طاب زيد نفسا او فيما شابه المفرد الجملة نحو زيد طيب
ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا ترفع الا
بهام المستقر عن ذات مقدرة عن ذات مذكورة لانه ليس ابهام بل
في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه زيد فبذكر تلك الذات ترفع الا
بهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة فعل ماض من المضاهاة
وهي المشابهة والمشابهة الجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل فلم لا
يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما قصد يطابق ما قصد
من انواع من جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها
بالعوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقائق فيجوز اطلاق
الجنس مفردا على افراد نوع جنس واحد اذا قصدت لاتحاد النوع في الحقيقة ولم يجز
اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقائق قوله
وان كان صفة اى وان كان التمييز صفة كان المميز غير ما انتصب عنه ومطابقا له
لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون
فوارس وكذلك لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز
صفة احتمل تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى
من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره ولهذا
يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين في قولهم لله دره فارسا
وبين قولهم مثل زيدا ان الفارس يرفع الابهام المستقر عن نسبة الدر الى الضمير
لا عن نفس الدر وان زيدا يرفع الابهام عن نفس المثل اذ الابهام في اضافة لم
المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز اى ولا يتقدم على العامل
مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة
تعمل معها مؤخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم
الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان
اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا فتصبب
عرقا

عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد
والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة اما
مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا حمل عليه اطراد اللباب قوله ان لا يتقدم
على الفعل اى التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان
فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما
اجازا تقدم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق
حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل
الرواية بكذا او ما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع
الخ اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع
فالمستثنى المتصل هو الذى اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا
نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا
نحو جاءني القوم الا زيدا اخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرة
بين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا بد من تعدد
وفيه نظر لفظا بل معنى فالحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد
ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر لجواز ما ضربت الا زيدا او يكون
معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج
تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا او انما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن
متعدد بالصفة اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجه والمخرج عنه بالبدل كقوله
تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو

بالشرط نحو اكرم ان دخلوا الدار و بالجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا و اخواتها فانه
لا يسمى مستثنى واخوات الا وهي وغير وخلا وعدا او سوى او ما خلا وليس ولا يكون و
سيما وسواء **قوله** والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع هو الذى
ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءنى القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور
بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه **قوله** وهو منصوب اه اى
المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع فى بيان المستثنى وفى اى موضع
واجب النصب وفى اى موضع جايز النصب وفى اى موضع مخفوض فابتداء بالصورة
الاولى اعنى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا الغير
لغير الصفة فى كلام موجب والمراد بالكلام الموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا
ولا استفهاما نحو جاءنى القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كان الصفة
لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا فالله بعد الا التى هى الصفة اى الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة
وانما قال فى كلام موجب لانه لو كان فى كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جا
جاءنى القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما
يجب النصب ههنا لامتناع البدل و امتناع حمل الا على الصفة اما الاول
فلانه فلا اقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه فى حكم الساقط لم
فيكون تقدير قولنا جاءنى القوم الا زيد هو جاءنى الا زيد ويلزم منه مجى جميع العالم
اليه الا زيد و هو ظاهر الفساد واما الثانى فلانه انما يجعل الا على الصفة
اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك والثانى من المواضع التى

يجب

يجب النصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله ما لى
الا ال احمد شيعة وما لى الا مشعب الحق مشعب فال احمد مستثنى مقدم على
المستثنى منه شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو
مشعب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يصلح ان
يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على المو
صوف واشار الى هذه القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من الموا
ضع التى يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين
نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه
احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كونه بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم التغاير
فى الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال
فى الاكثر يجوز البدل عند بعضهم كقولهم وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين
ان المراد بالانيس ما يؤنس به ويلازم والمكان وهو اعم من الانسان فاليعافير و
والعيس يدل على الانيس بدل البعض من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءنى القوم عند زيدا خلا زيدا اى جاوز بعضهم زيدا
وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال فى الاكثر لانهما
حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا و ما خلا

لان ما مصدرية لا تدل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعليين وفاعلهما
مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا
اى ما خلا بعضهم زيدا او ما عدا زيدا اى جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فى مواضع الحال " وهو مصدر
اى خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون لانهما فعلان
ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب
تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم
زيدا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل اى ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله
عن المستثنى منه فيما بعد الا فى كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذ
كورا نحو جاءني القوم الا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن
البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه
بالمفعول به وانما قال فى كلام غير موجب لانه لو كان فى كلام موجب لم يجز البدل
كما جرى فى مواضع وجواب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز
النصب ويختار البدل من وا و فعلوه الا قليل منهم وقوله يعرب على حسب
العوامل اه اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز فى
الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المقدم الفاعل
ترفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به
نصب مفعولا به ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له

ما ضربت

قوله الا ان يستقيم ... انما هو فى غير الموجب الا ان يستقيم
المعنى فانه ح يجوز عدم ذكر المستثنى منه صح

ما ضربت الا ضربة وكذلك فى ساير الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى
للاستثناء من قوله وهو فى غير موجب اى عدم ذكر المستثنى منه فى الاثبات ايضا نحو
قولك قرأت الا يوم الجمعة يجوز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال
الا عالما ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا
عالما لان زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا دخل النفى افاد الا ثبات
فمعناه ثبت زيد الا انه عالما وهو غير جايز لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى
الموضع اذا تعذر البدل ابدل المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال
تعين البدل من موضع المستثنى منه ويجوز ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد
على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من محل احد لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد
لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم
زيادة من فى الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه واشار اليه بقوله لان من التزاد بعد الاثبات
واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله من احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني من زائدة
لتاكيد النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من
لفظ لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان الشيء الثانى
لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو
غير جايز لا لان ما ولا لا تقدير ان عاملين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما
لانهما انما يعملان لا لاجل النفى لانهما انما يعملان لاجل مشابهتهما لليس وان من حيث
النفى فاذا انتقض النفى بطل مشابهته بليس وان واذا بطل المشابهة لليس وان بطل
عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا بخلاف ليس زيد

لا يستثنى شيئاً فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك
لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو فعلية وهو في قوله العاملة
هي عايد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الى ان واللام التي في العاملة وهو
الصحيح **قوله** ومن ثم جاز ليس زيد الا قائماً اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس
لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي يعمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما **قوله**
وهو مخفوض بعد غير وسوى وسواء اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى بفتح السين
زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه مجرور فالمضاف اليه مجرور
فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور لحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر
لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرور وعند الاكثر بين وفعل عند بعضهم
واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في خلا
وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
مثل اعراب اسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام
موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب
فقط فكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه في كلام غير موجب وجب النصب
كذلك ههنا تقول جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى
بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار فكما ان المستثنى
بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والابدال فكذلك ههنا

تقول

تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضي العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير
زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة وغير صفة حملت على الا اعلم انه
اصل غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء
في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون
للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة
وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها
لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم متناول
المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة
لجمع معرف بلام التعريف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق و
العموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان
علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد
كما نص المص عليه في باب العدد وانما قال لانها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر
الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا
كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى منه لان الجمع المنكور غير محصور
كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور لانه
لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية ولانه يصير معناه ح
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه

لو كان غيرها آلهة غير الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل
لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابع لجمع منكور غير محصور
وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه
تابعا للمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في الثلاثة شرعا
لانها اقل مراتب الجمع كانه قال على ثلثة الا واحد او عن الثاني بان الجمع المذكور
غير محصورة لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب الاستثناء من الرجال
الذي هو المعدود حتى لا يقال جاءني عشرة الا زيد العدم وجوب تناوله زيدا او
يجوز الاستثناء من العدد حتى يجوز ان يقال جاءني رجال عشرة الا واحد
لتناوله للمستثنى والمراد بالمحصور هاهنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث
بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان
كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي الجواب
الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر
عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور وبقوله وضعف في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت
تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات
قوله وضعف في غيره اي ضعف جعل الا المصفة في غير الجمع المذكور غير المحصور
لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي
غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا
غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان

مذهب

مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا
قلت جاءني القوم سوى زيد فكما ان ك اذا قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع
فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز
وقوعهما غير ظرف كقولهم ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل
لم يبق كقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند
عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها اي خبر كان واخواتها هو
المسند بعد دخولها او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر ان
واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان واحدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدأ
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائم هو المسند بعد دخول كان
قوله امره كامر خبر المبتدأ اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدأ في جواز وقوعه
مفردا وجملة سواء كان تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان
على عائد الى اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه
قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان
حكم خبر المبتدأ الا في جواز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة لعدم اشتباهه بالاسم
لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان
معرفة لم يجز تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ اعلم انه لو قال ويتقدم
معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل منه
فانه يجوز تقديم الخبر هاهنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدأ
والخبر لوجود الالتباس اعلم بان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز

ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى الا السكة لحصول الالتباس
قوله وقد يحذف عاملة في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اربعة اوجه اى وقد يحذف عامل خبر كان اى وقد يحذف كان في مثل قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه
في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف
وتقديره ان كان عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير
فخير وتقديره ان كان عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصب معا ان خيرا فخيرا او
تقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا فهذان الوجهان متوسطان في القوة
والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع
الثاني اولى لقلة الحذف من الاول والثاني وبيانه انه في النصب الاول يكون المحذوف
كان مع اسمه وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان رفع الثاني يكون
المحذوف المبتدأ فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبتت ذلك ثبت ان الوجه
الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في خبريته والاخيران
متوسطان لمخالفتهما الاول في احدى خبريته فقط قوله ووجب الحذف في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اى ووجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام الجارة كما
يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان في كلامهم فوجب
العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل حينئذ فصار ان انت

منطلقا

منطلقا انطلقت فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان لجواز حذف
كان ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما واذا ادغمت الميم بالميم فصار
اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض
عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز
قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان لانه
مشابهة من حيث ان ما المصدرية يدل على الزمان كما ان كان
يدل عليه اى اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول
ان واحدى اخواتها فقوله ان مثل ان زيدا قائم شامل
للمبتدأ واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما ولما قال بعد
خواتها دخول ان واحدى اخواتها وخرج عنه المبتدأ واسم كان وا
واسم ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم
فزيد فهو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدأ وقد
يجئ استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق الله تعالى المنصو
سبيلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي
للنفي المبني ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد
من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس
في الدار هو الجنس فاذا لا يجوز فيها واحد واثنان او ثلثة
او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او ثلثة او

اواكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها
نكرة فقوله هو المسند اليه شامل للمبتدا ولاسمي كان وان ولاسمي ما ولا
المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها
نكرة مضافا او شبيها به هذه شرايط نصب اسم لا اي هي المسند اليه
لا يلي الضمير العايد الى المسند اليه وما في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب
بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا
لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم
نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما بل وانما اشترط ان يكون مضافا او
مشابها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك و
ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن
حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص بهما قوله وان كان مفردا فهو مبني على
ما ينصب به ان كان الاسم الذي يدخل عليه التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف وغير مشبه به شيء بني على ما ينصب به اي وان كان نصبه بالفتح بني على
الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك و
ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع
ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار
مبني على جواب سوال السائل محقق او مقدر سائل فقال هل من رجل في الدار من الواجب
ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب طابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من

في السوال

في السوال استغني عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني
كذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما بين ما كان بناؤه عارضا وبني
على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة اي ان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة
وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلانه لا تعمل في المعارف
لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال
سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا
للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشيء وجب والتكرير
فتقول لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عملها
واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال السائل سال وقال ارجل في الدار ام امراة
فوجب التكرار في الجواب للمطابقة ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير
وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي هذه
قضية ولا مثل ابا حسن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا
شك ان مثل ابي الحسن نكرة لان مثل يكتسب من المضاف اليه
التعريف كما يجيء في الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال
المذكور على حد الاسم المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد
ان المنصوب بلا نكرة قوله ومثل لا حول ولا قوة الا بالله اه اعلم انه اذا عطف
على الاسم لا مع التكرير بلا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا
قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء

وبالله خبره وكذلك والاقوة في محل الرفع بانه مبتدا او بالله خبره فلاحول ولاقوة الا
بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لاحول ولاقوةً
فلاحول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في ولاقوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على لفظ لاحول وخبره بالله فعلى هذا لاحول ولاقوة الا بالله جملة واحدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو حول ولاقوةٌ الا بالله ولاحول في محل الرفع بانه مبتدا ولا
في لاقوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لاحول وبالله خبره وعلى هذا لا
حول ولاقوة جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لاحولٌ ولاقوةٌ الا بالله فحول
مبتدا وقوة عطف عليه وبالله خبره ولايكون لا للعمل ووجه عدم عمل لا هيهنا
شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسوال وهو ارجل في الدار ام امراة
والثاني انه لو فتح ليتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جايز
ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لاحولٌ ولاقوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو
بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال رفع الاول على
ضعف ولاقوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره **قوله** واذا دخلت
الهمزة لم تغير العمل اه اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل
عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا تنزل عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل
وتنزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك
وليس الا هنا للاستفهام لان القايل لا يقصد بقول الا تنزل الاستفهام
عن ترك

عن ترك النزول ولا بقول الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء
قوله ونعت المبني الاول اه اي ونعت المبني الاول مع لا على الفتح اذا كان
نعتا اولا مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لارجل ظريف واما الاعراب فظاهر وحيح يجوز رفعه حملا
على محل المبني لا رجل ظريف لان اسم المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه
حملا على لفظ المبني نحو لارجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها
لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء **قوله** والا فالاعراب اي
وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه
ان يكون النعت نعت المبني نحو لاغلام رجل ظريف لانه نعت المعرب
فلم يجز الاعراب بوجوب كون نعت المعرب معربا واما لا يكون النعت
نعتا اولا نحو لارجل ظريف عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لارجل
ذا مال وانما تعين الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافا لا يكون الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون الا الاعراب واما ان لا يكون
تاليا له نحو لارجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل
بين الموصوف والصفة امتنع جعل الصفة والموصوف شيئا واحدا مع وجود
الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه **قوله**
والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز اه اي والعطف من غير تكرير لا على المبني
وعلى محله نحو غلام وجارية على محل لاغلام ونصبها على لفظ لاغلام وحمل

على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا

قوله ومثل لا اباله ولا غلامى له جايز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامى له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المبنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه جاز ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامى له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الى اخره اى قلنا لا اباله ولا غلامى له قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اى ومن اجل ان جواز لا اباله فلا غلامى له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه الى ان ا فانه ذهب اباه في قوله لا اباله مضاف اليه الهاء واللام زيدت لتاكيد الاضافة وكذلك غلامى قولنا لا غلامى له لا غلامى له مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمص اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس مضافا لانه لو كان لو مضاف لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه حينئذ فبقى لا بلا خبر وهو غير جايز وعمله لا في المعارف وهو غير جايز قوله ويحذف في مثل لا عليك اى ويجوز حذف الاسم لا في مثل لا عليك اى لا باس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكر تاء شبهة ما ولا بليس فلا نعيده ثانيا لئلا تطول الكتاب

قوله هو المسند بعد دخولها اى خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها خرج

عنه

عنه هذه الاشياء قوله وهى لغة اهل الحجاز اى ولغة اعمال ما ولا عمل ليس اهل الحجاز لان بنى تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعنى الاسم والفعل وقدم هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما اه هذا اشارة الى اشياء يبطل عمل ما ولا احدها اذا زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولت اخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عمل ما ح لانها تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها فاما اشار اليه بقوله اذا انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا استقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم يقدر في التصرف

قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع اى اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن يبطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع لازم حملا على خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتداء في الاصل نحو ما زيد قايم بل قاعد ولكن قاعد

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اى المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشغل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس كان التقدير اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شئ احتراز عما لم ينسب اليه شئ كجزء المبتداء مثلا وقوله بواسطة حرف الجر

احترازبه عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرو او قوله لفظا او تقدير التفصيل
حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة فقوله مرادا احترازبه عن الظرف نحو
صمت يوم الجمعة لان الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر
وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان
ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل فالتقدير شرط ان تكون المضاف
وشرط المضاف اليه الذي وهو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما
مجرورا حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه ان كان
فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن تنوينا فيه كاحد
قدر انه لو كان فيه التنوين يحذف منه لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي
زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوزن بتمام المضاف بدون
المضاف اليه يوزن بعد تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف
التنوين وما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع **قوله** وهي معنوية
ولفظية فالاول ان يكون غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير
حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام
زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضاف الى معمولها نحو مصارع مصر فان
مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر اليس بمعمول المصارع ولاجل
هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة
ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف

ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية
لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكذلك الاضافة في مثل
قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان زيد اليس معمول
ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في قولنا زيد افضل القوم
لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه — المضاف
وان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الا
ضافة **قوله** وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي
الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس
المضاف ولا ظرف المضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
لزيد فان زيدا ليس جنس المضاف الغلام ولا ظرف الغلام وان كان
المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق انه ماخوذ منه كانت
الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف — اليه
ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى اي ضرب في اليوم
وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود الاضافة
بمعنى في كان قليل تقول غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم
فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى
قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية
ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد فادت الاضافة تعريفا للمضاف
لانها عينته ووضحته غاية الايضاح الايضاح الاسماء التي تولت في الابهام

نحو مثل وغير وشبه وغيرها المبهمة الا اذا اشتهر المضاف بمغايرته
المضاف اليه او بمماثلته المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون
وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل وغلام
امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف التعريف اي وشرط الا
ضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن التعريف لانه لو كان
فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى
المعرفة لزم اجتماع التعريف وان اضيف الى النكرة لم يفد لان التعريف
اسبق من التخصيص ويعلم منه انه لا يضاف العلم بعد اتفاق الاشتراك
فيه نحو زيد ناضر من زيد بكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان الضمير
والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما في
على الوفاق واعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضا
فة وان كان حرف النداء للتعريف ايضا لانه ليس للتعريف على اطلا فه
قه بل هو مع القصد التعريف ولان الغرض الاكثر منه التنبيه ولا
نداء الا للتعريف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره
من قبل وهو ان الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكو
فيون تقولون الثلاثة الابواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب
عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس لان استعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق قمًا وادركن

الديار
جمع الثفية وهي الاحجار الثلاثة التي توضع عليه القدور
البلاقع جمع بلقع وهي ارض الخراب التي لا شيء فيها

خمسة الاشياء قوله واللفظية ان يكون صفة الى اخره اي الاضافة
اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز
عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مضارع
مصرفان اضافة مثلها اضافة معنوية لانها مضافة الى غير معمولها
ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير
الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في مثال الاول او مر
فوع كما في مثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم
مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا الا تخفيفا لانها في تقدير
الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت
بزيد حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظية جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه ولو افادت هذه الاضا فه
فة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة للرجل لامتناع وقوع
معرفة صفة للنكرة لما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظية يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز
الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وانما جاز الضاربا زيد و
الضاربو زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال

مضافا اليها كانت مجرورا فلم يجب مثله بعتها للموصوف للاعراب
ولا صفة الى موصوفها اى ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب
صفة ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى موصوف كانت مقدمة
عليه هذا خلف **قوله** ومثل مسجد الجامع الى هذ جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم
لا يضاف الموصوف الى صفة منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربى و
والصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربى صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربى
والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة
موصوف الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتا
ويل ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربى والصلوة
الساعة الاولى بقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وهكذا التوجيه على القول بالبواقى. **قوله** ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يوصاف
صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد
صفة بقطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق
واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى المو
صوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها
ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة
للثياب وان كان صفة فى قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف

الموصوف

الموصوف واستعملت الصفة فى قولنا مقام الموصوف لستغنى عن
ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس فى بعض الاستعمالات وهو ان الجرد
من اى جنس هو والاخلاق من اى جنس هى اتوا الموصوفاتها واضا — قوها
الى موصوفا بيانا لها لا انظر الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد
قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى **قوله** ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى اه ولا يضاف الى احد الاسمين المماثلين
فى العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة فى هذه الاضافة كليس والسدى
الاعيان وجنس ومنع فى المعانى وانما قال مماثل للمضاف اليه ولم يقل
مرداف للمضاف اليه ليدخل فيه المرادفان كالليث والاسد والمتساو بان
نحو الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل درهم وعين الشيء فانه تخصص
اى ليس المضاف والمضاف اليه فى كل الدراهم وعين الشيء من جملة
الاسماء المماثلة فى العموم والخصوص من العين فيكون الاضافة العام
الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فتختص المضاف بالمضاف اليه فيعيد **قوله** ومن قولهم
سعيد كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
سعيد كرز اسمان متماثلان فى العموم والخصوص لكونهما علمين
لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين
الى الآخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب
تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى
والمدلول بالمضاف اليه هو الاسم واللفظ فاذا قلت جاءنى سعيد

كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه او نحكم التأويل بالعكس
لامتناع الاسناد المجازي وتشبيهه الى اللفظ وهما بصف اللقب اما الاسم ولم
يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم واضافة الاسم الى اللقب
اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به اه المراد بالاسم
الصحيح عند النحاة الاسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في آخره
واو او ياء ما قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو واضيفا واحد ياء المتكلم ماقبل الياء
لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف
فتقول غلامي وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها فان كان آخره الفا الآخره اعلم
ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر
حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف
او ياء او واو فان كان آخره الفا تثبت الف حالة الاضافة الا الياء عصاي و
رحاي وغلاماي لكن هذيل تقلب الف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول
في عصا ورحى هذا عصي ورحي لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء
فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب ياء ثم تدغم الياء في الياء
وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كان الالف الف التثنية لم يقلبها
هذيل ياء لانه اصل لهذا الالف من الياء والوقف داليه ولئلا يلتبس
الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي
والغازي رامي وغازي وان كانت الياء محذوفة لتنوين ردت الياء
وادغمت في ياء الاضافة وكذا في مثنى والمجموع حالة النصب والجر ويقال

في قاضي

في قاضي وغاز غازي وقاضي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وحركة الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون
وهؤلاء المسمي لانه لما حذف النون للاضافة واجتمعت الواو والياء فتقلب الواو ياء
والياء وسبقت احدى هما بالسكون على الاخر فتقلب الواو ياء ثم تثبت
من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء للمناسبة وفتحت
فصار مسمي وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع قوله واما الاسماء
الستة فاخي فان هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء
فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان اللام الفعل
محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي
من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل
لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام
الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب
بان لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب بجواز ان يكون ابا وجمعا
لاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا قوله وتقول حمي وهني اي يقال
في حم وهن حمي كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل ويقال في فم الاكثر قوله
وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فمي وهو الاكثر والثاني فمي
والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير المفرد والوجه الاول
اكثر وافصح لان قلبت الواو ميما حالة الافراد لانها هو لاجل الضرورة وهي

مفتوحة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذف
الفاء تخفيفه فصار فو ثم قلبت الواو ميما لقلبت الواو الغالتخم كهاح لكونها
حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة
غير موجودة حالة الاضافة لانه لم يحذف الهاء اذا واضيف الا لهاء واضيف الى
ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الاخر بيبان منهم المصنف لكنه
لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو
التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي
فوجب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الهاء في الاحوال الثلثة قوله
واذا قطعت قيل اخي اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة
كان اعرابا بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها
وكسرها في فمي لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوف واما كسر الفاء فلا
لما عوض الواو ميما لعلة ما ذكرنا فلانه عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض
ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما جاء حمي مثل يد اي وقد جاء في حم لغات
غير ما ذكرناها احدها مثل يد مطلقا اي حالة الافراد والاضافة فتقول في الا
فراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت
حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها
حالة الاضافة فتقول في الافراد اللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا حكمه حكم المهموز

حال الافراد

حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمء ومررت بحمء وتقول
في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة حكمه مثل حكم
دلو مطلقا فتقول هذا حمو وثانيها حموا ومررت بحمو وهذا حموك ومررت بحموك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت
حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات
الثلاثة الاخيرة ثاني لغة للغة الاولى حال الافراد والاضافة وهي كون الاعراب
بالحروف قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي جاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي
ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه
مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر
اي وذو لا يضاف المضمر ولا يقع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان
يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات الاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال
جاءني رجل ذو مال فوجب مراعات وصفه ان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو
صلى على محمد وذويه ولقوله وانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان
الدليل المذكور ينقض ان لا يضاف ذو الى غيره فيه معنى الجنس فلا فايدة في
التخصيص بانه لا يضاف المضمر التوابع كل ثان باعراب سابقة اي التوابع
كل ثان الاول واعراب الثاني مثل اعراب السابقة من جهة واحدة قوله
كل ثان شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني
لباب علمت فلما قال باعراب سابقة خرج عنه خبر كان وان ما ولا اخبارها
لان

على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع
نحو الا رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى فى متبوعه وهو تعيين الذات فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءنى الرجل
ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة فى متبوعه
فى هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية وهى
التى تحتمل الصدق والكذب وهى اربع نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه
ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل فى الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة
بالجمل الخبرية لان الوصف فى المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد
وانما خص لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة فوجوب مطابقة الموصوف
الصفة فى التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير فى الجملة التى تقع صفة
للنكرة ليرتبط به تلك النكرة كما فى المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت برجل
زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله
ويوصف بحال الموصوف اى ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم
ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان
صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة فالاول تتبعه فى الاعراب اى النعت الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف
فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلاثة بقوله فى الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث التى يجب موافقة
الصفة للموصوف فى هذه الاشيا لانها هى الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة

موافقتها

موافقتها له فيها قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى النعت الذى هو حال متعلق
الموصوف يتبع الموصوف فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت
تابعا فى هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف وفى الخمسة البا
قية
وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل لانها
مسندة الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذ
لك
الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان
مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقى كما يجيء فى موضعه
فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم وبر
وبرجلين قاعد غلمانهما ومررت بامرأة قائم ابوه سيجيء هذا البحث
وافيا قوله ومن ثم حسن اى ومن اجل ان حكم الصفة التى هى حال متعلق
الموصوف حكم الفعل فى الباقى اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كونه فاعله
جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لانه قاعدون مثل يقعدون
لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال
قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود
غلمانه بلفظ تكسير لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا قوله المضمر لا يوصف

عند الاعلم ومصف الكتاب اذا كان المجرور متقدما على المرفوع ومنصوب
في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار
والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم
على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف
من ان يقوم وينوب مناب العاملين وجه الفراء الاستعمال وهو قولهم
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل
فيها كل وتمرة معطوف على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على الامرئ الاول
والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرأ الثاني والعامل فيه تحسبين
وجه المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع
والى المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف
على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره
سيبويه مع عدم استعماله الفصحاء وانما قال عاملين بجواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ضربت زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب ولا يجوز العطف
على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيد الفعل الاول
فيجوز العطف عليهما لانهما ليس معمولا عاملين مختلفين والمراد ههنا
هو ان لا يكون الثاني تاكيد الاول فصل التاكيد تابع يشمل جميع التوابع
فلما قال يقرر امر المتبوع خرج عنه العطف بالحروف والبدل لانهما لا
يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان
لانهما

قوله تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول

لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة الا
يرى اذا كان قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى زيد بل
يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قيل الطويل علم انه اي زيد هو وا
قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم
فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول
فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخوته
لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او تتبع ما يقرر امره في
النسبة او الشمول لكان اصوب ليشمل جميع التواكيد التي تتبع المتبوع معها
شيء نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم فان ضرب الثاني تاكيد للاول
مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في
ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد
المعنوي وح لم يتوجه الاشكال قلنا ليس كذلك والا لم يجز تقسيمه الى
لفظي او معنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا يخلص عنه الا بان قال المراد بالتا
كيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق
التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف
اعم من اللفظي والمعنوي والمراد بالنسبة المتبوع الى او النسبة الشيء
الى المتبوع ونسبته الى شيء غير المتبوع نحو ان زيدا قائم فانه نسبة
القيام الى زيد وان نسبة غير الى شيء غير المتبوع فصل وهو لفظي ومعنوي
اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فالتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو

تجري في اللفظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل ضرب ضرب زيد
وفي الحروف ان ان زيدا قايم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني
زيد اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي
مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة
بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي يكرر اللفظ
الاول راو بان يراد فيه كما في تاكيد الضمير المتصل المنفصل فانه يوتى بمرادفه
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي
النفس والعين وكلاهما وكلتهما والكل واجمع واكتع وابصع وابتع
قوله فالاولان يعمان اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى
لمذكر ومؤنث لانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه
والزيدان نفساهما او نفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند
نفسها والهندات نفسلهما او نفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن
قوله والثاني المثنى اي تاكيد المثنى وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان الحكم لا
يستقل الواحد لا يجوز تاكيد التاء المثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه
لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيد لعدم الفايدة
لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا
الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد
منه

منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا
لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان بجواز اطلاق المثنى على الواحد
مجازا ان كان الواحد مباشر الفعل والاخر الاله عليه فان لفظي المثنى
ظاهرة ان المراد فيه اثنان في صورتا الاختصام والمجيء وان كان
احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكيد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع ع
صدوره عن الواحد وتاكيد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد
فلم يحتج الاول الى تاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى
يحتمل الواحد يحتمل الجمع ان المجاز كما احتمل في جانب العلة احتمل في جانب
الاكثر فاذا كل بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه
ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يكلف المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق
الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج في مثل الاختصام الا تاكيد المثنى
بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله
والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلثة وهو كل واجمع يقع تاكيد غير المثنى
سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن باختلاف الضمير
في الكل تقول اشتريت كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني
النساء كلهن وباختلاف البعض في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت
العبد كله اجمع واكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم واجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا بصح

فيها

ولا يوكد بكل واجمع اى لا يصح بكل واجمع الا شئ ذى اجزاء يصح افترا
لك الاجزاء حسا نحو جاءنى القوم كلهم فان القوم اجزاء يصح
افتراقها حسا وهما زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت
العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن
له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون فعته منتشر
كا او اقل او اكثر فان لم يكن الشئ اجزاء او كان له اجزاء لكن
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيد بكل واجمع لانهما الشمول
ولا فايدة للتاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له اصلا او لما له اجزاء
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فان لا يقال جاءنى زيد كله لا اجزاء
لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجئ
نصفه او ثلثه او ربعه **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين اى اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين و
تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم زنا كيده بالنفس
والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بالفاعل
فى بعض المواضع نحو زيد اكرمنى هو نفسه فانه لولا المرفوع المتصل
اولا لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد
بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد ناا
المضمر بالمرفوع بجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك

نفسك

نفسك وانما قيده بالمتصل بجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيد بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال
بالنفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده
بالمنفصل نحو القوم جاءنى القوم كلهم اجمعون لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل ههنا لان كل واجمعين يليان العوامل قليلا بلا
خلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع
واخواته اتباع لاجمع اعلم هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب فى
اللسان العربى والاخلال به طوى ذلك الترتيب ان تذكر اولا
كل ثم اجمع ثم اكتع ابتع لاجمع كلون بسن ولبطان وشيطان
وجايع **قوله** ولا يتقدم اى ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع
له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها **قوله** وذكرها دونه
اى وذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعف لعدم دلالتها على معنى الجمعية
دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان سبحن وليطان من توكيد
منصوبا مع انه ليس من الالفاظ المحفوظة فاجاب عنه بعضهم بانه كرر
الاول الا انه غير حروف واحد فى الاول لما يتجنبون عما التكرار من الاكثر
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه سلب زيد ثوبه فان المسلوب
هو النصب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتواكد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع دونه يخرج عنه العطف بالحروف

لان العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة هو بدل الكل وبدل البعض من الكل وبدل
الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله
مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل الكل نحو جاءني زيد اخوك
والثاني اما ان يكون مدلوله بعض المدلول المبدل منه ولا يكون والاول
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون
بينهما اى بين البدل والمبدل منه ملابسة اى تعلق غير الكلية و
الجزئية اولا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني
بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اوردت ان يقول بحمار فسبقك لسانك
الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت بحمار فالمراد بالغلط هو
بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بلفظ الغلط هو المبدل
منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط ويكونان معرفتين ولكن ثنتيا
مختلفين البدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فصير المجموع ستة عشر وهو حاصل
من ضرب اربعة في اربعة مثال الاول ابدال اربعة اذا كان معرفتين زيدا
اخوك وزيد رأسه زيد علمه الى آخره ومثال الابدال الاربعة اذا كان
نكرتين رجل غلام لزيد رجل يده ورجل علم له ورجل حمار له ومثالها اذا كان
مبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل رأسه رجل علمه ومثالها اذا كان
المبتدا معرفة والبدل نكرة زيد غلام له قوله واذا كان نكرة عن معرفة فالنعت
مثل بالناصية ناصية اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب النعت .

قوله

النكرة

النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكرهت ان يكون
البدل منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر
للنقصان الذي هو فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان
ظاهرين ومضمرين اى يكون البدل والمبدل منه ظاهرين ومضمرين والمبدل منه
ظاهرا والمبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة في اربعة مثال الابدال
الاربعة في الابدال الظاهر زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الى آخره ومثالها
في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد قطعته اياها وجهل الزيدين
كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر
ضربت زيدا اياه وزيد قطعت زيدا اياه جهل زيد كرهت زيدا اياه وحمار
زيد كرهت زيدا اياه ومثالها ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته
يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل ظاهر معا مضمر من الكل
من الكل الا من الغائب اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما مضمر
متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان
كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب
فلا يقال في المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول للتلازم ان يكون
المقصود بالنسبة اولا ذاله من غير المقصود مع كون مدلولهما واحد
واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فيجاز ابدال الظاهر من المضمر
المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني غير مدلول الاول ولهذا جاز
اشتريتك نصفك واشتريت نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي و

وقد بلغك للمار وخبر بني الى قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما
الفتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخا
طب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب جايز سواء كان بدل الكل من
الكل وغيره لوجوه الاشياء والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا
وربه وغلامه وحماره **قوله** عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه
فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح
متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها موضحة لمتبوعها نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه **قوله** وفصله من البدل
لفظا في مثل الخ اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي و
معنوي فاللفظي ففي المثل القول المراد انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب
كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك لبشر وهو
غير جايز كما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه
بتكرير العامل وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا
الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه
اللام واجريت على المضاف اليه اسما على مضافا معطوفا عليه عطف بيان
فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد و
كذلك هذا الفرق حاصل في النداء ولقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ
والنصب على المحل والتنوين على تقديره ان تجعله بدلا عنه ولها الفرق

المعنوي

المعنوي خلاف البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة
بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان
انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك
زيد بدلا ان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوه
قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني الاصل من
مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيرها على سبيل منع دون الجمع
والمراد مبني الاصل الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ
في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب
وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على
سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوا
اي حكم المبني لا يختلف آخره باختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا
لكنه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح اي
والقاب المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم
انه يجيء ان جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجز ذكره لفظا لانه مذ
كور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في للبناء القابه وفي الاعراب انواعه
لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منهما على معنى بخلاف
القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات
الخ اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخره يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال لانها

مل

لبست بالسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما
قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم
او مخاطب الى اى المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او المخاطب نحو انت
او الغايب تعين نحو هو ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه واما
تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب للتقوى لدلالة اعدلوا عليه او
حكما ثابتا فى الذهن فى مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفى تنازع
الفعلين نحو ضربا واكرمت الزيدين وفى ربه رجلا ونعم رجلا وفى قوله
حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعانى الموجبة للاعراب فيها
لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو منفصل ومتصل
اى المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه وفى التلفظ به او لا فالاول
سمى المنفصل والثانى المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه اى المنفصل هو
الضمير المستقل بنفسه فى اللفظ والمتصل هو الضمير المستقل بنفسه فى اللفظ
قوله وهو مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر
وكون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان متصل الخ اى الضمير
المرفوع والضمير المنصوب اما متصل والضمير المجرور متصل فقط اى
لا منفصل له لعدم الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك خمسة انواع
لازم لما ذكره اى المضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاول.

والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة والاول ضربت وضربت
وضربت اى مثاله النوع الاول من هذه الخمسة وهو المضمر المرفوع المتصل ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول واورد مثالين احدهما المعلوم وهو ضربت والثانى
المجهول وهو ضربت قوله والثانى انا نحن اى مثال النوع الثانى من الخمسة وهو
الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى
هما هن قوله الثالث ضربنى اى مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير
المنصوب المتصل ضربنى ضربنا ضربهن وانه اننا الى انهن وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحروف قوله والرابع اياى الى
اياهن اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياى
ايانا اياك الى اياهن قوله الخامس غلامى ولى اى مثال النوع الخامس
وهو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى ولنا ولك
الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم ان اتصال المجرور بالاسم والحرف فجميع المعنى
الذى وضع الفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها تسعون لان
الاول حصل من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر لان الضمير اما لمتكلم او المخاطب
او الغايب وعلى التقادير الثلاثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل
من ضرب الثلاثة فى نفسها وكل واحد من هذه الستة اما المذكر او المؤنث
فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين
والثانى حصل من ضرب الخمسة فى اثنا عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية

منتهى له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر
مبتداء ثالث وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له
لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر مبتداء
الاول وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل
دفع الالتباس في نحو زيد وضاربه هو مناد ابراز الضمير علم ان الضارب
زيد واذ ستر علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس
نحو هند زيد ضاربته هي اطراد للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز
في نحو زيد عمرو يضربه ونحو زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل فيها قوي لانه فعل علة وجوب الابراز ثمه مجموع الامرين وهما ضعف
العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فلما فرغ
عن تعدد الاسباب الموجبة لتعدد اتصال الضمير اورد مثلها على الترتيب المذكور
وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان
احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني
وانفصاله تقول اعطيتك وضربتك واعطيتك اياه وضربته اياك وانما
اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احد
هما منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احدهما
الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك
ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ضربتك اياك اعلم انه لو قال فان كان

احدهما

احدهما اعرفا وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا ينتقض
مثل قولنا ان اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفعل ومن قوله اجتمع
لامتناع الاجتماع مع الفصل **قوله** والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما
ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك
واعطيته اياه او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو
اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكن المبهم تقديم احد المتساويين من غير
مرجح على الآخر وتقديم الانفصل على الاقوى فيما كالكلمة **قوله** والمختار في خبر باب كان
الانفصال خبر كان وانصاله لتشبيهها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنت وكنت
اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء وحق خبر المبتداء الانفصا
ل **قوله** والاكثر لولا انت وعسيت الى آخره اي الضمير اذا وقع لولا وبعد عسى
فالاكثر انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتداء وبعد عسى
ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى **قوله** وجاء لولاك وعساك
الى آخره وجاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره
فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز
وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع
بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعد
وهو بمعنى لعل ههنا ونون الوقاية مع اليا لازمة اي ونون الوقاية مع ياء
الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون

الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسر على الفعل ولهذا سمي هذا النون
الوقاية قه وانت مع النون اى انت مع نوع الاعراب فى المضارع
نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير فى اثباته وحذفه واما اثباته فلاجرائه على
قياس المتعدد واما حذفه فلاستغنائه عنه بثبت الاعراب وكذا لكن انت
مع لدن مخير فى اثبات نون الوقاية لانه يحفظ بنائه على السكون وفى حذفه
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير فى اثبات نون
الوقاية لشبهها بالفعل وفى حذفها لكراهة اجتماع النونات فى الاربعة
الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى قه ويختار فى ليت ومن وعن
وقد وقط اى يختار اثبات النون وليت لشبهها بالفعل وعدم اجتماع
النونات وفى من وعن لحفظ سكونها مع جواز حذفه عنها لكونهما حرفين
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو منى وعنى ويختار ايضا و
قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين
وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامى وعكسها لعل
اى عكس ليت لعل فانه يختار فى لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن
فيلزمه النونات فحذف النون اولى لعن محل لعل عليها لكونها من
لغاتها واما جاز الاثبات فللتشبيه بالفعل قه ويتوسط بين
المبتداء والخبر الخ ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية
عليهما نحو زيد هو القائم وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد

هو

٨٧

هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل فطابق للمبتداء فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغايب تقول زيد هو القائم وزيدان
هما وزيدون هم القائمون هى عندى القايمة وكنت وانت الرقيب وان
ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضمير
قه وسمى فصلا اى سمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين النعت
والمنعوت قه وشرطه ان يكون الخبر معرفة اى وشرط اثبات هذه الصيغة
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اى يكون الخبر
مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة فى الابهام نحو مثل
وغير وشبه وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان
او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها فى امتناع دخول لام
التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم خبره لانه اذا لم يكن
معرفة ولا مشابها لها لم يجمع الاول لم يجمع على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا
انه لو قال وشرط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم
ان يكون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكر للعالم به لذكره ان
شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون المبتداء معرفة
غالبا قه ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذه الضمير من الاعراب
عند الخليل مع قوله بانه اسم انما دخل للفصل كالكاف فى اولئك والتاء فى
انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قه وبعض العرب يجوز له مبتداء الخ اى وبعض العرب يجوز له هذا الضمير

مبتداء وهو تجعل مابعده خبره وهو على هذا الوجه لهم بلا خلاف وعليه قراءة
بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان تدغ
انا اقبل برفع الظالمون وان اقل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير اى ويتقدم قبل
ضمير غايب للتعظيم وللاجلال لان ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما و
واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير
الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان تفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المراد
من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده
ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قايم لكونه عامله معنويا
ومتصلا مبتداء ان كان عامله فعلا فهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب
استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا اذا كان
منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب
واليه اشار بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا وبارزا
انما هو على حسب العوامل قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا
الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية
مثاله قول ان من يدخل الكنيسة يوما يلق بها فيها جاذرا وظبا ولم يجز حذفه
يحترز بقوله منصوبا عن شئ لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه
اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه
لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره للبيان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مفعول

لا دلالة

لا دلالة ظاهرة عليه الا ان اذا وقعت فانه لازم اى حذف هذا الضمير
منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها
معها مع عدم الضعيف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان
المفتوحة اكثر مشابهة للفعل من ان المكسورة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومن
على لفظ ان بان انبا ومعنى لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل
على التاكيد الذى هو المعنى الزايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا
ليوفيهم فوجب ان تعمل المفتوحة وجد عملها لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدره في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا
ان هالك كل من يحفى وينتعل ومن قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اى علم ان
سيكون منكم اعلم ان كل من يحفى مبتداء وهالك خبر مقدم عليه والجملة خبر ان
وان مع اسمها وخبرها في موضع مفعول علموا وليس كل فاعل هالك لئلا يلزم
نفي ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى اسماء الاشارة
اسما وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا او بما هو اخفى منه
او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم
وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار
اليه قوله وهى خمسة ذا للمذكر اما اشارة الى تعداد ها فذا اشارة الى المذكر الواحد
عاقلا او غيره وذان للمثنى المذكر حال الرفع وذين للمثناه حال النصب والجر
وتا وته وذه وذى وتهى وذهى اشار بها المؤنث الواحد عاقلة او غيرها وتان
مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الجمع

المذكر والى جمع المؤنث عاقلا او غيره قوله ويلحق حرف التنبيه اى ويلحق اوايل الاسماء
الاشارة المذكور حرف التنبيه وهو الها ليدل على التنبيه المخاطب فيقال
هذا هذان هاتان هاتين هولاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب اى ويتصل
باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله وهى خمسة الخ اى اسماء الاشارة خمسة لان المشار
اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى تقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو
مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على المخا
طب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون
المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة فى خمسة واما بحسب المعنى
فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة بالاشارة وهكذا تقول فى الار
بعة الباقية عنى ذين وتين واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط
اشارة الى الفرق بين ذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار
اليه المتوسط فى القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه
البعيد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه وقيل اللام البعيد المخاطب
وذلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك قوله تلك
وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعنى كما ان ذلك للبعيد كذ
لك تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب
فهو ذا وتا وذان وتان مخففة واولاء واما المتوسط فهو ذلك وذانك
وتلك وتانك مشددتين واولاك قوله واما ثمه وهنا وهن فللمكان

خاصة

٧٩

خاصة اى هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اى الاشارة بها
الى غير المكان القريب وبهنا وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنا
لك للبعيد وفى هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والا
فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله والموصول ما لا يتم جزءا — خبر ان
الا بصلة وعايد وانما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها
الى الغير وهو الصلة والعايد وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام
من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا
لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التى تصير جزءا تاما من الكلام كزيد
ورجل وقولنا وعايد يخرج اذ واذا لانه وان لم يتم بلا عايد وانما قال لا يتم ولم
يقل لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية وانما احتاج الى تعريفها
لانها لم تكن بينة وكانت ماخوذة فى تعريف الموصول قوله فيها فان قال
صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشىء بما هو مثله فى المعرفة والجهالة او
بما هو اخفى منه وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذى والتى ونحوهما
وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة لو لم توسطها عليها وانما ان تكون
جملة خبرية لان عايدا اما كالامر والنهى وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة
يجب ان يكون موضحة لها قوله والعايد ضمير له هذا تعريف للعايد وانما عرفه لانه غير — يجب
بين وماخوذ فى تعريف الموصول اى العايد ضمير فى الصلة يعود الى الموصول
وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم الفا
عل والمفعول اى صلة الالف واللام الذى بمعنى الذى او التى لا يكون الا اسم

الاسم الفاعل واسم المفعول الى صلة الالف واللام الذى بمعنى الذى او التى لايكون
الاسم فاعل واسم المفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام على الجملة
لكون صيغة مثل صيغة لام التعريف فيك من الجملة مفردا ليدخل عليه ويلزم
ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد وهو
اسم الفاعل والمفعول قوله وهى الذى والتى الى هذا الشروع فى عدها اى
فى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى
المذكر حال الرفع والذين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين
وفى الجمع المؤنث لغات اللائى واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللائى بالياء
المكسورة والساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم و
وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولى العلم قيل ومن التعجب ان المفرد
والمثنى وهما الذى والذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمؤنث
حال الرفع واللتين بالياء حالت النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وجمع
المؤنث لغات اللائى واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللائى بالياء
المكسورة والساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم
وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولى العلم قيل ومن التعجب ان المفرد
والمثنى وهما الذى والذين لمن يعلم ولمن لايعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن
فيمن يعلم غالبا وما فيما يعلم غالبا وهما اعنى من وما يستعملان للمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واى للمذكر بمعنى الذى وآية للمؤنث بمعنى التى
وذا او الطائية اى ذو بمعنى الذى ولغة طى كقوله فان الماء ماء اى وجدى

وبشرى

وبشرى ذو حدت وذو طويت وذا بعد ما الاستفهام خاصة بمعنى الذى بعض
بين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام فى اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الذى والتى قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العايد من
الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن
يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره
وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع المفعول
كثرة حذفه لانه قد حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها اه اى واذا اخبرت
بلفظة الذى عن شئ معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الخ
اى جعلت الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا
يعود الى الذى للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد فى قولنا
ضربت زيدا فعلت ماقلناه وقلت الذى ضربته وكذلك تقول فى الاخبار
بالالف واللام الاخبار الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام
واذا كان كذلك كان الذى اكثر محالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذى
فى قوله واذا اخبرت بالذى هو الذى واللذان والذين واللتان واللاتى اعلم
انه لم يذكرهما فى مواضع وجوب تقديم المبتدا ومواضع تاخير الخبر قوله فان
تعذر امر منها تعذر الاخبار فاذا تعذر الامر من الامور المذكورة وهى تقدم
واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه تعذر الاخبار
عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرط من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان

قوله ومن ثم امتنع
ضمير الشان لان الخ
اذا تعذر امر منها

في قولك هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار
ايضا عن الموصوف في جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع
وصف الضمير وانما امتنع الاخبار عن الموصوف ان لو لم يؤخر الموصوف
مع الصفة واما اذا اخر مع الصفة نحو الذي جاءني زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع
لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع
جعل الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربك
زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل ولا
متناع تاخيره ان علمناه في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر
بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر العامل نحو ان يقال في رايت ضربك الذي
رايته ضربك وامتناع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قايما لامتناع جعل
الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التميز نحو طاب زيد
نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لانه يعود الى غير الموصول والمستحق
ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عايد وامتنا
ع الاخبار عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول
في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية
انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون
للعالمين العاقلين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العامل كقوله
تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بشيء اما بالمفرد نحو مررت بما

معجب

معجب اي بشيء معجب واما بالجملة ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم شيئا اي نعم شيئا الدق
والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضرب ومن كذلك اي انواع من كانوا
ما الا في التامة من حيث افتقارها الى ذكر الموصوف المحذوف وفي ماذا صنعت
وجهان اي في مما ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى
الذي وما الاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره
والعايد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال
وقد يجوز نصبه جوابه بتقدير السؤال وقد يجوز نصبه جوابه بتقدير الفعل المذ
كور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي
شيء ويحكم على موضعه والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة
نحو جاءني من ابوه طبيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة
بالمفرد كقولنا كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصو
فة بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم تطع فانها يختص
شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها
تختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله فمنهم من يمشي على بطنه
ويطلق على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فانما بنى من وما
طين والاستفهاميتين لتضمنهما معنى الالف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا
موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة واي اذا كان
الا في التام اي عدد انواع ما الا في التام فان ايا واية لا ينفكان ثانيتين

صوف

مثال الاستفهامية ايهم وايتهم عندك والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والمو
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة وايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة
نحو مررت برجل اي رجل قعد وهي معربة اي اي واية معربة وحدها من بين
اخواتها في جميع اقسام المذكورة الا اذا كان موصولة وحذف صدر صلتها
فانه يتعين اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل
اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود
الاضافة المنافية فيها وعدمها في اخواتها واما بناءها اذا حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو
فلتاكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف وفي ماذا
صنعت وجهان اي في ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا
بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدا والموصول مع
صلة خبره والعايد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه بتقدير السوال وقد
يجوز نصبه جوابه بتقدير الفعل المذكور في السوال لكن الاول اولى وثانيهما ان
ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي ويحكم على موصوفه بحسب ما يقتضيه العامل
وههنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الانشاء
فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق السوال ويجوز
الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى من الثاني قوله
اسماء الافعال بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا
اي امهله ومثال الثاني هيهات زيد اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع

المبني

المبني وكونها بمعناه وفعال بمعنى الامر اي فعال على انواع احدها ان يكون
بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى
الامر من كل فعل ثلاثي قياس على مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر
في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان
يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث
ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة بني القسمان الاخيران
بمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما
ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا منصوب
على الحال وصفة على مصدر وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما
للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب
عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجاز
يليا في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل
والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا
معدولا موجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء عند اكثر
بني تميم فليتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاحوال الثلاث
وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال
المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا
عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون
الا مؤنثا
كل لفظة حكي به صوت او صوت به للبهايم بها

اى الاصوات الاسماء حكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية صوت الغراب
او صوت بها للبهائم نحو نخ للاناخة البعير وقاغ لزجر الغنم وانما بنيت
لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذى يقصد فيه باجزاء المركب
اللفظ والمعنى فان الثانى منتف ههنا لانه فيه باجزاء المركب يقال قلت
غاق اوكتب غاق ولا يقال جاءنى غاق اوقام غاق اوغير ذلك مما يراد
به معنى غاق قوله المركبات كل اسم من كلمتين الخ اى المركبات كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبنى الذى سبب
بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء
المفرد وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفرد وبقوله ليس بينهما نسبة
خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما
يجب اخراج الاول لان سبب بناءه اجزاء ليس التركيب والثانى لكونه
معربا وكلامنا فى المبنى وانما قال فى الكلمتين ولم يقل من الاسمين ليدخل
فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن الثانى حرفا بنيا اى فان تضمن الجزء
الثانى من المركب الذى سبب بناؤه التركيب حرفا بنى الجزءان خمسة
عشر وحادى عشر الى التسعة عشر والتاسع عشر الى اثنى عشر اما بناء الجزء الا
ول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثانى فلتضمنه الحرف
فان اصل خمسة عشر خمسة وعشر وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر
وحادى عشر لان اصل حادى عشر حادى احد عشر ليعلم ان البناء ثابت
فى هذا المركب سواء كان المراد لعدد او الواحد من وفى بناء المركب الذى يراد

حادى وعشر وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يراد به الحرف واحد من
المتعدد نظرا لان للثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر لان
معناه حادى وعشر كما ان معنا احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من
المتعدد احدهما الحادى والثانى والعاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغى ان يقال
حادى عاشر الا انه بعد والواو وغير لفظ العاشر اى لفظ العشر التخفيف وانما
اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعراب الجزء الاول منه وبنى الثانى وانما لم يبنى الاو
ل اى التركيب مع وجود العلة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف فى حذف النون
منه لئلا يوذن بالانفصال فشبهه به ايضا فى الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل
حذف النون قوله والا اعرب الثانى اى وان لم يتضمن الجزء الثانى من المركب
الذى سبب بناؤه التركيب حرفا اعرب الجزء الثانى منه لعدم علة بناءه وبنى
الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال
على الاصح لان فيه ثلث لغات احدها المذكور وهى الفصيحة الكثير ولهذا قا ل
الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضا
ف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى واعلم
انه لو قال والا اعراب الثانى ان لم يكن الثانى قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه و
نفطويه لكان اصوب وجوابه ان كلامه فى المركب الذى سبب بنائه التركيب
وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات المبنية وهى عبارة عن
الفاظ مبهمة يعبر بها عن شىء وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لجعله مبهما على
المخاطب اولنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه موافقا لكذا كونه للعدد

قوله كم وكذا للعدد اى كم وكذا كنايتان عن العدد انما بنى كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما
بنى كذا لكونه منقولا عن مبنى لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقى
على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف
اليه مثل هو ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة
ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ حال هكذا قالوا وفيه نظر لا
ن المعنى لا يساعده وذلك النظر هو ان لا يجوز ان يكون كذا حالا لان شان
الحال ان يكون نكرة وهذه معرفة والاولى عندى ان يكون كذا مبتدأ و
درهم بدلا او عطف بيان وله خبره او له مقدم عليه خبره وكذا او عندى ظرف
كله قوله وكيت وذيت للحديث اى كيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا
لكونهما واقعين موقع المبنى وهى الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا
مرجح قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما
جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا
فتدخل من فيهما اى وتدخل من فى مميز كم الاستفهامية قوله ولهما صدر
الكلام لكونهما اى لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء
الاستفهام وانشاء التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ذلك الفعل اى كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اى مبتدأ
وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام قوله وكل ما

ما بعده

بعده فعل ومشتغل عنه بضميره اشارة الى مواضع كونهما منصورا اى
كل مواضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان
فى محل النصب بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى
مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام هكذا وان اقتضى مفعولا
مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت و
ان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل ما قبله
حرف جر او اسم مضاف اليه نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت
والا فهو مرفوع مبتدأ الا لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى موضع
كونهما مرفوعين ومعناه انه ان كم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشئ
آخر ولا قبل حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع فى ذلك الموضع
بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجلا قام وخبر مبتدأ ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان
كم ظرفا والا فلا قوله وكذلك اسم الاستفهام والشرط نحو استفهاميين
والشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنه بشئ
آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولا به نحو من ضربت ومن ضرب
اخرى وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف محلهما الجر نحو بمن
مررت وبمن مررت امرر وغلام من ضربت وغلام من ضربت وغلام
من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف
جر ولا اسم مضاف ومحل الرفع بالابتداء نحو من ضربه ومن تضربه

سف

اضربه قوله وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه اي وجاز في تمييز كم
الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلاثة النصب بان يكون
كم للاستفهام فكانه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون للخبرية وكم
ح يكون مبتدأ في الصورتين لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف
جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره والرفع
بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية
والخبرية على تقدير في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة
وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه ومميزه
ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء
رفعتها وان رفعتها وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها وقد يحذف مثل كم
مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك
والاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل
بكمية ديناره ودرهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مدة ضربت
فكم فالمثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول
مبتدأ ما بعده خبر قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد المراد
ما ظرف الظروف المبنية ومن انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد
وجميع الاسماء الست اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانه تبنى لكونه مشابها
للحروف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المعنوي ويبنى على الحركة
لكون

لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب
اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص من ماء الفرات لانه جعل اسما براسه غير التفات الى المضا
ف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها
مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين
انها هنا مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة
الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب واجري مجراه لا غير
وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل
وبعد في بنائهما على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري مجراها لا غير لان
لا غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد هنا لمشابهته قبل
وبعد قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة توضحه ولا يضاف والاكثر
اي ومن الظروف المبنية حيث وانما بني لمشابهته الحرف من حيث احتياجه
الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة والاكثر لانه موضع لمكان يقع فيه النسبة
وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل
طالعا نجما يضيء كشهاب ساطعا اي الى قيس اعز حيث ح ومنها اذا
وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فكذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون
للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها اي ومن الظروف المبنية اذا وهي لاحتيا جه
الى الغير وهو المضاف اليه وهو لزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره

وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة
الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جوب وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك
اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة
اى لظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده
اى يقع الجملة الاسمية بعده قد فا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا
السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فبحضرتي السبع واقف
فاذا معمول واقف كانك وهذه من الى ينوب مناب الفاء في جواب
الشرط كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اى فهم يقنطون هكذا ذكره النحات وقال المصدر الله ظرف معمول
لما دل عليه من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمانا السبع واقف
اعلم انه لو قال فيبع المبتدا بعدها غالبا لكان اصول لانه لا يلزم المبتدا
بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره وبلب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومنها اذ الماضي ويقع بعدها الجملتان
اى ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي او غيره ويقع بعده
جملتان اسمية وفعلية نحو اذا ما زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعليه
بنائه ما ذكرناه في اذا ومن معناهما يفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة
كاذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان وما زايدة والعسر مبتدا خبر
محذوف

محذوف وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة
تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين
واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل
البدل قعد ومنها اين وانى للمكان استفهاما او شرطا اى ومن الظروف
المبنية اين وفي زيد وما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اين
زيد واين تكن اكن وانى تكن اكن وانى زيد وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما
حرف الاستفهام او حرف الشرط قعد ومتى للزمان فيهما اى متى لظرف
الزمان في الاستفهام نحو متى قتال وفي الشرط نحو متى ما تكرمني اكرمك
والفرق بين متى الشرط ان متى للزمان المبهم ولما لم يتحقق وقوعه واذا
للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر و
يقال آتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف
الشرط قعد وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف المبنية ايان
ومتى للظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان
لتضمنه همزة الاستفهام قعد وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف
المبنية كيف وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من الظروف الزمان
عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه في الحال قعد ومذ ومنذ بمعنى اول المدة
اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما المضيين احدهما بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا بالمتى

ليدل على اول المدة التي هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني
بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي من المقصود بها
وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما
بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ تمه وقد يقع المصدر
او الفعل اوان اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل
نحو ما رايته منذ سافر او ان محققة نحو ما رايته منذ ان سافر او ان الثقيلة
المفتوحة نحو منذ انه سافر تمه فيقدر زمان مضاف لازم لكون المعنى مبنيا
عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما
حذفه للعلم به ومن يكونان بمعنى اول المدة تمه وهو مبتدأ ما بعده خبره حال ان
فالزجاج اي ومنذ مبتدأ في مواضع الاسمية وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة ويومان
جميع تلك المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ او المبتدأ ما بعدهما
اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى
لا يساعد الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدأ ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع
مثل يومين مبتدأ في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة
بوجه ما فالعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي فانه
يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك
ومن يكونان بمعنى اول المدة فعله ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدَن ولَدُن
ولُدْن ولَدِن ولدو لد ولدا ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيهما

لغات

لغات غيرهما وهو بمعنى عند وقد اشار اليهما بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بضم اللام والدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال
ولدا بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال وانما لسبب
لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع الحروف ثم حمل عليه اخواته وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال الذي زيد لك نصب العب غدوة
بلدن خاصة شبهها النون بالتنوين من حيث انه ست وينزع
الفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يتصور الا اذا كان
المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال
حاضرا عنده او غائبا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل
المنفي اي ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي
على سبيل الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل
المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله عوض
ابدا وبنيا لتضمنهما لام التعريف تمه والظروف المضافة الى الجملة واذ
يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ
لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل المراد بالجملة هو الفعلية
لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند
الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز الكل

المضاف اليها البناء ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه
ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للا
للاعراب وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء
غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى الجمل نحو قيامي مثل ما يقوم او الى ان المصدرية
نحو قيامي مثل ان يقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشا
بهين الظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج
النكرة لانها لم يوضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني
الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف
والمضاف من المضاف اليه اولها بالمعرف بلام التعريف واللام فيه
اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف
استغراق الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما
العهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل
السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما معنى الدال

نحو

نحو الضارب والمضروب وقد مر قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع
المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف لكونه متناولا
غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا للغير وهو زيد او عمرو واذا خو
طبت وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الدال وقع فيه الاشتراك نحو زيد
او سمي به رجلا ثم سمي به رجلا آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس
بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الا الى الاول لعدم فهم
المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال يختار انه موضوع لمخاطب غير معين
وبمعنى كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث
انه مخاطب بالتميز عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه
موضوعا لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد
من رجال فتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجلا مشتر
كان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين
والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه
عن الغايب والمتكلم وكونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني
على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه مفهومه
لمو مخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية وتشخص
اياه لسبب قصدك به شخصا معينا او اذا عرفت ذلك فالمراد

بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص
اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي
استعمله اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء آخر
لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم
ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا
بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعنى لا يتناول غيره نفسه حتى يحترز عنه
واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم
لعدم امكان شركة فيه ثم المخاطب بجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغائب
ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها
معنى بحيث المضاف اليه وهي المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلاف
كثير وفائدة الخلاف يظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا
بعينه وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والف اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية احاد
الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول
القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية
احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء بالمقدار لانه

لايمكن

لايمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا تقدر جميع الاشياء بجميع الا
الاعداد ويمكن ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا اشكال بالذراع
لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة وهي
واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناول عليه الى حد الوصف
عنده والنواد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو عشرين والوف ومئات
واما بعطف نحو واحد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو
قوله تقول واحد اثنان واحدة اثنتان ثلاثة الى عشرة ثلاث الى عشر ثنان ح
استعمال هذه الاعداد اي تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان
للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلاثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلاثة
رجال وثلث نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر
عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فتكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء للعدد
واذا الحق للمذكر لم تلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم تجعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق فاختص الى ما للمذكر والا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله
عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب التانيث من
المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلاثة دواب اذا
اريد المذكر فمن قال ثلاثة داب اجرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل
صفة على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها استعمل ا
استعمال الاسماء من حيث انه لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلاثة

اشيا دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر
واجرى الدابة مجرى عرفه والمختار ثلثة نعاب عرس واربعة نعات
اوى لان الواحد ابن آوى والاعرس وقال المحققون من علماء البصرة
ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات
ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله
احد عشر اثنا عشر احدى عشرة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما الا
بحر الاول فقط جاء حال التركيب كمية حال الافراد الا انه غير الواحد الى
الاحد والواحدة الى الاحدى تحقيقا واما ما سوى الجزء الثاني والمؤنث
وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعلة
تذكيرها في اخواته قوله ثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث عشرة بسكون الشين
عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم والجزء الاول في التذكير والتانيث قوله
حال التركيب كما هو حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثاني
قد رجع الى الاصل لانه لما وجب مذكره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التا
السادس فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها
لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركها مع ما في آخره فتحه
عشرون واخواتها فيهما اى تقول عشرون واخواتها اى ثلثون واربعون
الى تسعين في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون
احدى وعشرون اى اذا عطف العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون

عشرة

عشرة وهي من احدى الى تسعة يستعمل ما دون عشرة على ما عرفته وتعطف للمؤنث
عليه عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون
قوله ثم بالعطف بلفظ المتقدم الى تسعة وتسعين اى تاخذ احاد امر واحد الى
عشرة على ما عرفت من غير تغيير ويعطف عليه عشرا عقود فتقول اثنان وعشرون
رجلا واثنان وعشرون رجلا امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امرأة وانما لم يتركب الاحاد مع العشرات التي في العشرين واخواتها علامة الاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان والفان
فيهما اى تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان والاف
من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة قوله
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى اذا جاوزت مائة يستعمل ما زاد عليها على
ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة
وخمسة رجال ومائة خمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت
من واحد الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة على ما عرفت وتعطفه على
المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون عليه المائة
على ما عرفت ودون المآت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة
على المائة الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة وواحد
وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يجز بهذه
القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما
قوله وفي بهاء عشر فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اشارة

الى مخالفة لاخواته لان آخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى
تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه معرب
وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات بجواز
فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها
مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ
قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى لما فرغ عن كيفية
استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال
مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نسوة ونحو ثلثة اناث عند الخليل وسيبويه فانه
وان كان على وزن فعلا عندهما لكنه في المعنى جمع نسوة ليوافق العدد
المعدود لكونه اياه في المعنى وانما ابتدأ بمميز الثلاثة لعدم مجيء المميز لما دون
الثلاثة على ما يصرح به قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات
او مئين استثناء من قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى
وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلاثة الى تسعة الى الجمع في ثلثمائة
الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا
شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائين ان
اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضا
فتها الى لفظ المائة لوجود الكسرة فيها فاشتبهت الجمع قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا اما نصبه فلتمام الاسم

قبله

قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف
لغير اللام والاضافة فهو في تقدير ثبوت وثمانية بنون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اي مميز المائة والالف و
ومميز ثلثة المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد
لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال
جمع المائة فلا يقال ثلث مئات الى تسعمئات بخلاف التثنية فانه يقال
مائتا رجل قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس
فوجهان اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان
اي وجاز لك تذكير العدد وتأنيثه كالشخص المطلق على المرأة فانه جاز
ان يقال ثلثة اشخص من اعادة اللفظ وثلث اشخص من اعادة المعنى
وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك
وجهان تذكير العدد من اعادة المعنى وتأنيثه من اعادة اللفظ كالنفس
المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان من اعادة اللفظ
في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا تميز واحد واثنان
استغناء بلفظ معدود بهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على
الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي
هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود
فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان

محذوف وهو موجود وهو العامل فى بين والزمان مضاف الى هذه الجملة
تقديره فبين زمان العمر موجود والعامل واذا اردت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت فى بين لكون بين
واذ ظرف المكان وامتناع عمل عامل واحد فى ظرفى المكان الا على سبيل
البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اى ومن الظروف
فللتاكيد وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصيير الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة
لا غير اى تقول الواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك
الواحد عددا اقل من الذى يشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد
منه الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة انما ابتدا بالثانى
لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى
ثلثة الا هو رابعهم اى الا وهو مصير الثلثة اربعة وثم لم يتجاوز العاشر
بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه يصير عدده اصل عدد بخلاف
العشرة فيما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد ولهذا المعنى نحو ثالث ثلثة
الاثنين ورابع الثلثة وعشرة التسعة قوله وباعتبار حاله الاول والثانى
الى العاشر والعاشرة والعاشرة عطف على قوله باعتبار تصييره اى تقول
للمفرد من العدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف
بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى للمذكر والثانية للمؤنث
الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال
الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير

فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد
الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار
الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير والحادى عشر
والحادية عشرة والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة اى اذا جاوز
تقول باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر بجوز بانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة
عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتا التانيث الجزئين لكون مخالفا
للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة
للمؤنث قوله ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثيهما
وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها اى ومن اجل انه يقال الثانى والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين اى اضيف
الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق منه لواحد ليمكن ان يصيره مثل المشتق
منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة اى اضيف الى عدد مساو للعدد
الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة
بجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية وتقول
حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة اى وتقول حادى عشر فعل احد عشر
الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثانى لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول
لعدم فعل مشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على
الثانى خاصة وان شئت حادى احد عشر الى تسع تسعة عشر فتعرب اى
وان شئت قلت لهذه المعنى ولهذا العبارة اخرى حادى احد عشر بحذف

.... وهو اسم فاعل
من ثلثيهما وقيل
باعتبار الثانى اى
حاله ثالث صح

بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبني جزءان الباقيان
بوجود موجب البناء فيهما قوله المذكر والمونث ما فيه علامة التانيث لفظا
او تقديرا والمذكر بخلافه انما عرف المونث اولا لانه وجودي والمذكر عدمي ومعرفة ومعرفة الملكات
الاعدام فالمونث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا سابقة على معرفتها
وهو التاء نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المونث اي المذكر
اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء
والالف مقصورة او ممدودة اي وعلامة التانيث التاء بحوق الاسم المونث
وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقد مرت امثلتها وانما احتاج ثلثة
الى حد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كاتب ماخوذ في تعريف
المونث وابنية المقصورة فعالى كحبالى وفعالى كحالى وفعالى كشعبى وفعلى
كسالمى وفعالى كدفلى والثلثة الاول مختصة بالباب بخلاف الاخريان
وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله
وهو حقيقي ولفظي اي والمونث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كامراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمونث اللفظي بخلاف المونث
الحقيقي وهو المونث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة نحو ظلمة
او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا ما ورد من المونث اللفظي المضاف الى المونث
والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني اعجبتني شعر هند او فعله
نحو اعجبتني مشي هند او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان يقول جاءتني غلام
هند

هند لان الغلام ليس جزء منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تانيث النوع
الاخير الصفة او الاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه
كقوله تعالى والشمس وضحاها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت
الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك
واعلم انه اراد باللفظ ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف مقابلا للمونث
المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي
اذا اسند الى المونث الحقيقي او الى ضمير المونث اللفظي الفعل
بحسب الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمونث الحقيقي
جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم حضر القاضي
اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء فانه حذف التاء من ولد مع
ان الفاعل مونث حقيقي وانما حذفت التاء لاجل الفاصل والذي يدل
على ان المراد من الضمير قوله واذا اسند اليه الفعل المونث الذي ذكرناه قوله
وانت في الظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر
المونث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين المسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء موعظة
علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاء من غير تانيث جاز ان
يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم او انه شيء آخر منتظر لان اصل الفعل اسناده
الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله وانت في الظاهر غير الحقيقي بالخيار
ان يحسب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقول جاءتني طلحة مع كونه اسم

رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا
غير المذكر السالم حكم الظاهر غير الحقيقي اى وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا
كان فعله مسندا الى الظاهر كحكم المونث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا
الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال
قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون
جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال
وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع بمعنى الجماعة والتذكير لكون
تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتبر تانيث الحقيقي في لزوم
تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم نعمل بالمشرح العكس لترجيح اعتبار
التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اولان المذكر اصل
والمؤنث فرع وانما فرق الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا زيدون جاءت لثبات بنية المفرد لوجود المفرد فيه
اى ولوجود صيغة المفرد فيه والضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا
اى وتقول اذا كان الفعل مسندا الى ضمير العائد الى الجمع العاقل وانما قيل الجمع
العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو زيدون فعلوا فانه لم يجز الا ان يقال الزيدون
فعلت كما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا
الى ضمير جمع مؤنث عاقلا بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق
ونون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير الجمع المؤنث تقول النساء والعيون والايام
فعلت وفعلن قوله المثنى ما الحق باخره الالف او ياء مفتوح ما قبلها ونون

مكسورة

١٠٤

بمكسورة لتدل على ان معه مثله من جنس اى المثنى اسم لحق باخره الف
او مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكر الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه
مثله من جنس اشارة الى علة نحو هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز
تثنية الاسم المشترك اعتبار معنيه المختلفين فلا يقال قرءان ويراد به
الطهر والحيض بل يراد الطهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله
تدل على ان فيه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه شكل مثل القمرين فانه
لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران
الا ان يكون الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون الاستعارة ذلك اللفظ عند
التثنية وقد يكون لا لذلك قوله والمقصور ان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا والا والياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل
الياء نحو القاضي الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان
والظبيان والف ظبيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا
تقول في الجر ورد المحذوف من منقوص فيقال قاضيان وعميان في قاضي
وعمو وعدم موجب حذفه ولم يذكر المص هذه الانواع للعلم بحكمها من
من الحد المذكور فالاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي
قلبت الفه واوا والامتناع اجتماع الفين وكون اصل هذا الالف الواو نحو
عصوان في عصا وان لم يكن كذلك وليس الالف ياء اما لكون الالف
بدلا عن الياء واما لكون الياء اضعف من الواو وذلك اما بان لا يكون
ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو الاول على ثلاثة

اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول لمهيان في ملهى لكثرة
حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني الفه بدلا عن ياء تقول
اعشيان في اعشى والثالثها ان لا يكون الفه بدلا عنهما ولا ونحو حباريان
في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ما كقولنا فتيان
في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقوله مسميان في مسمى مبنى
والممدودة ان ان كانت همزته اصلية سبب وان كانت التأنيث
قلبت واوا لامتناع اجتماع الالفين فيكون اصل هذا الالف الواو نحو
عصوين والافالوجهان اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتأنيث
واما اصلية ولا للتأنيث فان كانت اصلية سبب بحالها لكونها اصلية
تقول في قراء قراءان وان كانت التأنيث قلبت واوا ابدا نابزنادتها
وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص
القلب بالواو مناسبتها الواو واكثر من مناسبتها التاء في الثقل وان كانت
غير اصلية ولا للتأنيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر وابقاءها
على حالها المشابهتها **قوله** الاصلية من حيث كونها غير زائدة تقول
في كساء وردا كساوان ورداوان وكساءان ورداءان واعلم ان المراد بالا
صلية ما يكون اصلها او في حكمه اسمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء
لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي
نحو يد ودم وجهان **قوله** ويحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى
للاضافة الى اسم ليلا يودن بالانفصال **قوله** وحذفت تاء التأنيث في خصيان

والبائن اي ويحذف تاء التأنيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيان واليان
مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لا
نهما لم يثنيا كان المثنى بما فيهما بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء
التأنيث لا يقع في وسطه **قوله** المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف
مفردة بتغيير ما **قوله** ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وقوم وبقوله
مقصودة بحروف مفردة يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف
مفردة لعدم حروف مفردة وقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير التقديري كاف
ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال ناقة هجان
ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال
كونه مفردا ككتاب وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على الاحاد بقصد
تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دل على احاد بقصد تلك الاحاد بالرجل
واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفردة لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع
واكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفردة ولقائل
ان يقول ان قوله مقصودة زائدة فلو قال ما دل على احاد بحروف مفردة لكفى اللهم
الا اذا اوجد الدلالة من غير القصد والارادة **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع مفرده
على الاصح لازم للحد المذكور اي يلزم من حد المذكور ان لا يكون تمر والركب
جمعا لعدم دلالتهما على الاحاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع
التمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز
ان يقول عندك خمسة ارطال تمر ولان الركب ليس جمع راكب لانه

لو كان جمعاً له لكان جمع كثرة لا تباعه كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره
على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعاً وانما قال على الاصح لان فيه خلافاً فقال بعضهم ان
التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم في تعريف الجمع
المذكور ان يكون فلك جمعاً لانه تغيير لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع
على وزن بلوه قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء
واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو
فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله فالصحيح المذكر ومؤنث اي الجمع الصحيح
اما جمع المذكر يجوز بلسب جمع زيد واما جمع المؤنث يجوز سا جمع زينب قوله المذكر
ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة لتدل على ان
معه اكثر منه غالبا جنسه وانما قلنا من جنسه لتعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون
بعض افراده ماشيا وبعضها داقا وبعضها مسا وانما قال غالبا بجواز اطلاق الجمع
على الثنين مجازا وانما لم يقل منها من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم
ان كان صحيحا او ملحقا به تلحق بآخره بهذه الحروف من غير تغيير قوله فان كان
آخره ياء ما قبلها كسرة نحو قاض حذفت مثل قاضون اي فان كان آخر الاسم
الذي يراد ان يجمع بهذا الجمع ياء ما قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو قاضون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلبت حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
للالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر قوله وان كان مقصورا حذفت
الالف يبقى ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اي وان كان الاسم الذي بهذا الجمع
مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني

مصطفون

مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف
مفتوحا للعدم موجب التغيير قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل
احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل
جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة اعلم ان الاسم الذي
يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة
هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع
عاقلا اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة
فشرط صحة هذا الجمع منه خمسة امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما مر
والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين افعل
هذا او بين افعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل بهذا الجمع
نحو افضلون ولا يشكل بأجمع جمعا لانه الجمع بالواو والنون مع انه افعل
فعلاء لانه ليس صفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا
يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون
فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان
الذي ليس مؤنثه فعلى والاول لا يجوز جمعه والثاني يجوز جمعه بهذا الجمع
نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلاء وهو

عطف على افعل فعلا والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو جريح
بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل جريحون
في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين
مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم
مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول
بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه
بهذا الجمع لعدم المانع وهو استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء
التأنيث عليهما للمؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى
محلوبة وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة
وبالحاق تاء التأنيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة
وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله
ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى
اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس
ان لا يكون بتاء التأنيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا واعلم
انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله مذكر يعقل
فعسى ان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكر من جهة المعنى
مفصلا وللتاكيد والمبالغة قوله ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف
نون الجمع بسبب الاضافة ولما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو ارضين
وسنين جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة

والسنة والاورة والحرة واللغة والثبة وما اشبههما جمعت هذا الجمع
وهو الارضون والسنون والحرون والاورون واللغون والثبون مع
انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط
المذكورة شرطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ نحو سنين وارضين
وقد تكلف قوم في وجهها ومحصله ان الواو والنون فيها ليست
للاعراب بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال
والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة قوله والمؤنث ما لحق
آخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم
نحو ما آخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجه على الاشكال بحذف التاء لان
التأنيث زائدة ليس من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة وله
مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان
لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا اي الاسم المؤنث الذي يراد
جمعه هذا الجمع اما صفة او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون
له مذكر او مؤنث لا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يجز جمع
مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ومفعال
ومفعيل بهذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا من حرف التأنيث نحو حائض وطالق اذا
اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه لهم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة

باعتبار الحدوث ومنها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت فيل حايض
ودوامت واذا اعتبر الحدوث فيل حايضة وطامية وجمع على حايضات
وطاميات وان كان اسما غير صفة الجمع لا الالف والتاء مطلقا اى
من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو شضات وطلحات
وزينبات فى جمع سطه وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر
غير عاقل نحو حمامات وسرادقات **قوله** جمع التكسير ما يغير بناء واحده
تحقيقا نحو رجال وافراس فى جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك ومجان
فى جمع فلك ويجان فان الفلك مفرد القفل وجمعا كاسد وان الهجان
مفرد الحمار وجمعا كرجال **قوله** جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح
وما عدا ذلك جمع كثرة وهذا قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة و
وجمع الكثرة فجمع القلة هو الذى يطلق على العشرة فما دونها من غير
قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل
واحد منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء فى مواضع اقراء واقسام جمع
القلة افعل اكاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كفلية
والصحيح اى جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات
وما عدا جمع القلة التى ذكرنا فهو جمع الكثرة **قوله** المصدر اسم الحدث الجارى
على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر لا بد له من فعل من لفظه
ههنا مع تقديم تعريف المفعول المطلق لان المراد ليس بالمصدر ههنا
هو المصدر العامل وفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر فقوله اسم الحدث

الحدوث شامل لغيره نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر
وبقوله الجارى على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجرى عليه والمراد
بالجارى عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلول الفعل
قوله هو من الثلاثى سماع وفى غيره قياس يقول اخرج اخراجا و
واستخرج استخراجا المصدر من الفعل الثلاثى سماع التربع الى اثنين
وثلاثين بناء وفى غير الثلاثى قياس وهو من افعل افعال ومن
فعل تفعل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
او كذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا نحو اكتسب اكتسابا
ومن افتعل افتعال ومن انفعل انفعال او من استفعل استفعال
ومن تفعل تفعل وتفعال ومن فاعل مفاعلة وفعال وفيعال
ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال ومن افعال افعلال
ومن افعوعل افعيعال افعوعال **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا او غيره
اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى المصدر يعمل عمل فعله سواء كان المعنى
الماضى او بمعنى غير الماضى اعنى الحال والاستقبال لانه عمله لكونه فى تقدير
ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فان يعمل
بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان
اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكرناه ههنا **قوله** ولا يتقدم معموله
11 عليه اى ولا يتقدم معموله على المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيد اضرب
عمرو لكونه فى تقدير ان الموصول مع الفعل فكما يتقدم ما فى حيز الصلة ال

ان عليه ما كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر
اى ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لانه يستلزم اجتماع التثنيتين والمثنى وهما تثنية المصدر وتثنية
الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر الفاعل المصدر نحو اعجبني ضرب
زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول اى ويجوز اضافة المصدر
العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف قليلا
المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم
دار مربع ومصيف لكن اضافته الى العامل اكثر من اضافته الى المفعول
لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد
المفيد للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الفاعل ان عمله منونا اولى ولمنه
انه اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة كالفعل واعماله باللام قليل اى واعمال
المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولمنه تعذر تقديره بان مع الفعل
لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها
وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان كان
مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اى فان كان المصدر
مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل وبدل فان كان بدلا غير بدل فكما فالعمل للفعل
سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقوله ضربا زيدا لمن رفع

السوط

السوط وان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اى
جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب
عن الفعل وهو يمكن ان يتاول ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر
عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل
ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل اسم اشتق من فعل
لمن قام به الفعل فقوله ما اشتق من فعل احترز به عن غير المشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة
المشبهة واسما الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على
صيغة المضارع بميم المضموم وكسر ما قبل الآخر نحو مخرج ومستخرج اى وصيغة
اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل ولهذا اسمي به لكثرتها الثلاثي
ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله ويكسر ما قبل الآخر
لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو محمار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا
او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر الا ما شذ نحو اسهب
فهو مسهب واحصن فهو محصن والفح العبح فهو طح واعشب المكان
فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما اى ويعمل اسم الفاعل
عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث اللزوم او دلالته على
المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه

لكن هذا الفعل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل
الذى يعمل اسم الفاعل على عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما
لم يعمل عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة بينهما من الزمنه فان كان
ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعنى
الاعتماد على المبتداء او على ذى الحال او على الموصوف بشرط الاعتماد
على همزة ما او حرف النفى لانه يتقوى بذلك على العمل اما فى صورة
لثلاث الاول فانه مستعمل فى اصل وضعه لانه صفة فى المعنى فلا بد من
شئ محكوم به عليه وهو مذكور واما فى الصورتين الآخرتين فلوقوعه
موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وضعه بصيغة وبعدم
تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير اما خروجه بالوصف فظاهر
واما بالتصغير فلانه وصف فى المعنى وامثلة عمله بهذه الشرائط
زيد قائم ابوه وجاءنى زيد قائم ابوه ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد
واقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله متعديا الى الظرف
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك
متعد هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية
حتى لا يشكل مثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال قوله وان كان الماضى وجب

الاضافة

الاضافة معنى خلافا للكسائى اى ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجب
اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر
مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليس فى تقدير الانفصال و
الذى يصحه جواز قولك مررت بزيد ضاربك امس خلافا للكسائى اى
وجب اضافته خلافا للكسائى فانه قال ليس بواجب لم يجب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى الحال او بمعنى المستقبل
وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قوله زيد معطى عمرو درهما امس وعمل
المعرف باللام بمعنى الماضى نحو جاءنى الضارب زيدا امس وانت تعرف
جواب الثانى عنهما بعينه قوله فان كان معمول آخر فبفعل مقدر اى
وان كان الاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير الذى اضيف
اليه ينصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نصبا
بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك
اذا كان له ساير الفضلات قوله فان دخل اللام استوى الجميع اى ان
دخل اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضى والحال والاستقبال
فى عمله لانه فعل بالحقيقة ثم عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه يقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
او امس قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب
وعليم وحذر مثله اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل

الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية بقول زيد ضراب
ابوه عمروا الان او غدا وزيد ضرب ابوه عمروا الان او غدا او امس واصله
ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتداء وقوله مثله خبره
والمثنى والمجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل
في العمل تقول الزيدان ضاربان عمروا والزيدون ضاربون عمروا الآن
او غدا او تقول الزيدان هما الضاربان عمروا والزيدون هم الضاربون عمروا
الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان
على وزن الفعل نحو ضاربني وضاربك وضرب وضرب وضروب زيدا وانما
عملا وان لم يكونا على وزن الفعل اطراد الباب المثنا والمجموع قوله ويجوز حذف
النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف النون التثنية اسم الفاعل
وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف العمل اي مع نصب ما بعدها تخفيفا
واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كسب الكتاب قوله الحافظوا
عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف واتمام لم تعرض بحذف النون عند
الاضافة لانه معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون
مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع
عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احترار عن غير المشتق منه
من عن فعل فانه لا يسمى اسم مفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة

عند

عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله والصفة من
من الثلاثي المجرد على مفعول اي وصيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن
مفعول غالبا وبه يسمى لكثرتها الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة اسم الفا
عل بصيغة ماقبل الآخر اي بميم مضمومة وفتح ماقبل الآخر لفظا نحو مدخل
من تدخل او تقديرا نحو مختار ومن قوله وامره في العمل والاشتراط كامر
الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما اي وامر اسم الفاعل المفعول في عمل
عمل فعله والاشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله والاشتراط عمله من كونه بمعنى
الحال والاستقبال مع الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
وعدم مع الالف واللام وعلته مامر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى
عمل يعطى يقول زيد مضروب غلامه ومعطى ومعطى ابوه درهما الان او غدا
وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة الشرائط عمله ان يكون
موصوفا ولا مصغرا انما ذكرنا في اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على مفرد الثبوت الصفة المشبهة اسم
مفعول مشتق من فعل لازم لمن قام به ذلك الفعل على معنى الثبوت
فقوله ما اشتق من فعل احتراز من غير المشتق من فعل فانه لا يسمى قوله
صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول
او افعل التفضيل المشتق من المتعدى وبقوله لمن قام به يخرج اسم
الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كعالم وافضل والقائل

ان يقول لا نم انه يخرج لهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيد آخر وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى صيغة صفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل و مختلفة ايضا على حسب السماع تقول فى حسن حسن وفى صعب صعب وفى ظرف ظريف قوله ويعمل عمل فعلها اى ويعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان و مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن بشرط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما لما ذكرنا فى اسم الفاعل قوله وتقسيم مسائلها ان يكون الصفة اى تقسيم مسائل الصفة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى تقديرين معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين وثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة يكون معمولها اما مرفوع واما منصوب فاما مجرور فيصير المجموع ثمانى عشرة مسئلة حاصل من ضرب ستة فى ثلثة والمرفوع منها ستة المنصوبات والمنصوب ستة والمجرور ستة فالرفع فى المرفوعات الست على الفاعلية والنصب فى المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفى النكرات منها على التمييز والجر فى المجرورات الست على الاضافة قوله وتفضيلها حسن وجهه الى آخره اى وتفصيل

مسائل

مسائل الصفة المشبهة التى عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان اى اثنان من هذه الوجوه الثمانى عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثانى الحسن وجه بجر وجه لعدم الخفة فى الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرة قوله واختلف وحسن وجهه اى واختلف فى صحة مسئلة واحدة منها وهى حسن وجهه فقال قوم انها لا يصح لاستلزامها اضافة الشئ الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها يصح ومنعوا استلزامها اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقى ما كان فيه ضمير واحد احسن اى والبواقى من الثمانى عشرة بعد اسقاط مسئلتان منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه سواء حسن ونصب الوجه وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة ولانها حسن وليس حسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه حسن الوجه برفع الوجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومن رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد

افاد ناصح

وما فيه ضميران وما فيه ليس ضمير ونعبر بهما ان الضمير المذكور في الوجه مذكر بالحسن
لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها
لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد وحين يكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا
ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم يرفع بالصفة
فاعلها ما بعدها كان فيه ضمير الموصوف سواء نصب ما بعدها او جرته لاحتياج
الصفة الى الفاعل قوله فيوث ويثنى ويجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان
بعد الصفة منصوبا او مجرورا الوث الصفة ويثنى ويجمع بحسب الضماير المستكنة
فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين
الحسنى الوجهين ورجال حسن الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر
واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في المسئلة ضمير وانه اذا كان
منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما
بعدها اى في الوجه ومثاله ضمير او لا يكون فيها ضمير واحد وان لم يكن ضمير
وان كان ما بعدها ضمير مجرورا او منصوبا فلا بد من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون
فان كان الاول كان فيها ضميران معا وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة اى فيما ذكرنا اى اسم الفاعل
الغير المتعدى واسم المفعول الغير المتعدى الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة
انما هو لشبههما باسمى الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كان المتعديين
لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس الابدى انما لو كانا متعديين وجوزنا تلك
مسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول
فجوازها فيهما بطريق الاول هذه المسائل في الصفة
المشبهة تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ح

مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
معطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه
في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني
مفعول او المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة
واسماء الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس
قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اى اسم
التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق
من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان
والمكان والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل
ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بفعل احنك
اثنين وابل الحنا لم لانهما غير المشتقين من فعل وهو افعل اسم التفضيل
على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اى وشرط اسم التفضيل
ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الا ترى انك لو اردت
بناءه من استخرج فان لم يحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد حتى قلت
سواخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل
بمثل افلس انلس واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا من الثلاثي
مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون ولا

ولا عيب افعل لغير التفضيل وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون
لونا ولا عيبا لان من العيب واللون افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور
فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت حسن
احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام ازيد في الحمرة اعلم ان المراد بالحمرة بالعيب
هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واصل سبيلا قوله من الزوايد
نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور يوصل الى تفضيله ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واقبح واكثر مما كان مناسبا له فيقال
هو اشد استخراجا واكثر بياضا وافتح عمى فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون
والثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل اي بني
الفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولوضح المفعول
على الفاعل على معنى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر الفعل اللازم ولان
المبالغة في الفاعل امس منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله وقد جاء
للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر
والوم واشغل واشهر واعرف وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلثة اي ويستعمل
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او من [illegible]
من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل من عمرو ولحصول [illegible]
الاستغناء لكل واحد من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين
المفضل والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر لكون من بمعنى في كانه قال ولست بالاكثر فيهم حصى كقولهم زيد الافضل

سرا

من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال ايضا زيد الافضل العدم تعيين المفضل
عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى قوله فاذا
اضيف فله معنيان قوله فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد زيادة على من يضاف اليه وحينئذ يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف
اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس
ولا الخبز البين الكتان بل يقال افضل من البشر والبين من الكتان ولا يلزم من
دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من
جهة التعظيم التفضيل قوله ولا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه يشترط
ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه
اجتماع التفضيل لانه بتقدير اضافة الاخوة الى ضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون
خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه في جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم
فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع التفضيل قوله والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به
تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص نحو يوسف
اشعر اهل بلدته قوله فيجوز مثله يوسف احسن اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة
مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن
اخوته لانه لم يلزم اجتماع التفضيل لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول
الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بمعنى الاول الافراد وجمع الاحوال
يجوز زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها

لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه فى كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد
افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم هند افضل القوم
الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونهما لا افعل
من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها افعل من قوله واما الثانى والمعرف باللام
فلابد من المطابقة اى اما المضاف بمعنى الثانى وهو المضاف لمجرد التوضيح والى
والتخصيص والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة
وعدم المانع من المطابقة وهو شبههما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما
وامثلتهما ظاهرة قوله والذى بمعنى مذكر لاغير اى اسم التفضيل الذى
مع من لا يستعمل الا بمعنى مذكر الصورة من كالجزء منه ح لا يمكن تثنية اسم التفضيل
ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث
قبل مضى الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بين شئ وبين علامات
تثنيته وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشئ وهو فى المعنى لمسبب
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
فى عينه الكحل منه فى عين زيد اى افعل التفضيل لا يعمل فى مظهر الا اذا كان
جاريا على شئ وهو فى معنى صفة لمسبب لذلك الشئ مفضل باعتبار ذلك
الشئ مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون هذا التفضيل منفيا
كقولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن جار على رجل
اعنى بمعنى زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل فى مظهر اذا لم يوجد
الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته

على

على التفضيل وانما قال ولا يعمل فى مظهر لانه لا يعمل فى المضمر من غير هذا الشرط
لان العمل فى الظاهر اقوى فيحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا
الفصلوا بين احسن ومعموله باحسن وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم
التفضيل عند حصول الشرط المذكور اى انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى
كقولك ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد هو معنى قولك
ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل حسنه فى عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا
الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوا
ولو رفعوا اسم التفضيل فى امثالنا المذكور وهو احسن لكان الاحسن خبر
مبتداء والكحل مبتداء فى عينه فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذى هو منه
باجنبى وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل من
غير زيد اى ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون
معناهما واحدا وهى ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد
قوله وان قدمت ذكر العين الخ اى وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل
جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل وهو مثل ما انشد سيبويه مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائيه اى توقفا واخوف الا ما وافى احد
ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادى السباع على افعل التفضيل وهو اقل
من غير ذكر من ولا ارى فى محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادى
السباع مفعول بان كقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية حال عن وادى السباع

ووادیا منصوب بانه مفعول اول کقوله ولا اری وان جعلنا اری بمعنی البصر کان
کوادی السباع حالا من وادیا ومعلقا بلا اری واقل منه لوادیا ورکب فاعل اقل
وتانیثه غیر عن اقل واخوف عطف علی اقل وما فی قوله الا ما بمعنی من وساریا منصوب
بانه حال عن ضمیر اخوف او تمییز بمعنی سری فتکون صفة واقعة موقع المصدر قوله
الفعل ما دل علی معنی فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة تخرج الاسم فقوله ما دل علی
علی معنی شامل لکلم الثلث قوله فی نفسه یخرج الحروف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة
یخرج الاسم وینبغی ان یراد بما الکلمة وبالدلالة الدلالة الاولویة وبالاقتران الاقتران
بحسب اصل الوضع لئلا یتوجه التعوض المذکور فی الاسم قوله ومن خواصه دخول
قد والسین وسوف والجوازم ولحوق تا فعلت وتا تانیث الساکنة اشارة الی انه
ذکر بعض خواصه لکونه اشهر واکثر استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول الفعل
والاخیران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقریب الماضی من الحال او للتعلیل
الفعل المستقبل وهما لا یوجدان الا فی الفعل وانما اختص السین وسوف
بالفعل لانهما لتخصیص المضارع المشترک بین الحال والاستقبال وانما
اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لکونه فی الفعل عوضا عن الجر
فی الاسم وانما اختص تا التانیث الساکنة بالفعل لان وضعها للدلالة علی
ان فاعل الفعل مؤنث وانما قید التا بالساکنة لان المتحرک داخلة علی
الاسم وانما اختص نحو تا فعلت والمراد به الضمایر المرفوعة المتصلة البارز
فی الاسماء والحروف اما فی الحروف فظاهر واما فی الاسماء ولانها لو اتصلت
بالاسم لزم اجتماع الالفین فی المثنی والواوین فی الجمع فلم یتصل به فی الواحد ایضا

اطرادا

اطراد للباب قوله الماضی ما دل علی زمان قبل زمانک ای الماضی فعل دل علی
زمان قبل زمان انت فیه وهو زمان الحال فقوله ما دل علی زمان شامل لجمیع الاحوال
وقوله قبل زمانک مخرج لما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع
لئلا ینتقض بمثل لم یضرب وان ضربت ضربت وروحت وبحث اثناء
والمراد بما هو الفعل لئلا ینتقض بمثل امس ولم یخرج العلم به قوله مبنی علی الفتح
مع غیر الضمیر المرفوع المتحرک والواو خبر بعد خبر ای الماضی مبنی علی الفتح لفظا نحو ضرب
او تقدیرا نحو رمی او خبر مبتداء المحذوف ای هو مبنی وانما بنی علی الحرکة لعدم وقوعه
لوقوعه موقع الاسم وبنی علی الفتح لکونه اخف وانما قال مع غیر الضمیر المرفوع
لانه لو کان مع هذا الضمیر وجب سکونه نحو ضربت لکراهتهم اجتماع اربع حرکات
متوالیة فیما هو کالکلمة الواحدة ثم لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما
قید الضمیر المرفوع بالمتحرک احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غیر الواو لانه لو کان
مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف
نایت لوقوعه مشترکا وتخصیصه بالسین وسوف فقوله ما اشبه الاسم
شامل للماضی لکونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نایت
یخرج الماضی فالباء فیه للتشبیه او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشترکا بیان
للجهة التی بها اشبه الاسم بسبب احد حروف نایت او معه ولی وقوع کل واحد
منهما مشترکا ومختصا اما اشتراک الاسم فکرجل واما تخصیصه فنحو
هذا الرجل واما اشتراک الفعل المضارع فنحو یضرب لکونه مشترکا

من الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف
يضرب **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث
والمؤنثين في غيبة والتاء للغايب وغيرها تبيين للمعاني الحروف تانيث فالهمزة
علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم
مع غيره نحو نضرب ليوافق نحن مذكرين كانا او مؤنثين او واحدهما مذكرا والآخر مؤنثا
ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن
القصص والتاء للمخاطب طب المذكر وتثنيه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنث والمثناه وجمعه نحو تضربين يا هند
وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ المذكر والمؤنث ان
الغايبة والغايبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغايب
غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر والمثناه وجمعه ومجموعه ومجموع المؤنث
الغايبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن
قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان الحركات هذه
الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضم في مضارع الرباعي
وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين
الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة
ومضارعها حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل
في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغير ذلك **قوله** ولا يعرب من الفعل
غيره

غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وانما لم يعرب المضارع من الافعال
لعدم علة الاعراب وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم على ما مر وانما لم
يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند
الى الواحد او الى غيره في مثل هل تضربن ولو اعرب عليه يجري الاعراب على ما شبه النون
وهو مستكره وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع المؤنث لان هذه النون
اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون
يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم
يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك بل المراد انه
لا يعرب من الفعل المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم
يتصل قيدا في المفهوم من الكلام وهو ان المضارع يعرب لا يجعل قيدا في المذكور
وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم به النون **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم اي
اعراب فعل المضارع رفع ونصب وجزم وله جر ليلا يلزم مزية اعرابه على
اعرب الاسم **قوله** فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان التفصيل اصناف
واعراب المضارع فانها تختلف في الاعراب لتعطى صنف ما يستحقه
من الاعراب فالصحيح المجرد عن المضمر الغايب البارز المرفوع الذي هو التثنية
والجمع مؤنثا كان او مذكرا وللمخاطبة المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع والفتحة
حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اعرب المضارع المتصل به الضمير البارز
الذي

المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب
وهو في حجة اصله نحو هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون
وانتِ تضربين وان يضربا ولن يضربوا ولن يضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم
يضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لشبهها صورة المثنى والمجموع في الاسماء
وانما يسقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة حال
الجزم فكذلك النون وانما يسقط النون حال النصب لكون الجزم في الا
فعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب
الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء اي آخره اي واعراب المعتل الآخر
بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء
والواو بالضمة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن
يقضي لخفة الفتحة وبحذف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يحذف الجازم
الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى
بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى
لعدم قبول الحركة الالف وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد
الناصب اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب
بان ولن وكي واذن اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن واذن
وان المقدرة بعد احد الحروف المذكرة ولما فرغ عن عدها قال نحو زيد ان يجيء
مواخركم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعدي لان يكون ناصب المضارع

ولايحتمل

ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين او قد او حرف
النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني
بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه اي ان
التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان
الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء
والطمع الدالين قوله بعدها احوال غير معلوم التحقق وكون العلم الاعلى ان ما بعدها معلوم
التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا
اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف والفرق بين ان الناصبة والمخففة
قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي ان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان
اي جاز ان يكون ناصبة ومخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم بجواز
وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح اي مثال الناصبة قوله تعالى
اي لن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا الاستعمال الا مع فعل المستقبل وهو اكد
من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها معتمدا على ما
قبلها اي ان اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعد
معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها
والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو اذن احسن
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك اذن لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الفاء والواو ففالوجهان اى اذا
وقعت اذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو
كقوله تعالى فاذا لا يلبثون وجاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل
مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى حرف العطف وكانه غير معتمد على ما قبلها
وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناه السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها فان
الاسلام سبب دخول الجنة وهى ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف
وليس بجر فجر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام
عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
اى ينصب بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى اد
خل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك
السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كى اى للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اى بمعنى
انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس
لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف
الجر الفعل فاضمر ان ليكون فى تقدير الاسم محتمل فى المثال الاول من الامثلة
المذكورة فى الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل تحقيقا وفى المثال الثانى يحتمل
ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها
وفى المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله وان اردت الحال

تحقيقا

تحقيقا او حكاية اى فان قصد كونها ما بعد مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
باراد تك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مجرد عن السير حال
الدخول او تقديرا كقولك اليوم السير حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت
امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فرفع ما بعدها
لكون ان الداخلة على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال ويتحقق المنافاة
بين الحال والاستقبال قوله ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه اى اذا كانت
حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظ
بين ما قبلها وما بعدها وجب تحقق الاتصال المعنوى لتحقق الغاية التى من مدخولها
كقولك مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجا قوله ومن ثم امتنع الرفع
وكان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة وا سرت حتى تدخلها بالرفع فكان الناقصة لانه
حتى ~~تقدير~~ الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة
بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها
امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا
ومقطوعا لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه
محال قوله وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيرى
حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقا ما كان الناقصة بلا خبر وفاعل
جاز ضمير عايد الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان سيرى قوله وايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع

لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب
الدخول هو السير لا السابر المعنى وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعبير السابر
ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اي ومثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب
بعدها باضمار ان وانما سميت لام كي لانه بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف
جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام
الجحود ولام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم اي لام الجحود الذي ينصب
الفعل بعدها بتقدير ان هي لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كي ان اللام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم
اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا
في لام كي قوله والفا بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي
او نفي او استفهام او تمن او عرض اي ينصب ما بعد الفا باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل
عليه والثاني ان يكون قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس
سببا لما بعدها الا عند تحقق هذه الامور ولهذا لم يجب بجزم الموجب الا في الضرورة
كقول الشاعر ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والمراد به ان الجمع [illegible]
مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى
عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك

زيادتها

زيادتها فاكرام منى تقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون
قضى عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس
ليت في كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك زيادتها فاكرام مني
وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان لتعلم
انه كذلك ولما اضمار ان بعد الفاء في تقدير المصدر وهو العطف فوجب
ان يجعل قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر
ذلك فنقول ايتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام
مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه
النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو ايضا بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يتقدمها
مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة
المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام
فيها لان الواو كالعطف كالفاء فاضمار ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل
الذي قبله في حكم المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا تاخذك وتعطيني
فالمراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل تعطيني واكرمك فالمؤلفة اجتماع
امرين اعني الاعطاء مع الاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك
اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو الذي عن الشيء مع طلب مثله ومثال
الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليتني مالا
وانفق فالتمني هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب فالمعروض
عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية وكل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني

حذ منوحا منك وتقدير الثاني مثل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير
الثالث لايكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك
زيادة مالي واكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي حصول المال وانفاق وتقدير
السادس لايكون منك نزول واصابة الخير لك مني قوله اوبشرط الى ان اي
ينصب الفعل بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى او حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان
بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء
تقول لالزمنك او يعطيني حقي اي الى ان يعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف
في الشرح والذي ذكر غيره ان او حرف كالواو والا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان
بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في الاول بل مراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء
ولما قدر في تقدير المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون
تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في نحو قولنا لالزمنك الى ان تعطيني
او الا ان تعطيني قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد
الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع حروف
العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل
للعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهتهم
عطف الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا
اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع لام كي و

العاطفة

والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحرف احق بالتشبه واحذفها فهذه الحروف التي
تنصب بعدها هي على ثلثة اقسام قسم يمتنع ان بعده فلم يجب وقسم يجوز قوله ويجزم
بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي يجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم
الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعل هي الاول اربعة وهي
لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة هي ان ومهما واذما وحيثما واين
ومتى ومن وما واي واني عطف على بلم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين
اعني جوازم الفعل وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للايجاز
والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف اما ان لا تستعمل الا مع ما وهو حيث
واذ ومهما لتمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع
لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها
وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين
اين يضربنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله متى في الزمان
متى تلقني فردين ترجف روانف البيك وتستطارا وقوله متى تاته تعشو الى
ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت
اني تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وغير ظروف ما ومن
واي ومهما وامثلته قوله اري الدهر كنترا نقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر
ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما
تاتنا به من اية والاصل في مهما على وجهين احدهما ماما على ان ما الثانية زايدة فهو
بمنزلة ماثم ابدل من الالف الهاء للتحسين في اللفظ والثاني ان يكون مه وقعا

قبل ملو كان قايلا قال انى افعل ما لا تقدير عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا
مجرى كلمة واحدة ويجزم بها وانما لم يتضمن هذه الكلمة معنى لو مع انها حرف الشرط
ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للمضى
ما ما مع كيما واذا ثم اذ اى الجزم بكيفما لانه من المستحيل ان يكون على اى حال
هو عليها وللمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية
للعموم وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر
وكل غاية فتنحيا لى والكوفيون يجوزون الجزم بكيف معه ما وبدونها قوله وباى
مقدرة عاطف على قوله بلم اى ويجزم الفعل بان مقدرة وقد يجرى بيانه قوله
فلم لقلبت المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها اى لما مثل لم فى قلب المضارع الى
معنى الماضى ونفيه قوله وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين
لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اى وتختص لما باستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى الى زمان
لما الا فلم لنفى فعل ولما النفى قد فعل ندم زيد فلم ينفعه اى عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى
الوقف الاخبار وتقول ندم زيد ولم ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضى
الى وقف الاخبار لازدياد معناها بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم
زيد ولما اى ولما ينفعه لان لما زيدت عليه ما فيناسب مناسب الفعل وقد جاء حذف الفعل
مع لم شاذا كقوله احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعراب ان وصلت وان لم
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار فى ضرورة الشعر كقوله فاضحت
مغانيها قفار رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه
حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضى اذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع

قوله

قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اى لام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان
وان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم
والغائب واما فى غيرهما فنادر كقوله تعالى فلتفرحوا قوله ولا للنهى صدرها اى لا التى للنهى
ضد لام الامر وهو الذى يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبنى
للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين
لتسببه الاول وبنيته الثانى ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم فان كان الثانى فالوجهان اعلم ان كلم المجازاة وهى المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثانى فالاول سبب والثانى مسبب ويسمى الاول
منهما شرطا والثانى منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو المراد فى الفعل ليلا سبب
لحصول الثانى فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تكرم اكرم فالجزم كل واحد
منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب
ضربت فالجزم واجب ايضا فى الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله
فان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا نحو ان كان ضربته ضربك فالوجهان فى الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف
الشرط لما لم يعمل فى الشرط الذى هو اقرب اليه فلان لا يعمل فى الجزاء الذى هو ابعد عنه
اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قوله وان كان الثانى
الى وان كان الجزاء مضارعا واللغة واللغة الاول ضعيفة لان الثانى معرب والجازم موجود
وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم فى كل واحد منهما لكونهما مبنى قوله واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان

والا فالفا اشارة الى بيان جزاء الذى يمتنع دخول الفاء عليه والجزا الذى يجوز ولا يجب
والجزاء الذى يجب والظابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط والجزاء معنى قطعا لم يجز دخول
الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت
اضرب ولم يضرب بقد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
حيث جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر فكذبت وصدقت وجب
ادخول الفاء عليه لانتفا تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض من الماضى للتحقق واشار
الى الثانى بقوله وان كان مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل
خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت تقوم اى فهو يقوم وترك
الفاء حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو الى عدم الحذف اولى من الحذف
نحو ان قمت تقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله
تعالى يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا النفى للاستقبال فلم يكن بحرف
الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل
لا لمجرد النفى وكان بحرف الشرط تاثير فيه لجعل للاستقبال وانما قيد المنفى بلا لان
المنفى بما او بلن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد
بالمنفى بما هو الحال لكونه جوابا للشرط والمنفى بلن هو الاستقبال مع واشار الى
الثالث بقوله والا فالفاء يعنى اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير

حرف

حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهو الخالدون
او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعونى او نهيا كقوله تعالى فان
علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقوله ان تر
كبنا فمن يرحمنا او دعاء كقوله ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا
مقرونا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او بلن كما مر الى غير ذلك قوله
والجزا اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاز اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجز موضع الفاء
فى غير الجملة الاسمية لان اذا التى للمفاجاة لا يدخل الا على الكلمة الاسمية الا انا
ورا قوله وان مقدرة بعد الامر والنهى والتمنى والعرض اذا قصد السببية
مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى يجزم الفعل المضارع بان مقدرة
بعد الافعال الخمسة التى هى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا
قصد ان الاول سبب للثانى نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة
اى اذا قصد ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اى ان تعرفنى
بيتك ازرك وليت عندنا نحدثنا اى ان كان عندنا نحدثنا ولا تنزل
تصيب خيرا اى ان تنزل تصيب خيرا والمعنى فى الجميع ان وقع الاول
وقع الثانى لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب
لا يكون الا لغرض فيكون فى ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو
ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم فى النفى

اعلم ان المراد بالامر هيهنا هو الامر تحقيقا او قوما ليدخل فيه نحو حسبك
بتم الناس قوله وامتنع لا تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا
تكفر لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل النار
وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى فان المعنى
ان تكفر تدخل النار قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا التعريف الامر الذي طلب المبني
المفعول عنه نحو فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب وامر الذي
طلب المبني للمفعول وقوله من الفاعل الذي طلب يخرج الغائب نحو ليضرب
زيد وامر الذي طلب المبني للمفعول نحو ليضرب ابي قوله بحذف حرف
حرف المضارعة يخرج مثل كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة
ومثل انما تضرب زيدا لانه بحرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم المجزوم
اي وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش
بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغزو ولم يرم ولم يخش وفي التثنية
اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا
انما كان حكمه حكم آخر المجزوم لشبهها له بما فيه لام الامر من حيث
ان لكل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره حكم المجزوم ولم
يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم
باحد حروف ثانيث قوله وان كان بعده ساكن وليس برباعي اريد
بهمزة الوصل مضمومة وان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقبل

اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اي كيفية اخذ الامر من الفعل
المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة وح ان كان بعد حرف المضارعة
متحرك اسكن آخره وجعل ما فيه امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المصدر هذا القسم لظهوره
وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت همزة الوصل متحركة حالة ليمكن
النطق بها وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة
فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم
من تعلم وتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من
تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع
المتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم
اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح
الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ من كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلته
وهي اقبل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن
مضموم والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان
يكون بعد حرف الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي زيدت الهمزة
المفتوحة من المضارع لانعدام موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه
اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول
في اكرم يكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين
في المتكلم نحو اكرم وحذفت في البواقي في نحو يكرم وتكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم

مالم يسمى فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
ويضم الثالث مع همزة الوصل في مع التاء خوف اللبس اى فعل مالم
يسمى فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل
او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ضم اوله وكسر ما قبل آخره
للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس
بمضارع مالم يسمى فاعله من اعلم ولا على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل
علم هذا اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ضم الحرف الثالث وانما لم يقتصر
على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط الهمزة في الدرج نحو قولك
الا انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث
وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط الهمزة في
الدرج نحو قولك الا انطلق اقتدر واستخرج واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل
وتفاعل بضم التاء مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم
التاء والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل
والثاني في قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس
اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
وجاء الاشمام والواو اعلم ان بناء مالم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل
العين ثلاث لغات احدها قيل وبيع اشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع قول وبيع
نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو
لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة

الشفتين

الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح لينذر بان
اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة
وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذف الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم
قلبت الياء في بيع واوا لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف
على الاشمام اى وجاء الواو اعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على اطلاقه
ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين الغا
ومثل باب اختير والعيد دون استخير واقيم اى مثل بنا مالم يسم فاعله من الما
من الماضي المعتل العين من الثلاثي بنا مالم يسم فاعله من باب اختير والعيد في انه يجوز
فيه ثلاث دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل واعيد اختير وانقود فان مير
وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه
ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وما قبلهما مثل
مثل بيع وقول في وقوع الفتحة على الفاء والكسرة بعدها على الواو والياء فلم يلزم ان يجوز
فيه ما جاز في مثل بيع وقيل قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ان كان
الفعل الذى اريد ان يبنى منه مالم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليمتاز
عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يتغير
في مثل يعلم وعلى الضم ومثل يخرج بقولهم يضرب يضرب قوله ومعتل العين
ينقلب فيه الفا اى ان كان المضارع الذى بنى فيه مالم يسم فاعله معتل العين
ينقلب عينه الفا واوا ان كان او ياء ان كان يائيا تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما
يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما في موضع انفتاح ما قبلهما فقلبت

الاقتصار الغال ويباع **قوله** المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه
على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد اي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه
اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب فان
فهمه يتوقف على شيء يتعلق ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه
لا يتعلق على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلاثة اشياء وهي
الهمزة نحو اذهب زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا او حرف الجر نحو ذهبت
بزيد **قوله** والمتعدي يكون الى واحد واثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري واخبر
وخبر وانبا ونبا وحدث اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمروا
او الى اثنين لا اقتصار معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول
الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت
زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز على احدهما نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا
ونبا واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري تعديهما الى ثلثة بالاصالة وبلا خلاف
فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة يتعدى الى ما عليه لزيادة الهمزة للفعل
معنى يريد بسببه مفعول آخر فاذا قلت اعلمت زيدا عمروا جاهلا كان معناه صير
زيدا اعلم بان عمروا جاهل وكذلك اري اما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد
والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر لانها لما كان
فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل **قوله** وهذه مفعولها
الاول المفعول اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول

كمفعول

كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكره منفردا من غير ذلك المفعولين الآخرين
ويجوز ان يذكره مع ذكر المفعول الآخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لان
اعطيت منفردا عن الباقي ويجوز ان يذكر مع ذكر الثاني **قوله** والثاني والثالث
كمفعول علمت اي حكم مفعول هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعول علمت
بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر احدهما كما لا يقتصر على
احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا علمت
على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمروا خير الناس واعلمت زيدا من غير الثاني والثالث
واعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا اعلمت
زيدا عمروا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير الثاني **قوله** افعال
القلوب حسبت وعلمت وظننت وخلت ورايت وزعمت ووجدت يدخل على
الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فينصب الجزئين اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي
تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من
ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخر للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد
فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة عن علم قلت علمت زيدا
قائما واذا كان عبارة عن ظن وليت ظننت زيدا قائما وينصب الجزئين اي المبتدا
ج والخبر معا الا عند مواضع يذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج
في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها قوة عقلية **قوله** ومن خصائصها انه
اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت الخصائص جمع خصيصة وهي ما
ما يختص بالشيء ومن خصائص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز الاقتصار بذكر
مع الفعل ولا يوجد في غيره
معا كقوله تعالى

ويوم يقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على
المبتدا والخبر وكما انه لابد للمبتدا من الخبر وبالعكس لابد لاحد المفعولين من الآخر وليس
باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا
والخبر لما مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء اي ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تاخرت
لاستقلال الجزء من كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم اي ومن خصائصها
هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما بكونهما مبتدا وخبرا على تقدير الغائها
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر واعلم ان تقدم معمولي احد مفعوليها عليها مانع جواز
الالغاء نحو متى ظننت زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم الالغاء في باب اعطيت
اذا تاخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لغرض وهو
التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء اذا تقدمت وينبغي اذا تو
سطت او تاخرت ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت او تاخرت والالغاء اولى اذا
تاخرت هذه الافعال يكون في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
ومنها التعليق قبل حرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو اي
ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى لسبب
وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول ازيد عندك ام عمرو وعلمت
ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملنا

لم يكن

لم يكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزء الذي سماه قوله علمت ازيد عندك
ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث
اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين
وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يتعلق نحو ايهم علمت
زيدا قوله ومنها يجوز به ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني
منطلقا اي ومن خصايصها هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا تقال
ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم
الى التغاير بينهما فلو قال ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلو وقع هذا الوهم عدل
الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي فلا يرفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام
هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ويجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة
السامع وليس كذلك هذه الافعال لان تعلقها متعلقات القلوب من العلم
والظن والشك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من
صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي للايراد وهو
الالتباس اعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها
ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون
فاعل ظن وضرب ضميرا عايدا الى زيد لان المفعول فضلة ولا يجوز ان يصير معتمدا

ضمير

وكذا لم يجز غلام هند ضرب ان يكون فاعل ضرب ضمير هند قوله ولبعضها اخر يتعدى به
الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت
بمعنى اصبت اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو
ظننت من ظنة بمعنى التهم فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على
الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا
منكم في السبت اي عرفت فوجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت
ناقتي اي اصبتها ورايت من روية البصر تقول رايته زيدا اي ابصرته قوله الافعال النا
قصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما وكان جعل زيدا على صفة كونه عالما
في الماضي ولقايل ان يقول ان ساير الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا
وضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد ان يقرر فاعله على صفة
غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت
هذه ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث
انها لا تتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح وما زال وما برح وما فتى وما انفك وما دام وليس اي وهذه الا
الافعال كان وصار واصبح الى قوله وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء
اي بمعنى تقرير الشيء على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون
للنفي ح وكان جاءت ضمير شي لعدم ذكر مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين ح
مبتدا الى ح

كا

كالفزارة مثلا ولا تحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا
بمعنى صارت حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء صار حاجتك حاجتك
واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكونها عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه
الكلمة اول كلمة سمع من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه
فيدعو منهم للرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها حربة اي وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء
على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى كان صار كاتبا
ويدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قايما
اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال للجملة
الاسمية حكم معناها واعلم اني لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني
المبتدا بجعله اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول
نحو كان زيد قايما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في الكل قوله
كان فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها
ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزايدة اي كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة
احدها لتقرير المبتدا على صفة الخبر في زمان الماضي فقط سواء كان دايما نحو كان الله قادرا
او منقطعا نحو كان زيد كاتبا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها
ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت واشار اليه بقوله بمعنى صار وهو صار معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان وح يقع بعدها جملة يفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت

وآخر مشى بالذى كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول
فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة وناقصة ثلاث لامتناع كون الاقسام الشئ
قسمة له وانضمام حصص الاول بالناقصة مع ان الآخرين كذلك قلنا انما عدل
عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الآخرين بوجود
لسهم غير الناقصة للآخرين دون الاول والثانى ان يكون تامة واشار اليه بقوله
ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة فتامة فعل حقيقى بمعنى وقع وحدث
وثبت فيرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقى كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليها بقوله وزائدة اى ويكون زائدة
وهى قسمان احدهما ان يكون زائدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم لافادتها الزمان
الماضى والفائدة فى الاجود تاخيرها وثانيهما ان يكون زائدة فى اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم
من كان فى المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وانما تاكيد له ونصب صبيا
على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة
فى اللفظ قوله وصار للانتقال اى صار للانتقال من شىء الى شىء اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو واما باعتبار الحقائق نحو صار الطين خزفا والماء هواء
قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون تامة اعلم
ان هذه الافعال الثلاثة تجىء لثلاثة معان احدها لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة
التى هى الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا
وثانيها ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصبح
على هذه الصفة والثالثة ان يكون تامة وح يفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات
نحو

نحو اصبح زيد اذا دخل فى الصبح قوله وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما او
بمعنى صار اعلم ان ظل وبات لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتهما اى
ظل لاقتران الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل معلما وبات
زيد مفكرا والثانى بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم فانه لا يختص زمانا دون
زمان قوله ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله اى وزمان
يمكن فيه فى العادة نحو مازال امير اى مذ كان قابلا للامارة لا فى حال كونه طفلا
فعلى قيل فى قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفى
اى ويلزم هذه الافعال حرف النفى ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال
ح بمنزلة كان لدخول النفى على النفى المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفى
ودخول حرف النفى عليها ولهذا لم يجز ان يقال مازال زيد الا عالما قوله ومادام
للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثمة احتاج الى الكلام لانه ظرف
اى مادام لدلالته توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس مادام زيد
جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير
حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى الكلام لانه ظرف والظرف
يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا تجئ الا بعد المسند والمسند اليه قوله
وليس لنفى مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا اى وليس لنفى مضمون الجملة
الاسمية فى الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما الآن ولا
تقول غدا او امسه مطلقا اى حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا لكون العذاب مصروف عنهم يوم القيامة وهى لنفى المستقبل
نفى ح

ويمكن ان يجاب عن الآية بان الله تعالى لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم ليس
مصروف عنهم فكانه ياتي ومتحقق في الحال فيتقبض وجود ما اخبر الله تعالى به والمستدل
بهذه الآية ان تقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر
لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على
ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا
صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على
ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام على
التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على نفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما
في خبر النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان وابنا
في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال على النفي ها واشار الى هذا
القسم بقوله قسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس
مذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبرها على نفسها لكونه للنفي وامتناع تقديم
معمول النفي وجب عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا ولجواز تقديم معمول الفعل قوله
على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا
وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول لمصروف فالذي هو خبر
ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس لامتناع
وقوع الا من حيث لا يقع العامل فيه ولقائل ان يقول الواجب كان من على المصنف ابا ما يجعل ليس وما اوله ما القاف من القسم المختلف فيه ويمكن بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتذر بالمخالفة
معمول ح

بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقدم خبره عليه نفسه
قوله افعال المقاربة الخ اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير
الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع لامتناع
تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها
على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه قوله فالاول عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى
وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على
لعل لتضمنها معنى الاشتقاق وشبه لعل ولكون كل واحد منهما للطمع ان يقوم
وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه لغتان احدهما ان يذكر لها مرفوع
ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان لتقريب المعنى لما يقول
المعنى في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار
متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي جمع البؤس او البأس
اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى
وان فيه محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف
المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب الاول
مما سمع اقتصر عليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر وهذا كما يقال
في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما سمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر
عليه فهي تتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى
ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ايضا شيئا آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى

لدنو الخبر ح

وفي تقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة
الاولى ويلزم من هذا تجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول يقول عسى ان يقوم
الزيدان والزيدون وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما
الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا على الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة بالاجنبي
ومنهم من جعل عسى وان لا يضم استغناء بالضمير **قوله** ما وضع لدنو الخبر بمعنى
ما وضع ليدخل على سبيل المبتداء والخبر ويعلم ان الخبر قد دنى على سبيل الرجاء او الحصول
والاخذ فيه الموجود في ان يقوم العايد الى زيد وعلى تقدير بين فزيد مبتداء ما بعده خبره تقول
قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا اعلم ان هذه الافعال من
اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع
وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالة
لدنوها على دنو الخبر او اخذا فيه **قوله** فالاول عسى وهو غير متصرف اى الذي وضع لدنو الخبر رجاء
عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على
لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاستغراق
ولهذا لا يستعمل في المحال فلا يقال عسى زيد ان يطير **قوله** وتقول عسى زيد ان يخرج وعسى
ان يخرج زيد اشارة الى جواز استعمالها فيهما احدهما انها ناقصة تحتاج الى الاسم والخبر
لكن خبرها الفعل المضارع مع ان تقرير معناها في الترجي وتقوية له مع ان اصله ان يكون
سابقا على خبر كان المجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا اى شر الشرها وانما عدل عنه تنبيها
لدلالة على الرجاء وانما لزمت ان لقربه للرجاء وقيل انه في تقدير قارب زيد القيام تحققا للبيان

الاعراب

[illegible]

الاعراب الا انه بمعناه لكونها اشار الى هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد
اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره بمعنى عسى زيد ذا القيام واللغة الثانية ان
يكون تامة بمعنى قرب فلا يكون بها الا المرفوع لكن اختص بان يكون المضارع مع ان
لانه فاعل لان الغرض وهو دنو الخروج لا يحصل الا بالمضارع مع ان اشار الى هذه اللغة
بقوله عسى ان يخرج زيد **قوله** وقد يحذف ان اى وقد يحذف ان مع الفعل المضارع
في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد
يدخل ان اى والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه
فهو خبر محض وكذلك تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب
حصول الخبر من الحال من غير ان يدل على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد
دخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كاد من طول البلى
ان يمصحا **قوله** واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اى اذا دخل النفي على
كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي
لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال
على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك **قوله** وقيل يكون للاثبات اى وقال
بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد يكون للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا
كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على الفعل
فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال

به انهم فهو من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حيث
منه والا لم يكن لتخطئتهم وجه اذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول
انا لا نسلم ان ذا نخطئهم في نافي الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذي في اول الحال لاختلا
الوصفين ويدل عليه قول بعضهم في قوله تعالى ابعدنا ملتذا وقوله تعالى وادع لنا ربك يبين لنا
ما هي وغير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد ليسافر يفهم الاثبات والجواب
فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم بانه للاثبات
والصواب ان الحمل على الغلط بل حمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب
حبي تغيير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير قوله وقيل يكون للماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال تمسكا بقوله وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح اي وقال بعضهم ان كاد حرف النفي عليه يكون الماضي للاثبات
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال
اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين الى آخر البيت قوله والثالث
جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه
مخالف لعسى لا بمعنى لانشاء وكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل
استعمال كاد لعرب معنا تاما من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل يقول قال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك تستعمل استعمال عسى تارة وعلى اللغتين نحو اوشك زيد ان
يخرج واوشك ان يخرج زيد تارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء

التعجب

التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي
سببه منك وخرج عن نظائره قوله وهي صيغتان ما افعله والثانية افعل به وهي غير
منصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد اي وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية
افعل به وهي غير منصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع والامر والنهي ولا التثنية ولا الجمع
لكونها مشابهة للحرف لكونها للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا
او احسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل
ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه
لكون كل واحد منهما للمبالغة في الشيء فلا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب
ويتوصل في ما يمتنع بناء فعل التعجب في التعجب بمثل ما يتوصل به الى اسم التفضيل وهو مثل
اشد تقول في التعجب ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح
بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء واجاز المازني
الفصل بالظرف اي ولا يتصرف في صيغة التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى
الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا
احسن بزيد ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بالفصل وهو اليوم بين ما احسن ومعموله
لما ذكرناه قوله واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق
قوله وما ابتدائية نكرة عند سيبويه وما بعدها خبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اشارة
الى بيان اعراب ما افعل فما مبتدا نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن
زيدا والجملة بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبرها موصولة عند
الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع في محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذي

زيدا الشيء وما الشيء فيها عند قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها التقدير اى الشيء احسن زيدا وهذا التقدير
باعتبار الاصل لانها بمعنى كلمة الاتي قوله وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل اشارة الى حاصل
اعراب افعل به عند سيبويه اى به فى افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زايدة كما فى قوله تعالى
وكفى بالله الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء والاصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار
زيد افعل كاغد البعير اذا صار ذا اغدة فالهمزة للتصيير فغير من لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس
بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان
على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم افعل صورة واحدة قوله
ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زايدة ففيه ضمير عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه
عند الاخفش اى وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون
افعل امر الاخبار فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير فاعل المصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اى انه امر لكل واحد خاطب
بان يجعل زيد حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال الا انه لم يتغير عن
لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية
وذلك اذا كانت الهمزة فى احسن بزيد للصيرورة لا للتعدية وهو الاحسن بواسطة الباء متعديا
واما الزيادة للتاكيد مثلها فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن
الهمزة للصيرورة يكون احسن متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح
او ذم اى افعال المدح والذم التى بوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء المدح او لا
نشاء الذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من افعال المدح والذم
لانها لم يوضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اى فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس

قوله

قوله وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا
منصوبة او بما مثل فنعما هى اى شرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد امور الثلثة وهو
ان يكون معرفا بلام التعريف العهد نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف بلام
التعريف العهد نحو صاحب الرجل زيدا او يكون او مضمرا او ذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة
نحو نعم رجلا زيدا اى نعم الرجل رجلا زيدا واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هى
فما ههنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على التمييز وهى المميزة للفاعل نعم اى فنعم
شيئا هى اى فنعم الشيء شيئا هى ومن ظم الصدقات ومن المخصوصة بالمدح وبعد
ذلك المخصوص اى وبعد ذلك الفاعل يذكر بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما لم
ذكره مفسرا اوقع فى النفس اى فى الذهن قوله وهو مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف
مثل نعم الرجل زيد اشارة الى اعراب المخصوص اى المخصوص بالمدح او الذم مبتداء والجملة
قبله خبره ولم يحتج الى ضمير المبتداء القيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف على تقدير
سؤال وهو الى ما قبل نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتين قوله وشرط مطابقة
الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل فى الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعمت المرءة هند وانما وجب المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل
فى المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل فى الجنس وليس كذلك والاية لان المكذبين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول بتقدير حذف المضاف عن
ليس اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص

محذوف وهو مثلهم اى بئس مثل قوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم
مثل نعم العبد وفنعم الماهدون اى قد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه
القرينة كقوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب فكقوله تعالى فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون
نحن يدل عليه سياق الآية قوله وساء مثل بئس اى وساء مثل بئس يستعمل استعمال بئس فى جميع
احكامها ويكون بمعناها وان استعمل فى الاخبار نحو سانى هذا الامر يغتص صدرى بحوبات
المرأة هند اى بئس المرأة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى ساء المثل
مثلا مثل القوم الذين كذبوا اعلم تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس المضاف
الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم اى ومن افعال المدح حبذا وهو مركب من حب التى وجب اذا صار
محبوبا ومرا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه فى ذهن كما يراد بالرجل فى نعم الرجل زيد وذا
يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنا او مجموعا او مذكرا او مونثا
تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وبعد ذا
يجئ المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعل الفعل والفاعل كالكلمة
الواحدة وكذا هو التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده خبره او لانهم
عملوه معاملة المضمر فى نعم واعراب مخصوص كالاعراب مخصوص نعم فى كون المخصوص
مبتداء وما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز ان ياتى قبل المخصوص وبعده
تميز او حال على وفق مخصوصه اى ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تميز
على وفق المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمر لكنه

الفاعل

الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافقا له
فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل فى التميز والحال ما فى حبذا من
معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح
لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف
ما دل على معنى فى غيره قوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وبقوله فى غيره يخرج الاسم
والفعل قوله ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل اى من اجل ان الحرف دل على معنى
فى غيره احتاج الى الاسم والفعل فى ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه
لان فى دلالته على معناه الافرادى مشروط بذكر متعلقه قوله حروف الجر ما وضع لافضاء
بفعل او معناه الى ما يليه تعريف حرف الجر اى حروف الجر حروف وضعت لا الفعل او معناه
الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا
حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل
قوله تعالى بما رحبت فانه ليس باسم لكنه فى تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الا
فعال وكل شى استنبط منه معنى الفعل قوله وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب
وواوها وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
اى وهى من والى وحتى الى قوله حاشا وعدا وخلا اشارة الى عدها وهى تسعة عشر على
على ما ذكره قوله فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين
والاخفش شروع لبيان معانى هذه الحروف ومعانى من بحسب ما ذكره اربعة احدها
ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين ويعرف

بصيغة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومالها التبعيض
ويعرف بصحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم واربعها الزيادة وهو يعرف بانها
لو اسقطت لم يختل المعنى والزايد لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل
جاءني من احد ولا تقرب خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا
وقد كان من مطر وشبهه متناول اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب
لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه قوله تعالى تغفر لكم من ذنوبكم واجاب عنه بانه متناول
وتاويل قولهم كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان
من مطر فحكى كلامه وقال المجيب الا كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء
من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافي قوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام ولا يلزم من
غفرانه جميع ذنوب امة محمد عليه السلام غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليهما السلام على ان
قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم
ان لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعمالها في حالة انتهاء نحو
سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من
انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا اي وحتى لانتهاء الغاية
كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان
كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى كثير قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد
اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه
بالى وقيلا يختلط الضماير بعضها ببعض نحو وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد

حتى

حتى خلافا للمبرد فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بقول الشاعر فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك
يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاول قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان لها معنيين
احدهما الظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
على جذوع النخل قوله والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية
وزايدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده اي والباء
يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب
منه ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها
المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة
قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياسا
كما في غير النفي والاستفهام وهو اما المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى
بيده قوله واللام للاختصاص والتعليل وزايدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في
القسم للتعجب اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس
والمال لزيد والثاني التعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي
ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين
لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن
الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار

فانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اوتي به محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ما سبقونا هؤلاء
اعني المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز
انهم خاطبوا بعض المؤمنين كما كانوا بينهم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض
والآخر منهم كما صاحبهم مثلا او خاطب بعض الكفار بعضا بان ما اوتي به محمد لو كان
خيرا ما سبقنا المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب كقوله تعالى
على الايام ذو حيد بمشمخر بالطيان والآس اي لله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا
يبقى كبش متحصن بجبل له صفة الحيد جمع الحيد وهي عقدة في قرن الوعل وبالجملة
كل نتوء في القرن او الجبل وغيرهما وجمع على حيود وحيد كبدرة وبدر ورود ورد والطيان
نبت طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر قوله ورب للتقليل لها صدر الكلام مختصة
بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم
للتكثير ولها احكام احدها ان لها صدر الصدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني
اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجمعت له او جملة اسمية نحو رب رجل
ابوه عالم صاحبه او فعلية نحو رجل عرفت ابوه العالم اجمعت به اما اختصاصها بنكرة
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان
في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها
اي جواب لها او عاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف
غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل
وجواب رب محذوف وانما قيد المحذوف بالغالب لانه قد تظهر نحو رب رجل

كريم

كريم اجمعت به قوله وقد يدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد
مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز اي وقد يدخل رب على مضمر تمييز ذلك
المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد ووجب
هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دائما عند البصريين تقول ربه رجلا
ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء لكونه راجعا الى معقول ذهني
لا الى شيء متقدم ذكره لتجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة
هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله ويلحقها
ما فيدخل على الجملة اي ويلحق رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد
والتقليل نفس المفهوم من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يقال ربما
تقول زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين وهو بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة
الموجود الحاصل فتود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف تعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف الذي
للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب قوله وواوها يدخل على النكرة
الموصوفة اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب
ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى الجواب مذكورا او محذوفا ماضيا
كقوله وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل لغير السؤال المختصة بالظاهر اعلم ان الواو تبدل عن الباء في القسم عن الباء في اقسمت بالله
عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني وعن

وهى اعنى وواو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء استغناء بالباء عنها
قوله والباء مثلها مختصة باسم الله تعالى اى كالاستعمال وغير اسم الله تعالى لنقصانها
عن الواو والذى هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما فى الجميع اي والباء اعم
استعمالا من الواو والتا لاستعمالها فى الجميع اى مع الفعل وحذفه ومع السوال
وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتا ثم الواو اعم استعمالا من التا لاستعما
لها فى جميع الظواهر لغير السوال بخلاف التا قوله ويتلقى القسم باللام وان وحرف
النفى اذا كان منفيا وتفصله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان
جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو
والله لزيد قايم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيد القايم وذلك للتاكيد و
لربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او
قايما ووالله لا زيد فى الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا
لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون
قد وحدها نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها
اللام مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن ولاقوم وان كانت
منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او كان لا نحو والله ما قام زيد او لا قام
زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله
ما افعلن او لا افعلن او لا افعل او فعل ولكن يجوز حذف حرف
النفى اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اى لا تفتؤ ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى ويحذف

جواب

جواب القسم اذا اعترض اى اذا توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم عليه ما يدل عليه
نحو زيد عالم والله لانه يغنى عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين
بدخول من اى عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا
نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما فبمعنى الجانب كقوله ولقد اراى للرماح
دريئة من عن يمين مرة وامامى واما على وبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وتدل على
اسمائها بدليل دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه فى اكثر الاستعمال نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدة
كقوله تعالى ليس كمثله شيئ والذى يدل على زايدته انه لولاه لزم تعبه تعالى لانه نفى مثل مثله وهو
مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهمر اى
عن مثل المثل البرد والذى يدل على اسمية ههنا دخول عن عليه وتختص الكاف بالظاهر استغنا
عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر كقوله وام اوعال كها اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
فى الماضى والظرفية فى الحاضر مثل منذ شهرنا ومذ يومنا اى مذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان
الماضى كما ان من لابتداء الغاية فى المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اى ابتداء اعدم
الروية سنة كذا ويحتاج للظرفية فى الزمان الحاضر اذا كان بمعنى فى نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا
اى فى شهرنا وفى يومنا وقد يتقدم احكامهما فى الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال
الاول فى الكتاب ابتدا الغاية وبالمثال الثانى الظرفية لان العرب لا يريد بهما اذا دخلا
على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى هذه
الثلثة منها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا واذا نصب ما بعدها يكون
افعالا وفعلها مضمر فعلا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا بمعنى جانب وانما قيد
هذه الثلثة بقول الاستثناء لانها اذا لم يكن كالاستثناء لم يكن حروفا لكن ليس كما كانت

وزايدة وقد يكون اسما ان الكاف للتشبيه

للاستثناء كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت

ولعلّ انما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث
كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح آخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها
وهي ستة انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ قوله لها صدر الكلام اي لهذه الحروف
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك تقتضي تعلقها
لتحصل العلم والدلالة من باب الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترجح او استدراك
او غير ذلك سوى انّ وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى انّ وهي
بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى انّ فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون
لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا
فجاءت على اصلها قوله ويلحقها ما فتلغى على الافصح اي ويلحق بهذه الحروف ما الكافة
وح تلغى عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها
ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وجاء قول النابغة قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين والغرض من الحاق ما بهذه
الحروف الحصر في انما والتاكيد والمبالغة وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية
في الكلام قوله وتدخل على الافعال اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصل
ما بها لتعدد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد
انما تقوم زيد قوله فانّ لا تغير معنى الجملة وانّ مع جملتها في حكم المفرد شرع في بيان احوال
كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين انّ المكسورة وانّ المفتوحة
فقال انّ لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افادت به ما افادت بقولك

زيد قائم

زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة انّ تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله
ومن ثم وجب الكسر وموضع الجملة والفتح وموضع المفرد اي ومن اجل انّ انّ المكسورة
لا تغير معنى الجملة وبقي الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع بقي
الجملة على حالها ومن اجل انّ انّ المكسورة المفتوحة تغير معنى الجملة ويجعلها في حكم المفرد وجب
الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك يعني موضع كل واحد
من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء او بعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعله
ومفعوله ومبتدا او مضافا اليها لازم من الفرق المذكور كسرت بناء على الفرق المذكور اذا او
وقعت ابتداء لكونه مع الجملة نحو انّ زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول انّ زيدا قائم
لانّ مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي انّ اباه عالم لانّ صلة
الموصول لا يكون الجملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله
وكذا اذا وقعت جواب القسم نحو والله انّ زيدا قائم لكونها في موضع الجملة وفتحت انّ
كانت ما بعدها فاعله نحو بلغني انّ زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت
ايضا انّ وقعت مفعوله نحو كرهت انّ زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت
ايضا اذا كانت مع بعدها مبتدا نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا
وفتحت اذا كانت ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني
اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بها اذا كان المضاف
اليه مثل اجلس حيث انك جالس لانّ الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر
الاصل في حيث وفتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك لانه مبتدا اشارة الى وجوب
الفتح بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لانّ ما بعد لولا مبتدا

خبر محذوف كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي انه لتحصيص لانه
فاعل او مفعول لان لولا التي لتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا
زيد قائم ولو لا زيد اجرته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب
فتحها المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوف اى لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران
جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه وكنت اری زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم ومشبهه اى وان كان موضع جاز فيه تقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة
ابتدا وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاوه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا
وهو موضع المفرد وكقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
وان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتدا فان كان المراد
فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا خبره حاصلة قوله ولذلك
جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قائم وعمرو اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز العطف
على محل اسم المذكورة المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى اسم المكسورة
حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان
المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى
ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم
المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة قوله وشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا
للكوفيين اى يشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم

زيد اقائم وعمرو تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر
لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا
لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه معمول انه
خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو
ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السواء فلو عمل في احدهما دون الاخر
لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرين الذاهبون لمضي
الخبر ههنا حكما لتقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما لتقديره
ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا
خلافا للمبرد والكسائي وان وزيد ذاهبان اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما
ذهبا الى ان الاسم المذكور المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا او
حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه
مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك اى ولكن
مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا
او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان لكن للاستدراك لا ينافي معنى الابتدا كما لا
ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على اسمه لزوال الابتداء قوله وكذلك دخلت
اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما اى ولاجل
ان اسم المكسورة لا يغير معنى الابتداء وسائر ما عمل منه الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة
ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا بان الاسم وبين المكسورة

نحو ان فى الدار لزيدا او على ما بين الخبر والاسم وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما اشترط فى دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام
الابتداء على الاسم اذا لم ينفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين بمعنى
فى المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله وفى لكن ضعيف اى دخول هذه
اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما ضعيف فى ان يزول
معنى الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالاتصال ولكن تؤذن بالانفصال لكونها للاستدراك
وقد جاء مع ضعفه فى قوله ولكننى من حبها لعميد واجيب عنه بان اصله ولكن انني
فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات
ثم ادغمت النون فى النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام اى وتخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية فى مثل ان زيد لقائم بمعنى ما زيد قائم
ويلزمها هذه اللام ايضا عند عملها وان لم يشتبه بالنافية فاطراد للباب وقال بعضهم
عند عملها لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اى ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت
لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال
التى حذف منها شىء تعمل نحو لم يك زيد قائما وكذلك الحرف المحذوف عنه شىء يعمل
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين فى التعميم اى ويجوز
دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة فى المبتدا او الخبر نحو باب كان
وظننت لبطلان عملها وللحصول تاكيد الجملة الابتدائية الذى هو مقتضاها ولهذا
اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى ان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفا
سقين خلافا للكوفيين فى التعميم فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة فى المبتدا والخبر
خولها

اوغير

اوغير عاملة وانشد والله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به وتخفف
المفتوحة فتعمل فى ضمير الشان مقدر لئلا يتخفف مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة
الاسمية ولان المفتوحة المخففة اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة
المخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة فى الظاهر فقد
رد اعملها فى ضمير شان مقدر دليلا لنحط الاقوى عن الاضعف وقد مثل لها المص قبل قوله وتدخل
على الجملة مطلقا اى فتدخل المفتوحة المخففة على الجملة مطلقا اى اسمية كانت او فعلية سواء كان
فعلها داخلا على المبتدا او الخبر او غيره داخل لان مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة الاسمية حاصل
قوله وشذ اعمالها فى غيره اى وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان مقدر كقوله فلو
انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفى اى ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة
وبيانه على التفصيل ان الفعل اذا كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفى نحو علمت ان لا خرج زيد
ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعده فعل
ولانه يقتضى معنى النفى مع الفعل لانه فى معنى قولنا ان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا
فلا بد من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف
معه كقوله تعالى علم ان سيكون الآية وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفى كقوله تعالى افلا
يرون انهم الا يرجع اليهم فكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك
اما ليكون كالعوض من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو كانت
مع الاسم ثبت الكناى فى نفسه كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه

الحروف لانه لا شبهه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر
وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف ولما كانت التغيير مع اكثرهما هو مع
الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله وكان للتشبيه فتخفف فتلغى على الافصح اى كان للتشبيه
نحو كان زيد الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وحينئذ تهمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها
اضعف من ان وقد ما وبحر مشرف اللون كان ثدياه حقان قوله لكن للاستدراك تتوسط بين
كلامين متغايرين معنى فتخفف فتلغى ويجوز معها الواو اى معنى لكن الاستدراك وهو يتوسط بين
كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان ثمة تغاير لفظي او لم يكن فيستدرك بها النفي والاثبات
بجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرو غائب فتخفف وتلغى حينئذ كاخواتها ويجوز ذكر الواو وكقوله تعالى
وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراءة السبع
فرقا بينهما وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو لانها
اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله
وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اى ليت مستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد وجاز
الفراء ليت زيدا قائما اجراء لها مجرى المعنى التمني وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اى
ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والداعي
حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب
على الحال من ضمير المقدر في الخبر المحذوف اى يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا والذي يدل
على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعيف قول الكسائي عدم
جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله لعل للترجي وشذ الجر بها اى ولعل للترجي لا يكون الا

في

في الممكنات والتمني والمحالات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه وللجر
بلعل شاذ كما روى ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداعي دعا يا من
يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة وهي مع المجرور في محل الرفع بانه
مبتدأ ما بعدها خبره كما ان لولاك كذلك وقال لا يحتاج الا العامل نحو بحسبك
زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما
بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر لشاعر حكاه على ما كان مجرورا
واما بمعنى انه سمى الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال
الثلث وهذا التأويل حسن لو لم يكن الجر بها العرف فيسلم لكنه لغة عقيلة فلم يكن هذا
التأويل حسنا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما ولا وبل ولكن
اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره ويشترك الجميع في امر واحد
وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فالفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها اعلم ان الاربعة الاول
فهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني في حكم الحاصل للاول واشار
اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم تفترق كل واحد منها بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق
من غير اعتبار ترتيب سواء كان فيه ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم
منه مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر والذي يدل على عليه قوله تعالى ما هي الا حيوتنا
الدنيا نموت ونحيى والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد الحيوة مع انه قدم
عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للترتيب من غير مهلة

عرف نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء فى كونه للترتيب الا انها مع المهلة والتراخى كقوله
مررت بزيد ثم عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم وكونها للترتيب والمهلة لكن امد
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى وسط بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه
ليفيد قوة او ضعفا اى ومعطوف حتى اشترط ان يكون جزء من متبوعه ليفيد
قوة او ضعفا لتحقق الغاية التى هى معنى حتى ولا تحصل الغاية الا بذكر الاقوى او
الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك فى القوة مات الناس حتى الملوك
والمساوى فى الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت فى العكس فيهما لم يجز واو
وام واما لاحد الامرين مبهما اى هذه الثلثة يشترك فى انها لتعلق الحكم بالمعطوف
او المعطوف عليه مبهما اى لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين اشارة
الى التحقيق معنى ام فالفرق بينها وبين غيرها او واما فان ام واما متصلة واما
منقطعة فان كانت متصلة ولا تستعمل فى الامر والنهى وفى غيرهما يلزم ان
ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلى المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا
على التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلى ام المتصلة
اسم المفرد او فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلى الهمزة ذلك بخلاف او واما
فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين والآخر الهمزة تقول اضربت زيدا
او عمرو او لا يكون السوال معهما بعد ثبوت العلم لحصول احدهما عنده لطلب

التعيين

التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت ام عمرو اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
ويلى المستوى الآخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمروا الا على الشذوذ لان ما يلى
احدهما الاسم وما يلى الآخر الفعل اعلم انى وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان
فيها على الافصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف
وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها
بالتعيين دون نعم او لا اى ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين علم ثبوت
احدهما من غير التعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم
لانه لا يتعين المسؤل عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو وكان الجواب زيد او عمرو
وبخلاف او واما لان السوال معهما سوال عن احدهما لا عن التعيين فجوابه لا او نعم
فان اجبت بالتعيين كان الجواب زائدا على السؤال عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة مثل
انها لابل امشاة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما ومعناها معنى بل
مع الهمزة وهى لا يستعمل الا فى الخبر والاستفهام اما فى الخبر فكقولك بسمع رايته انه لابل
قطعا فاذا حصل الشك فى انه شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاضراب عن الاخبار
الاول واستيناف السوال فالمعنى كانك قلت اهو شاء واما الاستفهام فكقولك ازيد عندك
ام عمرو وسالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السوال
الى سوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق
بينها وبين او واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة
الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه
بها اما اخرى لتعلم فى الاول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءنى اما زيد

واما عمرو ولم يلزم ذلك فى او بل جاز الامران الاتيان بها وتركه قوله ولا وبل
ولكن لاحد هما معينا ولكن لازمة لانفى اى هذه الثلثة يشترك فى اثبات الحكم
لاحد الامرين معينا فلا للنفى ما وجب للاول عن الثانى تقول جاءنى زيد
لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءنى زيد بل
عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول جاءنى زيد بل عمرو وهو محتمل
امرين احدهما ان يكون معناه بل جاء عمرو وهى ح للاضراب عن معنى
مجىء زيد الى اثبات مجىء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل جاءنى عمرو وهى
ح لبيان من نسب اليه علم المجىء المحى ولكن للاستدراك ولازمة للنفى
والاثبات لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنا وههنا بفصل

وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان
قبلها النفى لتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءنى زيد لكن عمرو اى
لكن جاءنى عمرو وان كان الثانى لزم ان يكون قبلها او بعدها للنفى لما ذكرناه تقول لم يقم زيد
لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جىء بها
فى اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختص ما وايل
الكلام واعلم ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
وكقوله اما والذى ابكى واضحك والذى امات واحيى والذى امره الامر وانها
تدخل على المفردات التى هى اسما الاشارة فقط نحو هذا وها انا وتدخل فى المركبات
كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن قبلت فان صاحبها قد تاه فى البلد قوله حروف
النداء يا وايا وهيا واى والهمزة اعلم ان حروف النداء خمسة وهى يا وايا وهيا

واى

واى والهمزة وهى لتنبيه المدعو ودعايه ليحضر ويسمع ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف
باب اخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشىء زايد على ما فى حرف التنبيه وهو طلب اقبال
المدعو فمنها يا وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب اى ويا اعم هذه الحروف
لانها يستعمل فى القريب والبعيد والمتوسط وفى غيره لريب وهو ان ايا وهيا للمنادى
البعيد واى والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب نعم
وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق
والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان
او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او الم يقم
زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الى يرى انه لو قيل
لك اليس لى عندك كذا اما الى فقلت نعم لا لزمك به تغليبا للعرف على اللغة
قوله بلى مختصة بايجاب النفى اى بل مختصة بايجاب بعد النفى استفهاما كان
ذلك النفى او خبرا تقول فى جواب من تقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى
اى بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا ولو
قيل فى جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان
يحمل على العرف قوله واى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى للاثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اى والله قوله واجل
وجير وان تصديق للمخبر اى هذه المثلثة اى هذه الثلثة تصديق
للمخبر كقولك فى جواب من تقول قام زيد اجل او جير وكقولك ان
الرياح لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر

فى قوله نصدبون للمخبر هو المتكلم لا الذى اخبر بخبر والالم يقع تصديق للدعا
قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا والتاء واللام فان مع ما النافية وقلت
مع المصدرية ولما وانما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زايدة
لا لانها زايدة ابدا اذ الغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة
او غيرها ولما فرغ عن عدها شرع فى بيان مواضع زيادتها فقال فان مع النافية
اى فان المكسورة يزاد بعد ما النافية لتاكيد النفى كقوله وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس
ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت وان مع
لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف اى وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله لو قلت وقلت زيادتها
بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير ظبية
وما مع اذا ومتى وابن وأيّ وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
اى تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتنى اكرمك وبعد متى شرطا
نحو متى ما تكرمنى اكرمك وبعد ابن شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اى
اى شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا
كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا وينبغى ان يعلم انه اذا زيدت بعد ان
شرطا دخلت نون التاكيد على فعلها فى الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط
كان تاكيد الفعل اولى وقوله شرطا قيد فى جميع ما ذكرنا من نحو اذا الخ
وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله ومما خطاياهم

وانما قال بعض

وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين
المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اى من جرم قوله ولا مع
الواو بعد النفى وبعد ان المصدرية اى وتزاد لا بعد الواو الواقعة
بعد النفى تاكيدا له نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية
كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت قبل اقسم
اى وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد قوله وشذت مع
المضاف اى وشذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله فى بير لا حور
سرى وما شعر اى فى بير حور والحور جمع حايرة من حار اذا هلك قوله ومن
والباء واللام تقدم ذكرها اى وتزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها
فى باب ذكر حروف الجر على التفصيل فلا نعيده ولقايل ان يقول ان الكاف
تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام وحروف
التفسير اى وان وانما سميت تفسيرا لوقوعها تفسيرا كقوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه وكقوله تعالى فناديناه ان يا ابراهيم قوله وان مختصة
فى معنى القول اى ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول
نحو كتبت اليه ان قم قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوع تفسير
النفس القول فى اى اعم منهما لانه يجوز ان يفسر بها ما ليس فى معنى
قول وما هو فى معنى قول صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما فى معنى القول غير
الصريح قوله حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية انما
سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها فى حكم المصدر والاولان .

اعنى ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وبجعلا
فى حكم المفرد الذى هو المصدر نحو اعجبنى ما صنعت اى صنعك وقوله تعالى فما كان
جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول والثالث وهو المشددة المفتوحة مختصة
بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر وبجعلها فى تاويل المفرد
الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قايم اى قيامك او فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا احول اى احوله فان تعذر فتقدر الكون نحو اعجبنى ان هذا
زيد اى كونه زيدا قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان
هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضى نحو هلا اكرمت
وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو ما
تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها
دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها لما مر قوله ويلزم الفعل لفظا
او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل هذه الحروف
قوله لفظا نحو هلا ضربت زيدا لكونها حروف التحضيض لطلب الفعل.
قوله حرف التوقع قد وفى المضارع للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانه
يجوز بها من توقع الاخبار فهى اذا دخلت الماضى فرينة الى الحال نحو قد قامت
الصلوة ولهذا الاعتبار سمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل
كقولهم ان الكذوب قد تصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
قمت وقد يراد بها التحقيق فى المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يحذف الفعل
كقوله تعالى افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت

قوله

عجب حالدر عجب حكمت نظر فلكه شود ونيابه
غريبه اعتبار اولماز ابدر لو عزنى بابه

١٤٥

قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل الاستفهام طلب الفهم قوله ولهما صدر الكلام
تقول ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل اى الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما نوع
من انواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر وهما تدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد
قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر فى الجملة
الاسمية فعلى جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذ فلا يقال هل زيد قام
لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال
هل زيد خرج فان قيل يتنقض ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد
زيد خارج قلنا انما جاز حملها على اختها وهى ازيد خارج وانما لا يحمل على اختها
فى شلة الهمزة هل زيد قايم خرج لان هذه الجملة اقرب بها هل فاعتبارها فى نفسها اولى
من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت وانضرب زيدا وهو اخوك
وازيد عندك ام واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل اى الهمزة اكثر
تصرفا فى الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا انضرب زيدا
وهو اخوك منكرا للضرب وهو صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك
ام عمرو دون هل اى يختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول ايضا اثم اذا
ما وقع افمن كان اومن كان اى تدخل الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل
على كل ذلك لكون الهمزة اصلا فى الاستفهام بخلاف هل ولانها احضر فتقول دون
هل ظرف بقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد فى الكلام قوله حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للماضى اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها
صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى اى نحو ان

[illegible]

تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سوا كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت
او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسه وان دخل المضارع اي يجعل الفعل بمعنى
الماضي سوا دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد جى
بمعنى ان كقوله تعالى والامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان
الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى
يود المجرم لو يفتدى ولا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمهما
الفعل لفظا او تقديرا اي ولو لزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
وليسا بفاعلين لفعلين بعدهما ويويده ذلك انك لا تقول ان قومك تضرب
زيد ابل تقول ان قومك يضربوا وينبغي ان يعلم ان نصب المحذوف مجزوم
ان كان مضارعا نحو ان زيد ابقم ليطابق المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنى
ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه
ويجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نومنه يبت وهو امن ومن لا يجره موضع
المنطلق ليكون مفرغا قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل انطلقت وبالفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره اي ومن اجل انها
يلزمها الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم
اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان
فعلا ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا انك منطلق
هذا

١٤٢٦

هذا اذا امكن تقديرا الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا
جاز استعماله نحو لو انه حجر لكان جماد العذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم ..... الجواب
القسم اول الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظا او معنى وكان للقسم لفظا مثل والله
ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم
لزم ان تدخل حرف الشرط على الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان
لم تاتني لاكرمنك لانه لما بطلت عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان
لا يعمل في الشرط فوجب ان يكون ماضيا لئلا يخالف وكان الجواب للقسم لفظا ومعنى
لكونه اعم لتقدم على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومتعلقا بالشرط ولم يتعرض
للمعنى لكونه معلوما والفظ قوله وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان
يلغى كقولك انا والله ان تاتني لاتيك وان تاتني لاتيك اي وان توسط القسم بتقدم
الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان
يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي القسم يلغى اما اعتبار القسم
مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لاكرمنك فلينوي تقتصر
كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط
وح يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع عدم الشرط عليه نحو ان والله
ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك فيجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك ساد مسد
جواب الشرط فيجعل المجموع خبر المبتدا فرجح الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما
على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله اتك ولكثرة الفاء
بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم

غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني اتك فليجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا او
جعل مجموع المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ
اى وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كالتلفظ بالقسم قبل الشرط في كون الجواب
للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله
تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب
جزما يخرجون ودخول الفاء انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اى اما وضعت
لتفصيل المجمل نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار اما كقوله
تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى لكون
معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول
مستلزم للثاني قوله والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان
المقصود هو الاسم الواقع دون الفعل والحذف فجعل الجزء الذي مما في خبر جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة
ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان تلي اداة الجزاء اداة الشرط الا ترى ان معنى قولك
اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله
مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء مما في خبر جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا
وسواء كان بعده الخبر اما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم بعد اما
ليس جزءا مما في خبر الفاء لامتناع عمل ما في حيز الجزاء فيما قبله بل هو معمول الفعل
محذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو
ضعف.

ضعف والايجاز النصب في الاول بتقدير يذكر ولي الرفع في الثاني بتقدير يحصل
او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم
على جوابها اى ان لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم في الاول يعني انه جزء مما في
خبر جوابها فهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما في جوابها نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز
التقديم على جوابها نحو اما يوم الجمعة ان كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم في الثاني
يعني انه ليس جزءا مما في خبر جوابها بل معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الثاني كالاول
واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء
فيما قبلها فان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء الغرض فليجز ايضا في ان لذلك
الغرض وفيه بحث لوجود المانعين في احدى الصورتين وجود مانع في الصورة الاخرى
وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما الغرض والايجاز اما زيدا فانه منطلق
بتقدير تذكر وما جاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل
او يذكر لكنه لا يجوز بالاخلاف قوله حرف الردع كلا وبمعنى حقا اى حرف الردع
كلا لانه وضع للردع وتنبيها على الحق وانما اذا امتنع محال او نقول على انسان مثلا
اذا قيل فلان يشتمك فقلت كلا اى ارتدع عن هذا وتنبيه على الخطابة وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف
عند النحاة لكونها لتحقيق
كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظا كلا
الجملة كان وقيل ان محلها
التي للردع قوله بالتانيث الساكنة يلحق الماضي الى آخره اى انما يلحق بالتانيث الساكنة في قوله
الفعل الماضي ليدل على التانيث الفاعل اي ليعلم ان مسند المفاعل مونث نحو قامت

هند وانما قيد التا الساكنة احترازا عن المتحركة نحو قايمة فانها يلحق الاسم والمراد بالساكنة
هو الساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقا
الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا يلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل
ظاهرا غير حقيقي فمخير انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس
واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير فمخير مكرر لانه ذكره من قبل قوله واما الحاق
علامة التثنية والجمعين فضعيف اى فاما الحاق علامة التثنية وعلامة الجمعين اى
المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي
فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها
نحو اكلوني البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فايدة بل
علامات الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة
التانيث وبين علامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع
قطعا وانما قلنا لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة
الآخر لا لتاكيد الفعل قوله نون ساكنة احترازا عن المتحركة لالتقاء الساكنين فانها
ساكنة بحسب الذات وقوله تتبع حركة الاخر احترازا عن نون التاكيد نحو اخرجن
وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة
في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو يدل على كون الاسم الداخل
عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه والثالث تنوين العوض
وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن التاء او علامة نحو جوار واما عن المضاف اليه

نحو

١٤٧

نحو يومئذ اى يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض
التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو مقابل نون الجمع المذكر السالم
ولا يوجد الا مع جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون
التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات
اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده في علم غير منصرف واما بيان
انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس بتنوين
الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الا بيات
والانصاف المرعى لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا قوله ويحذف من
العلم الخ اى ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه و
يعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم نحو جاءني رجل ابن عمرو وجاءني زيد ابن اخي
لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة
نحو زيد بن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف
بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط
الهمزة خطا واذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها
خطا كما قصدوا الى تخفيفه لفظا ولهذا لم يحذف الف في المثنى وان وقع صفة
لعلم مضافا الى علم آخر لانه لم يكن كثرة المفرد واعلم ان حكم الابن في جميع ما ذكرناه
قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة الى آخر اى نون التاكيد نوعان
احدهما خفيفة ساكنة والثاني مثقلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ

ابيات

مبنية ويجي مشددة متحركة لالتقاء الساكنين وبعدها
مفتوحة لخفة الفتحة وما قبلها

في التاكيد من الحقيقة ومجي الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي المثنى والمجموع المؤنث نحو اضربان واضربنان لكونها شبيهة بنون
المثنى فيهما تقول اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان واضربنان قوله ويختص بالفعل المستقبل
اى ويختص نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر
والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن
وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه لا
لا يوكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قولنا بالفعل المستقبل لانه لا يدخل الماضي والحال لانه لا يوكد
الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اى وقلت زيادة نون
التاكيد في النفي فلا يقال زيدن من الا قليل الخلو عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي

قوله ولزمت في مثبت القسم اى ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لتقرر انه
جواب القسم لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم
في غيره وكثرت في مثل اما تفعلن اى وكثرت زيادة النون في مثل اما تفعلن اى كثرت
زيادة النون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكد واحرف الشرط
بما اكد والفعل ايضا بالنون لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات
وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد مضموم
مع ضمير المؤكدين وهو الواو وفي جمع المذكر السالم ليدل على الواو والمحذوفة لالتقاء
الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسور اى وما قبل هذا النون مكسور
في المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربن
وهل تضربن في اضربي وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح اى وما قبل نون التاكيد

فيما

فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد
هل تضربن وهند هل تضربن ولا يرد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تناول
ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامها قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنان اى وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنا
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نوني التاكيد لئلا يجتمع ثلث
نونات متواليات قوله ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس اى ولا يدخل نون التا
كيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربنان لانه يستلزم اما تحريك
النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما ممتنعان خلافا ليونس
فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين
لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما مدغما في آخر والتقاء الساكنين اللذين كذلك
سمي التقاء الساكنين على حده نحو ممود الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربان
واضربنان وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوه على حده لان الساكن
الثاني لما كان مدغما في متحرك فكانه متحرك ووجود حرف المد كالحركة قوله وهما في غيرهما
مع ضمير البارز كالمنفصل الخ اى ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير
المثنى وجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا وان كانا مع
ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول
مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول
مع الكلمة المنفصلة اضرب القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير البارز كانتا

كالمتصل تقول في اضرب اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق
نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيح لكونه ظاهرا بل المراد اتصال بالافعال المعتلة قوله ومن ثم قيل هذين
الى قوله واغزن اي ومن اجل ان النون مع ضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث
كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في ارمين ارمين بكسر اليا
لانه لما حذف النون التي للساكنان اليا ونون التاكيد فكسرت اليا كما كسرت
اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم يرى الناس وتقول في تدعون تدعون بضم
الواو وكما تقول في تدعى واغزو هل ترين واغزون بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما
بدون نون التاكيد وجب اذا المحذوف لعدم علة حذفه وجب فتح الياء والواو
وكما يجب فتح اخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين
المخاطبين اغزن بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المتصلة اغزن والقوم
بحذف الواو وضم الزاء واغزن القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان
لكون النون مع ضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين المخاطبين
والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير ضمير البارز والمثالان الاخيران
لكون النون مع ضمير البارز وهما الواو والامر لجمع المذكرين المخاطبين والياء
لامر المخاطبة قوله والمخففة يحذف للساكن في الوقف الى اخره اي نون التا
كيد المخففة يحذف لاحد الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقول لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهاين الذي يدلها على ان يقد
كذلك انه لولاه لا تهين لانه يكون مجزوما واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فبنا

على التنوين

١٥٠

على التنوين ولم يجب رد ما حذف النون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون
التاكيد فتقول في اضربن واضربن اضربو برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل ترين
يا امرأة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب لما ذكرنا
وهو اسما موجب البنا بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
عند الفصحاء تقول في جاءني قاض جاءني قاض ووجه الواو ان التنوين لازم للاسم المنصرف
المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان تقدر النون المحذوف
للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف لوجوده ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف
للوقف كذلك فلم يرد ما حذف لكونه في حكم الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي
ونون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا
قياسا على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد ما فيه بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم
يقلب بالياء اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة
التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف وفي يا مرأة اضربن اضربي
في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون او المحذوف المراد ود ولنكتف اخر الكلام في هذا الكتاب
الكلام في هذا الكتاب والحمد لله والصلوة على نبيه وسلم تسليما المرصد المحرصة ايضا وهو
غريب والمشهور هو الذي حكاها الجوهري المحرضة بكسر وهو اناء للحرض وهو اشنان ومدق
ومدقة بكسر الميم على الاصل اسم الالة كمخلب ومكسحة قال درستويه ولو كسرت هذه الاشياء
على الاصل لجاز تنبيه المرة الى قوله والانطلاقة قوله هذه اشارة الى كيفية بناء المرة بالفعل
الذي بناء المرة منه ان كان الفعل ثلاثيا فالمرة منه يجيء على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين
نحو ضربت ضربة وقمت قومة وان كان الفعل غير ثلاثي وهو ثلاثي المزيد والرباعي

المجرد والمزيد فيه ولم يكن فيه فالمرة منه على مصدره المستعمل بزيادة التاء كالاعطاءة وا[illegible]
نطلاقة الا ما فيه تاء التانيث اذا كان الفعل ثلاثيا وفيه تاء او غير ثلاثي مع التاء فالمرة س
هي بين النوعين على مصدرها المستعمل مع وصفها بالوحدة نحو رحمة رحمة واحدة ودحرجة
واحدة ولا يجتلب تاء اخرى لئلا يجتمع تاءان قوله والفعلة بالكسر للنوع من الفعل اقول
يجيء النوع من الثلاثي الذي لا تاء فيه على فعلة بكسر الفاء نحو ضربة وقتلة ومن الثلاثي
ان كان منه التاء فعلى مصدره المستعمل مع الوصف نحو استقامة ودحرجة حسنة وان
لم يكن فيه التاء فيجيء على مصدره المستعمل مع زيادة التاء فيه نحو انطلاقة حسنة والفرق
بين المصدر والنوع من هذا القسم
القرينة القوية والله اعلم
واحكم تمت
الكتاب بعون الله
الملك الوهاب